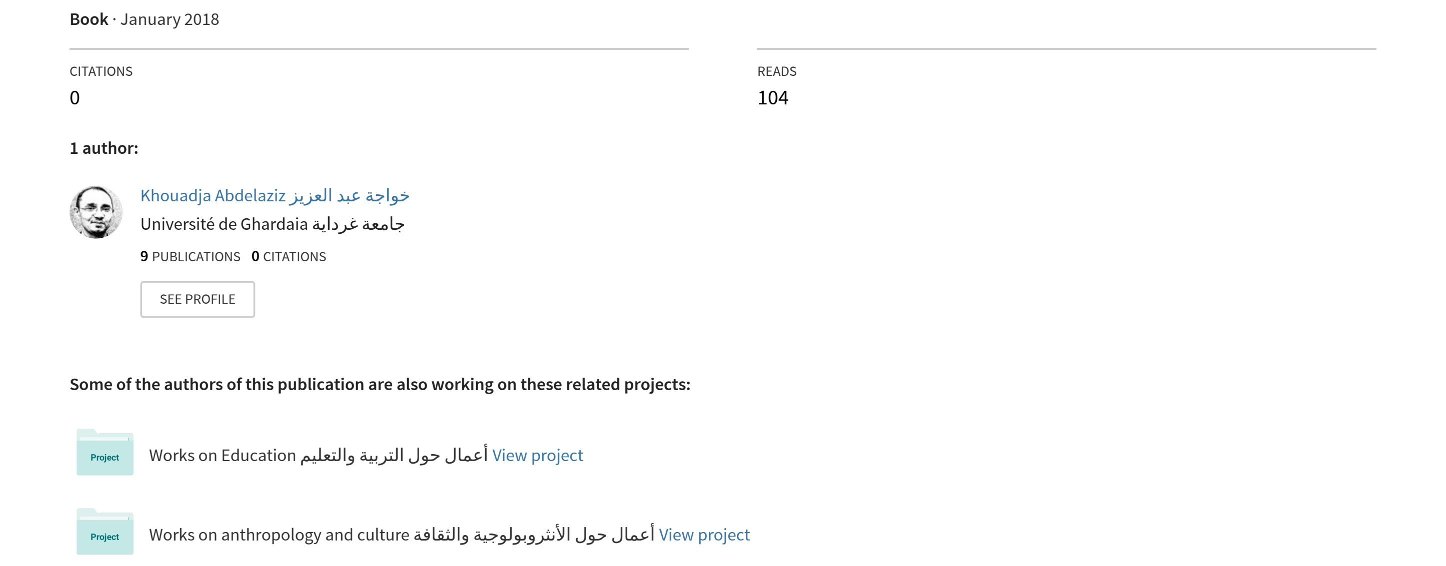
سوسيولوجية الرابط الاجتماعي: بناءات مفاهيمية ومسارات نظرية Sociological Social Link: Conceptual Concepts and Theoretical Paths



1 author:

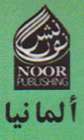
Khouadja Abdelaziz خواجة عبد العزيز
Université de Ghardaia جامعة غرداية

أ.د/ خواجة عبد العزيز بن محمّد

سوسيولوجية

الرابط الاجتماعي

بناءات مفاهمية ومسارات نظرية



ألمانيا



الجزائر

أ.د/ خواجة عبد العزيز بن محمّد

سوسيولوجية

الرابط الاجتماعي

بناءات مفاهيمية ومسارات نظرية



للنشر - ألمانيا NOOR PUBLISHING



العنوان: سوسيولوجية الرابط الاجتماعي
بناءات مفاهيمية ومسارات نظرية

المؤلف: خواجة عبد العزيز
Khou72@gmail.com

عدد الصفحات: 120

الحجم: 15 × 21.5

الطبع الورقي: داية للطباعة - غرداية / الجزائر
+213 29 26 01 28 daya.print@gmail.com

الطبعة: الأولى

النشر والتوزيع الإلكتروني: نور للنشر - ألمانيا NOOR PUBLISHING
Téléfax: +49 681 37 20 174 9
info@omniscriptum.com
www . noor-publishing . com

سنة النشر: 2018

ردمك ISBN: 978-620-2-35702-9

#40610226

☙ المحتويات ❧



تساؤلات:

ما الذي يجعل المجتمع أو المجتمعات تستمرّ في تواجدها؟ لماذا يبقى الأفراد مع بعضهم البعض؟ لماذا يواصل الأفراد، رغم الاختلافات الموجودة بينهم، في العيش بجوار بعضهم بعضاً؟ ما الذي يجعل العيش داخل المجتمع ممكناً؟؟؟... تساؤلات واستفهامات راودت الإنسان الأوّل وما تزال تؤرّق الإنسان المعاصر.

كان هذا السؤال وراء الكثير من الطروحات المبنِية لحظةَ النهضة الأوروبية، إنّما كان أيضاً بالتحديد وراء انبثاق السوسيولوجية الكلاسيكية، التي جعلت منه محور الجدال والحوار وقاعدة لفتح أغلب ملفات المجتمع في علاقته بالفرد وفي ارتباطاته بذاته ومؤسّساته، وثقافته وسيرورة وجوده، ووضعها على طاولة التفكيك والحفر الإبستيمي والتاريخي وحتّى الفلسفي...

كانت الإجابة الأوّلية والمقنعة سلفاً - أو مبدئيّاً - لهذا السؤال، وما وراءه من تساؤلات، تكمن في تبريرية تدّعي وجود روابط اجتماعية بين الأفراد، وعلاقات تجمعهم وتبادلات توحّدهم منذ الأصل الأزلي لوجودهم الإنساني... وقصد الخروج من الطرح الفلسفي الغائي تمّ تجميع شحنة هذا السؤال في إجابة اختزالية تُخفي عمقاً بعيداً في التحليل، وبوتقته في مفهوم واحد ما يزال في طور التأسيس والتشكّل، إنّه الكلمة المفتاحية لكلّ ما سبق، ألا وهو "**الرابط الاجتماعي**". فما هو هذا الكائن المفاهيمي في بنيته؟ وما مساراته النظرية في علم الاجتماع بين الأمس والراهن؟...

✍ البناء المفاهيمي ✍

1- تعريف الرابط الاجتماعي Social link / Lien social:

أ- التعريف اللغوي:

الرابط فاعل من فعل "رَبَطَ " (وليس من فعل رابط)، والذي يحمل المعاني التالية:

- « **ربَطَ**، **ربَطَ** على...، **ربَطَ** لـ...، يَربُط، **رَبْطًا**، فهو **رابط**، وهو مربوط، ورَبيط، يَربِط **رِباطةً**، فهو **رابط**، والمفعول **مربوط** عليه،
- **ربَط** بين طريقين ونحوِهما: وصَّل ووحَّد بينهما، بين مدينتين، القلوبَ، الأفكارَ، الأحداثَ،
- **ربَط** الدَّابَّةَ: شدَّها بالحَبْل **ربَط** أوراقًا، ذراعًا،
- **ربَط** الرَّجلَ: سحَره فجعله غير قادر على جماع زوجته،
- **ربَط** الضَّريبةَ على المموِّل: (الاقتصاد) حدَّد مقدارَها،
- **ربَط** نفسَه عن الفجور ونحوه: منَعها عنه **ربَط** نفسَه عن الرذيلة،
- **اربط** لسانك: امتنِعْ عن الكلام،
- **ربَط** الشَّخصُ على الأمر: واظب عليه **ربط** الطالبُ على الدِّراسة،
- **ربَط** لفلان: كمَن له، أي اختفى في مكان لا يُفْطن له،

- **ربط** الله على قلبه: صبّره وقوّاه،
- **ربط** الطريقَ: قطعه وسلب فيه المارّة،
- **ربَط** جأشُه: اشتدّ قلبُه فلم يهرب عند الفزع،
- **ربَط** على قلبه: قوّاه بالسّكينة والطمأنينة والصَّبر،
- **رَبَطَ** عَلَيْهِ: تَأَخَّرَ عَنْهُ،
- **رَبَطَ** الشيءَ **رَبَطَ** رَبْطًا: شَدَّهُ» (موقع المعاني، مادّة ربط)،

فكلمة "رَابط" تُجمع بـ "روابط، ورابطات" وتأخذ معانيها من هذا الفعل "ربط"، والذي يتضمّن المعاني التالية: الصلة، الشَدّ، الشِدّة (الصبر)، التحديد، الاختفاء، المنع، القطع، التأخّر. ويبدو واضحاً أنّها من الأفعال التي تحمل أضدادها. بالرغم من تركيز أغلب المعاجم على المعنى الأوّل أكثر.

فالرابط بالتالي في اللغة: كلّ ما يصل طرفين بقوّة مع دوام ذلك ولو لم يكن هذان الطرفان يرغبان في هذا الربط.

ولابدّ من الإشارة إلى أنّ كلمة "رابِط" (من أصل ربَط) تختلف عن كلمة "رِباط" (بكسر الراء، من أصل رابَط) التي تعني ملازمة المكان عموماً، وإن وُجدت بينهما دلالات مشتركة، ويظهر هذا الخلط بين اللفظين عند بعض الباحثين بوضوح، ومن شدّة ذلك أصبح استعملهما بمعنى واحد في

بعض الكتب، وما ذلك إلاّ من الأخطاء الشائعة في هذا الموضوع، ولعلّ للمخيال التراثي العربي الإسلامي تأثيره وخيوطه في هذا الخلط، نتيجة استعماله لهذه اللفظة وما يجاورها بشكل كثيف (الرباط، المرابطون، المرابطة في الحرب، رباط الجأش...) وما تحمله من معان تلتصق بالجهاد والمثابرة ورمزية المقدّس، استناداً لما ورد في النصّوص القرآنية، من ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا **وَرَابِطُوا** وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [سورة آل عمران: 200] وقوله أيضاً: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ [سورة الأنفال: 60]... وقد أنتج هذا المفهوم تاريخيّاً بالمنطقة المغاربية "حركة المرابطين" من جهة، ومراكز علمية وفكرية تُدعى "الرباطات" من جهة أخرى، ولعلّ رغبةَ البعض في ضمّ اسمه للأعمال التراثية والنصوص المقدّسة والدفاع عن مرجعيتهما تفسيرٌ للمسألة أيضاً.

وأقرب مثال في هذا المجال كتاب الباحث الجزائري **رشيد حمدوش** "مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة". فالكتاب في الأصل مخصّص للرابط الاجتماعي من منظور سوسيولوجي لا للرباط الاجتماعي باعتباره موروثاً دينيّاً وتاريخيّاً كما يبدو في عنوان المؤلَّف.

أمّا في **اللغة الفرنسية** فقد ورد في قاموس لاروس "Larousse" الشهير ضمن مادّة "Lien" بأنّه:

- «السلسلة، الحبل، الحزام، كلّ ما يُستعمل لإبقاء الأشياء مع بعضها أو مربوطة، الإبقاء، الغلق، الرابطة التي تغلق بحزام من الجلد.
- ويعني أدبيا تقييد حيوان أو إنسان، وسياقته للسجن، فيُقال: تحرّر من رباطه،
- الصلة بين الأشياء المجردة، منطقية كانت أو ترابطية: علاقة النتيجة بالسبب بين حدثين،
- الصلة بين شخصين،
- فرض قيود دائمة: روابط القسم» (Larousse, lien).

وهنا نلاحظ وجود عناصر كثيرة متشابهة بين التعريف اللغوي العربي والتعريف اللغوي الفرنسي، ولا تختلف كثيراً اللغاتُ اللاتينية الأخرى عن ذلك، ولعلّ هذه التعاريف تتقاطع عند نقاط ضرورية لوجود الرابط ومن الواجب توفّرها في التعريف اللغوي هي:

1- الصلة. 2- الشدّة. 3- الديمومة. 4- الإجبارية. 5- الاحتكاك.

ب- التعريف الاصطلاحي:

يرى **بيار إيف كويسي** Pierre-Yves Cusset (1923- 2006) في كتابه "الرابط الاجتماعي Le lien social" أنّ للرابط تعاريف متعدّدة أبسطها التعريف الذي يرى بأنّه «مجموع العلاقات التي تربطنا بالعائلة، الأصدقاء، الجيران... وصولاً إلى الميكانيزمات الجماعية للتضامن، مروراً بالمعايير، والقواعد والقيم... التي تزوّدنا بالحدّ الأدنى لمعنى الجماعيcollective» (Pierre-Yves Cusset, 2007, 05).

في حين يرى **فريديريك لوبارون** Frédéric Lebaron (1969-) في قاموسه " علم الاجتماع من الألف إلى الياء La Sociologie de A à Z" «أنّ الرابط يتواجد بين فردين أو أكثر حيثما تكون العلاقات الشخصية الداخلية مباشرة بينهم، والتي تستند على مختلف أشكال التفاعل، وبالتالي نستطيع تعريف الرابط الاجتماعي باعتباره تفاعلاً خاصاً، ومنتظماً بين فردين، وإحدى ركائز الرابط الاجتماعي إجبارية التبادل كما وصفها الأنثروبولوجيون أمثال **مارسل موس** [1872- 1950]Marcel Mauss أو **برونسيلاف مالينوفسكي** [1884 - 1942] Bronislaw Malinovski» (Frédéric Lebaron, 2009, 77-78).

وإذا كان أغلب الباحثين يعرّف الرابط الاجتماعي بصيغة المفرد فقد اختار قاموس **روبار** Robert لعلم الاجتماع الذي تمّ بإشراف كلّ من **أندري**

أكون André Akoun (1929- 2010) **وبيار أنصار** Pierre Ansart (1922-2016) صيغة الجمع قائلاً بأنّ «الروابط الاجتماعية هي أشكال العلاقات التي تربط الفرد بمجموعات اجتماعية وبالمجتمع، والتي تسمح له بالعملية التنشئوية والاندماج داخل المجتمع، واكتساب عناصر هويته. فسوسيولوجيا الروابط الاجتماعية بالتالي هي سوسيولوجية أشكال التنشئة الاجتماعية وأشكال الضبط الاجتماعي في الآن ذاته. وضعف الروابط الاجتماعية تنجرّ عنه حالة اللامعيارية"الأنومية"» (Le Robert, Seuil, 1999, 307)

ويظهر التعريف الذي ورد في **"الويكيبيديا"** أكثر دقّة -نسبيًّا- إذ يرى أنّ الرابط الاجتماعي في علم الاجتماع يعني «مجموع العلاقات التي تجمع أفراداً ينتمون إلى المجموعة الاجتماعية نفسها و/أو التي تُرسي قواعد اجتماعية بين الأفراد أو المجموعات الاجتماعية المختلفة» (wikipedia.org/wiki/Lien_social).

ويعرفه **حمدوش** (1960-) بأنّه «تلك العلاقات الاجتماعية التي تتمّ وتجمع بين الأفراد في حالات وجه لوجه، سواء أكانت علاقات شخصية أو لا شخصية. فالرباط الاجتماعي إذا يعني بالنسبة لنا مجموع العلاقات الاجتماعية سواء أتعلّق الأمر بالألفة أو الأنسة الاجتماعية (Sociabilité) أو

الروابط الاجتماعية (Rapports sociaux)، أو أيّ شكل من أشكال الرباط الاجتماعي» (حمدوش رشيد،2009، 34)

من خلال كلّ هذه التعاريف يمكن القول بأنّ **الرابط الاجتماعي هو مجمل العلاقات والإجراءات التي تسمح بوصل الأفراد والمجموعات ببعضهم بعضاً، والتي تضمّ كلّ ما يُمكّنهم من البقاء مع بعضهم والعيش ضمن المجتمع.**

وهنا يبرز التقارب بين المفهوم اللغوي والاصطلاحي للرابط الاجتماعي، إذ أنّهما علاقة **إجبارية** تربط عنصرين أو أكثر لفترة **تدوم** مدّة طويلة من الزمن نسبيّاً، مع **احتكاك** مباشر بينهم، ولعلّ هذه العناصر الثلاث (الإجبارية، الدوام، الاحتكاك) ستساعد أيضاً على تمييز هذا المصطلح عن غيره من المصطلحات المجاورة له.

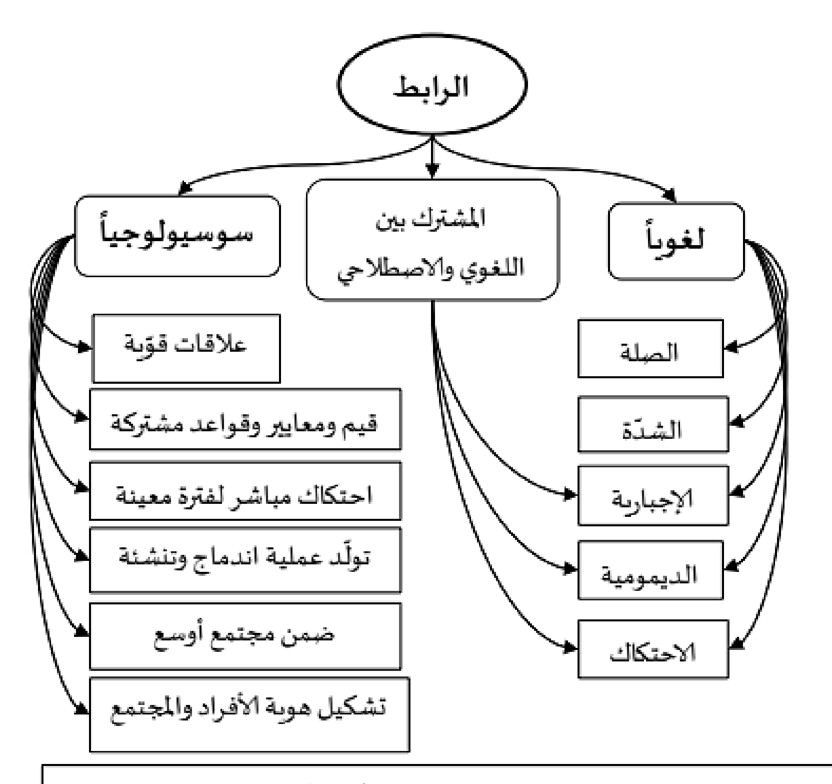
إنّما على مستوى التعريف السوسيولوجي، فمصطلح الرابط الاجتماعي يتشّكل من مجموع محدّدات لا يكتمل التعريف إلاّ بها، وهي أساسية لوجوده، تتمثّل فيما يلي:

- **علاقات قويّة** بين فردين أو مجموعتين أو أكثر، دون اختيار مسبق للفرد لها بالضرورة.

- وجود إجراءات **وقيم ومعايير** وقواعد مشتركة بينهم.

- **احتكاك** مباشر، **لفترة** تقصر أو تطول.
- تتمّ من خلالها **عملية اندماج وتنشئة.**
- تشكّل **هويّة الأفراد والجماعات**.
- تتمّ العمليات السابقة **ضمن مجتمع أوسع** له ثقافته وقيمه.

الشكل رقم (01): يوضّح المعاني الأساسية لمفهوم الرابط



ج- العائلة المفاهيمية:

بداية نشير إلى مسألتين:

<u>**أولا**</u>: أهملت المعاجم العربية في علم الاجتماع وحتّى العلوم الاجتماعية أيضاً هذا المصطلح واكتفت بالمصطلحات المجاورة، وحتّى التي أشارت إليه عابراً لم تفرده بتعريف معمّق إنّما ببعض الارتباطات من هنا أو هناك كلصقه بالمسألة القرابية أو القبلية، مع أنّ مسألة الرابط الاجتماعي مركزية في الوطن العربيّ بما تخلّفه من حركية وانهيارات اجتماعية.

<u>**ثانيا**</u>: لا يقتصر مصطلح "الرابط" بحقل علم الاجتماع وحده إنّما يمتدّ إلى تخصّصات أخرى، مع تكييفه وفق سياقات ذلك التخصّص:

- ✓ يُطلق عليه في علم **النفس الاجتماعي** تسمية "الروابط الشخصية البينية lien interpersonnel" وقد وظّفه **جاك لاكان** Jacques Lacan في نظريته المعروفة باسم "الخطابات الأربع **Théorie des quatre discours**" (المشاعر، التصوّرات، الأدوار والمراكز).
- ✓ ويتمّ الحديث في **الاقتصاد** عن "الروابط السوقية" للإشارة إلى مجموع المنتجات والمصالح التي لا يمكن للمتعامل أن ينتجها بنفسه.
- ✓ وفي **الفضاء السياسي** تُستعمل عبارة "الرابط السياسي" للدلالة على مجمل العلاقات التي تحكم المواطنين فيما بينهم.

- ✓ أمّا في مجال **الإعلام** فهي تشير إلى جريدة فرنسية حكومية أُنشئت عام 1988 كان يحرّرها مجموعة من الصحفيين المختصّين بالاشتراك مع عدد من العمّال الاجتماعيين واستطاعت بذلك التموقع في صناعة الرأي الوطني ومناقشة القضايا السياسية والاجتماعية.
- ✓ دون الحديث عن **العلوم الأخرى** خارج الحقل الاجتماعي والإنساني كالعمران والمعلوماتية أو الإعلام الآلي وغيرهما من التخصّصات التي تداولت المصطلح كثيراً حسب مجالات عملها التقني واستخداماتها العملية.

أمّا ما يخصّ العائلة المفاهيمة أو **المصطلحات المجاورة** لـ "الرابط الاجتماعي" في علم الاجتماع فهي كثيرة ومتداخلة بشكل يثير الضبابية والقلق، ويصعب معه أحياناً ايجاد الخطوط الفاصلة بينها، أهمّ هذه المفاهيم، سواء ما ارتبط بها لغة أو استعمالاً، هي: الصلة أو الصلات الاجتماعية، الأواصر الاجتماعية، الوشائج الاجتماعية، الائتلاف والتآلف الاجتماعي، العلاقة الاجتماعية، التواصل والاتصال الاجتماعي، التفاعل الاجتماعي، الشبكة الاجتماعية، التضامن الاجتماعي، الانسجام الاجتماعي، الاندماج الاجتماعي، التوافق الاجتماعي... وغيرها.

يمكن تقسيم هذه المفاهيم إلى ثلاث فئات:

أ- **مفاهيم ذات ارتباط لغوي**: ما يجمع بينهما وبين مفهوم "الرابط" مجرد تقاطعات لغوية لا ترتقي إلى التأسيس النظري والاصطلاحي العميق مثل: الصلة، الوشائج، الأواصر وغيرها...

ب- **مفاهيم نظرية استباقية**: هي تلك المفاهيم النظرية الكبرى في الحقل السوسيولوجي والتي اختلطت بمفهوم "الرابط"، وتعتبر في الأصل نواتج لعملية الرابط لا الرابط في ذاته، إنّما نتيجة ورود المفهومين مع بعضهما بعضاً بشكلٍ كثيفٍ ومتكرّر التصقا وكأنّهما معنى واحد، أهمّ هذه المفاهيم: التضامن الاجتماعي، والانسجام الاجتماعي، التوافق الاجتماعي، الاندماج الاجتماعي...

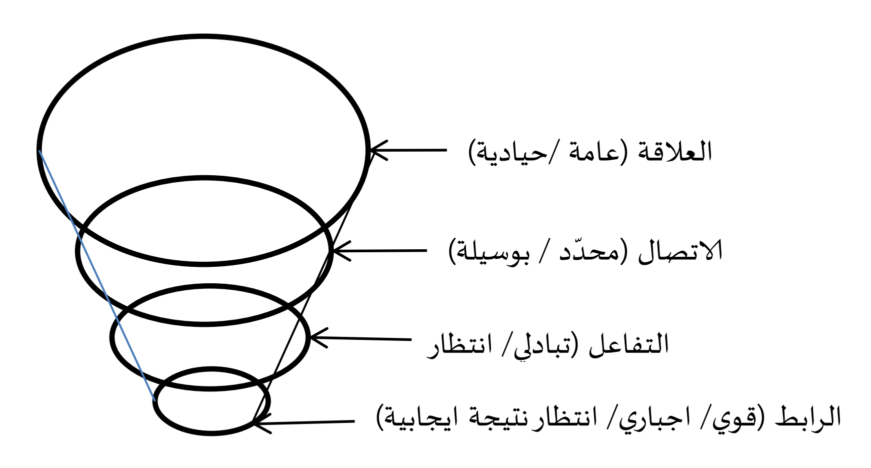
ج- **مفاهيم ذات صلة قوية**: هي مفاهيم ذات تأسيس نظري سواء في الحقل السوسيولوجي أو الحقول المعرفية الاجتماعية الأخرى المجاورة، لها أبعادها ونظريّاتها ومفكّروها، وترتبط ارتباطاً شديداً جدّاً بمفهوم "الرابط الاجتماعي" حتّى لا نكاد نجد فرقاً واضحاً بينها، لذا فهي تستعين ببعضها بعضاً في التحليل والمعالجة وحتّى التصوّر أيضاً، أهمّ هذه المفاهيم: العلاقة الاجتماعية، والاتصال، والتفاعل الاجتماعي.

وما يهمّنا هنا هو النوع الأخير، فإذا حاولنا التركيز في المفاهيم التي تكوّن هذا النوع سنجدها تمثّل مستويات في **حجم** أو **كثافة** الارتباطات الاجتماعية أو نوعاً من أنواعها، كما هو واضح فيما يلي:

- ✓ **العلاقة**: تطلق بشكل حيادي على أيّ ارتباط اجتماعي مهما كان نوعه ولو كان في اتجاه واحد.
- ✓ **الاتصال**: يطلق على الارتباطات المحدّدة باستعمال وسيلة ما، وانتظار استجابة معيّنة.
- ✓ **التفاعل**: هو الارتباط الحاصل بشكل تبادلي بين طرفين أو أكثر مع وجود نتيجة متوقّعة.
- ✓ أما **الرابط**: فيُطلق على الارتباط القويّ الذي لا يمكن الانسلاخ منه، وتُنتظر منه نتائج ايجابية تتمثّل خاصة في التضامن والانسجام والاندماج الاجتماعي.

فكلّ مستوى أدنى يتضمّن خصائص المستوى الأعلى منه مع زيادة سمة معيّنة له، فالاتصال يتضمّن العلاقة مع انتظار الاستجابة، والتفاعل يحتوي الاتصال مع إضافة التبادل، والرابط يضمّ الكلّ مع الإجبارية وانتظار نتيجة إيجابية، ويمكن تمثيل ذلك في المخطّط التالي:

الشكل رقم (02): رسم قمعي يبيّن مستويات المفاهيم المتّصلة بالرابط الاجتماعي



إذن: العلاقة= الصلة عامة / الاتصال= العلاقة + الوسيلة + الاستجابة/

التفاعل= الاتصال + التبادل / الرابط= التفاعل + الإجبارية + الايجابية

2- أنواع الروابط الاجتماعية وأشكالها:

من الصعوبة بمكان معالجة أنواع الرابط الاجتماعي وأشكاله للتداخل الشديد بينها، كما أنّ أغلب المراجع تتجاهل هذه التقسيمات، والتي تناولته استعانت في كثير من الحالات بالتصنيفات التي تمّت في إطار العلاقات الاجتماعية أو مجال الاتصال أو التفاعل الاجتماعي لتقاربها كما مرّ بنا سابقاً. ويمكن تجميع أهمّ هذه التصنيفات فيمايلي:

التصنيف الأوّل: وفق درجة **الاندماج**

1- **رابط مباشر**: ويضمّ العائلة، الجيران، الأصدقاء، الأطر المدرسية.

2- **رابط غير مباشر**: وهو الذي يتشكّل عن طريق الجمعيات، النقابات، الأحزاب السياسية.

التصنيف الثاني: وفق درجة **الاحتكاك**

1- الرابط **الاقتصادي**: قائم على المصلحة المادية، والأفراد فيه أشبه بسلع في السوق.

2- الرابط **السياسي**: رابط منظّم من خلال قوانين الدولة يدخل فيه الأفراد في علاقة مواطن بمواطن، وهم متساوو الحقوق والواجبات.

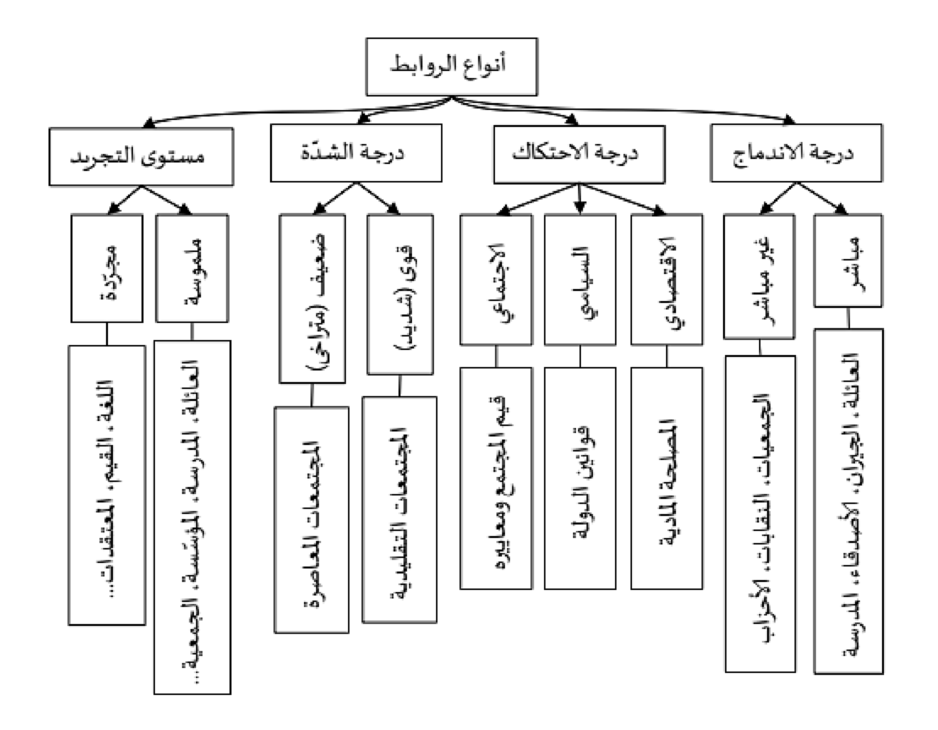
3- الرابط **الاجتماعي**: رابط قويّ دون مصلحية وينبني وفق قيم المجتمع ومعاييره العامة.

التصنيف الثالث: وفق درجة **الشدّة**،

1- رابط **قوي** (شديد): كان أكثر تحكّماً في المجتمعات التقليدية فيما مضى.

2- رابط **ضعيف** (متراخي): ظهر في المجتمعات المعاصرة بخاصة، وبدأت تتزايد قوّته أكثر في فضاءات العمل حاليّاً.

الشكل رقم (03): يبيّن أنواع الروابط الاجتماعية وتصنيفاتها



وهذ التقسيم اقترحه أحد أبرز ممثلي سوسيولوجيا الشبكات الاجتماعية **مارك كرانوفيتي** Mark Granovetter (1943-)، إذ يرى أنّ نتيجة توسّع النوع الثاني من الرابط (المتراخي) أصبحنا نتحدّث عن ظاهرة «قوّة الروابط الضعيفة (أو شدّة الروابط المتراخية) في المجتمعات الحديثة» (Strength of weak ties / force des liens faibles) وهو اسم نظريته التي بدأ العمل بها بداية من مقاله سنة 1973 (Pierre-Yves (Cusset, 2007, 05.

التصنيف الرابع: وفقاً لمستوى **التجريد**،

1- روابط **ملموسة**: العائلة، المدرسة، المؤسّسة، الجمعية...

2- روابط **مجرّدة**: اللغة، القيم، المعتقدات...

3- قياس الرابط الاجتماعي:

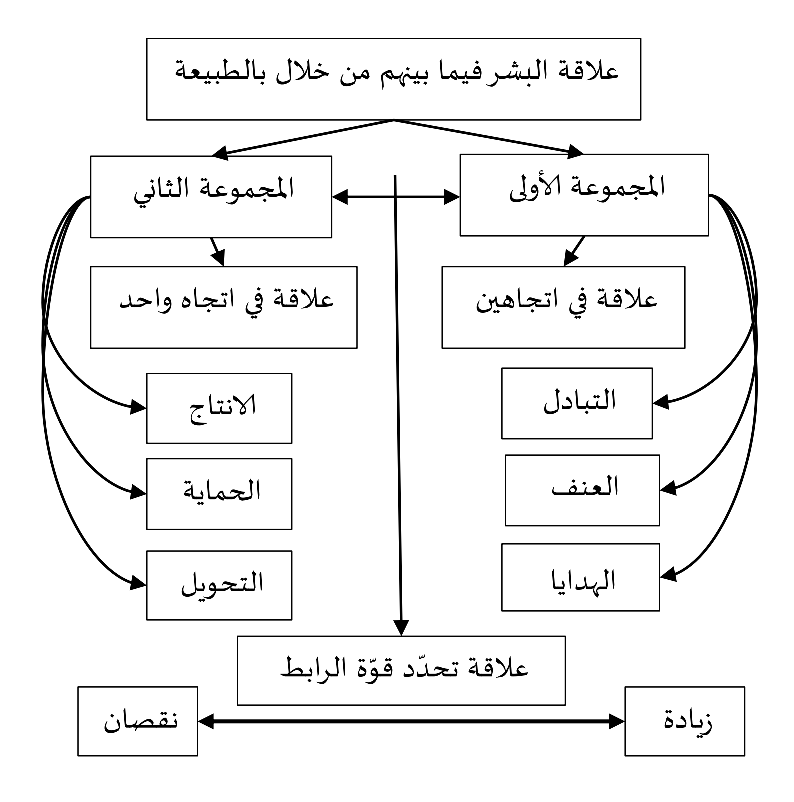
يُجمع أغلب الباحثين على عدم وجود مؤشّرات دقيقة ومباشرة لقياس حضور الرابط الاجتماعي أو غيابه، إنّما تسمح لنا بعض المؤشّرات الإحصائية بمعرفة مدى تطوّره في بعض المجالات الاجتماعية، من ذلك:

- ✓ **العائلة**: عن طريق تتبّع تشكّل الأزواج وتفكّكهم، حجم العائلة، نوعية العائلة، تاريخها...
- ✓ **الحركة الجمعوية**: بمعرفة مدى الإنشاء والزوال، المنخرطون والمنسحبون، الصراعات والتصدّعات الداخلية...
- ✓ **الدين**: بقياس الممارسات الدينية الجديدة، استمرارية الطقوس القديمة، احترام رجال الدين...
- ✓ **العمل**: المناصب المؤقّتة، الدوران في العمل، البطالة، التدريب، الشراكات...
- ✓ **الانحراف**: تزايد الانحراف، نسب الإجرام... (wikipedia.org/ wiki/ Lien_social)

يرى **فيليب ديسكولا** Philippe Descola (1949-) في كتابه "Par-delà nature et culture"أنّ الارتباطات التي تجمع بين البشر فيما بينهم وتجمعهم بالأشياء غير البشرية تنقسم إلى ستّ أشكال من العلاقات: التبادل، الضراوة (العنف)، الهدايا (Le don أو العطاء)، الانتاج، الحماية، الاتصال أو التحويل (transmission)، وبتجميعها تنقسم إلى مجموعتين، ميزة المجموعة الأولى وجود علاقة في اتجاهين بين عناصر متشابهة وهي تضمّ: التبادل، الضراوة (العنف)، الهدايا أو العطاء (Le don)، أمّا المجموعة الثانية فميزة العلاقات فيها تتمّ في اتجاه واحد وتضمّ: الانتاج، الحماية، التحويل (transmission).

والعلاقة بين المجموعتين هي التي تحدّد نوعية الرابط الاجتماعي متجاوزاً بذلك الثنائية الكلاسيكية بين الطبيعي والإنساني. فكلّما زادت المجموعة الثانية نقصت قوّة الرابط والعكس كلّما زادت المجموعة الأولى. بذلك استطاع قياس الرابط الاجتماعي بين بني الإنسان من خلال علاقة الإنسان بالطبيعة.

الشكل رقم (04): يبيّن قياس الرابط الاجتماعي عند فيليب ديسكولا



حتّى وإن لم يتّفق المفكّرون على وسيلة واحدة لقياس الرابط الاجتماعي فيمكن الاستعانة بالقياس "السوسيومتري" المستعمل في مجال العلاقات الاجتماعية لهذا الغرض. فحين وضع **جاكوب ليفي مورينو** J.L.Moreno (1889- 1974) مقايسه سنة 1934 كان الهدف الكشف عن درجات الجذب والنفور السائدة داخل الجماعات، لكنّ احتمالية توسيعه للمجتمع المفتوح بخاصة في الجوانب التي سمّاها مورينو بـ "علم الالتئام

الاجتماعي" أو "السوسياتري Sociatry" بقي الرهان الأكبر، بالرغم من الدراسات الميدانية المحتشمة في هذا الإطار والتي بيّنت إمكانية استعملته بشكل واسع كبحث "لندبرج" G.A.Lundberg " الموسوم بـ: " Social attration" سنة 1937، على 940 فرداً في إحدى القرى الأمريكية، أو دراسة "هوايت Whyte" للعصابات سنة 1943 وغيرها من الدراسات الأخرى (فؤاد البهي السيد، د.تا، 263-264).

4- منتوج (أهداف) الرابط الاجتماعي:

إنّ المخرجات المنتظرة أو الأهداف المتوقّعة من الرابط الاجتماعي في تصوّر العديد من الباحثين يجب أن تكون "إيجابية" تخدم المجتمع وطموحاته، بالرغم من أنّ المصطلح في أصله الأوّل أو اللغوي حيادي يدلّ على وضعية معيّنة لا على نتيجة مسبقة، وأهمّ الأهداف المتوقّعة من الرابط الاجتماعي هي:

1- **استمرارية المجتمع**: وهي القدرة على بقاء الأفراد والمجموعات مع بعضها بعضاً وإعطاء النفس للأجيال اللاحقة بالعيش هي الأخرى مع بعضها دون الانعزالية أو تدمير هياكلها، وهو ما يمكن تسميته بالتعايش الاجتماعي بين الأفراد والجماعات وعلى الرابط ضمان ذلك.

2- **التضامن الاجتماعي**: وهو ذلك التساند القائم بين الأفراد بخاصة في الفترات الحرجة، إذ يضمن الرابط بقاء هذا التلاحم بين عناصر المجتمع المختلفة.

3- **التجانس الاجتماعي**: يتمثّل في التقارب النسبي لأفراد المجتمع وتناسقهم، فلا يظهر الفارق بين الطبقات الاجتماعية، أو الفئات المتباينة، وقوّة الرابط كفيلة بالوصول إلى ذلك.

4- **الحماية وضمان الخصوصية**: تسعى كلّ مجموعة للتكاثف فيما بينها لضمان حمايتها ضدّ الآخر ثقافيّاً والمحافظة على خصوصياتها وتميّزها على مختلف المستويات والأصعدة سواء الاقتصادية منها أو الثقافية أو على مستوى الرهانات الأخرى، وهو ما يمكن تسميته تحديداً "بالهوّية".

5- مصادر الرابط الاجتماعي ومؤسّساته:

المصدرية تعني المرجعية التي تنبع منها قوّة الشيء، ويستمدّ هذا الشيء منها أساس وجوده واستمراريته، ولعلّ مصادر الرابط الاجتماعي متعدّدة، وضمن كلّ مصدر مجموعة من المؤسّسات التي تعمل على تفعيله وفرض متطلّباته، وتشكّل هذه المصادر مجموعة انتماءات تفرض ذاتها بقوّة لحمايته وضمان بقائه، هي:

1- الانتماء القرابي: والذي يجعل الفرد يشعر بانتسابه البيولوجي بداية من الوالدين البيولوجيين إلى الأسرة المحدودة مروراً بالعائلة الممتدّة ووصولاً إلى الأشكال الراقية للقرابة من العشيرة إلى القبلية القائمة على أساس الانتساب لنفس الجدّ أو السلالة أو العرق، وقد بيّن الأنثروبولوجيون قوّة هذا الانتماء في استقرار المجتمع وتضامنه، وحماية أفراده من الانحرافات الاجتماعية، بالرغم من كونه يمكن أن يصبح، أحياناً، عائقاً أمام التغيير (التغيّر) الاجتماعي الضروري، وسبباً في تأخّر الجماعات الاجتماعية فكريّاً وعلمياً وحضارياً. أهمّ مؤسّسات هذا المصدر: الأسرة، العائلة، العشيرة، القبيلة، العرش...

2- التبعية الدينية: الدين عامل حاسمٌ في ضمّ الأفراد وتماسكهم، بل حتّى تجانسهم ضمن منظومة مشتركة من المفاهيم والتصوّرات المحدّدة للعالم على حدّ تعبير ماكس فيبر، كما يمكنه أن يكون مصدر التعصّب والصراعات الدامية بين المجموعات المتباينة دينيّاً ومذهبيّاً. وأهمّ مؤسّسات هذا المصدر: المعبد، الحركة، المذهب، الدين، الاعتقاد...

3- الإيديولوجية السياسية: ميلاد الفرد ضمن دولة أو كيان سياسي معيّن يجعله بالرغم من قناعاته الذاتية يدخل في منظومة من القوانين المشتركة والإيديولوجيات العامة تصنعها أجهزة الدولة وتساوي فيه بين المنتمين لها، وتسعى لتنميطهم في قوالب متقاربة تجمعهم علاقة "مواطن بمواطن"،

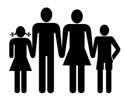
ويزداد التمسّك بهذه الإيديولوجية أكثر والتماسك بين أفرادها في حالات الشعور بالتهديد الخارجي لهذا الكيان السياسي من ذلك حالات الحرب والأزمات الاقتصادية وتزايد الإشاعات المعادية... أهمّ مؤسّسات هذا المصدر: البلدية، الولاية، الحزب، الدولة، جمعيات المجتمع المدني، الجمعيات السياسية...

4- الانتماءات المهنية: ينضمّ الفرد في مساره الحياتي إلى مجموعات مهنية معيّنة، فتطبع انتماءاته وتصوّراته وحتّى نضالاته، وتدعّم شعوره بالارتباط إلى دائرة تشكّلت عن طريق المهنة والوظيفة التي يمارسها أو مارسها بغضّ النظر على موقعها الاجتماعي وانتمائها الجغرافي، وهكذا يدافع الأستاذ عن الأساتذة ويبرر سلوكياتهم، وكذا الطبيب والمحامي والعامل وهكذا، ويعمل هذا الرابط في بناء هوّية الفرد بشكل واضح، ولعلّ هذا الرابط يزداد أكثر في المجتمعات المعاصرة من منطلق المصلحة المشتركة بين أصحاب المهنة الواحدة والدفاع عنها، وأهمّ مؤسّسات هذا الرابط: المدرسة، الجامعة، المعمل، الإدارة...

ويمكن تمثيل ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): يمثّل مصادر الرابط الاجتماعي وأسس انتمائه ومؤسّساته

المصدر	أساس الانتماء	المؤسّسات
الانتماء القرابي	العرقية	الأسرة، العائلة، العشيرة، القبيلة، العرش...
التبعية الدينية	الاعتقادية	المعبد، الحركة، المذهب، الدين، الاعتقاد...
الإيديولوجية السياسية	النضالية	البلدية، الولاية، الحزب، الدولة، جمعيات المجتمع المدني، جمعية سياسية...
الانتماءات المهنية	المصلحية	المدرسة، الجامعة، المعمل، الإدارة...



﴿المسارات النظرية﴾

قبل أن تصبح مسألة الرابط الاجتماعي موضوعاً للتساؤل السوسيولوجي لدى الآباء الأوائل لعلم الاجتماع، كانت محلّ بحث من قبل علماء العقد الاجتماعي خلال القرن 17م أمثال **توماس هوبز** T. Hobbes (1588- 1679) و**جون لوك** J.Locke (1632- 1704) والقرن 18م مع **جون جاك روسو** J.J. Rousseau (1712- 1778) ضمن الإشكالية العامة التي تنقّب عن الأسباب التي جعلت بني البشر يعيشون مع بعضهم بعضاً ويختارون الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية، فهذا الأخير اعتبر بقاء الرابط الاجتماعي نتيجة تخلّي الأفراد عن جزء من حريّاتهم لصالح الدولة (أو الليفيتان) التي تضمن تساوي الكلّ أمامها، في حين بنى **آدم سميث** Adam Smith (1723- 1790) المفهومَ على أساس اقتصادي، فالرابط الاجتماعي اقتصادي قبل كلّ شيء آخر، لأنّ الأفراد يدخلون في علاقات مع بعضهم بعضاً من خلال السوق، لتنسج بذلك التبادلاتُ الاقتصادية خطوطَ الرابط الاجتماعي، وخلال بحث الفرد في العلاقات الاقتصادية عن مصلحته الذاتية يساهم في الحفاظ على المصلحة الجماعية للمجتمع عموماً.

وقبل ذلك بكثير جعل **عبد الرحمان بن خلدون** (1332- 1406) من الرابط الاجتماعي الدعامةَ الأولى لبناء المجتمعات وتحريكها مختزلاً إيّاه ضمن مفهوم "العصبية"، والذي تدور حول رحاه كلّ العلاقات الاجتماعية وعلى كلّ المستويات بداية من الأسرة وصولاً إلى النظام السياسي مروراً بالدين والعقيدة.

ليتمّ في النهاية طرح موضوع الرابط الاجتماعي باعتباره حالة ضرورية لتواجد الإنسان ولو دون مصلحة مسبقة، فهو الذي يضمن التضامن بين الأفراد وإمكانية العيش داخل المجتمع...

بذلك انتقل الاستفهام من "لماذا"؟ باعتباره سؤالاً فلسفياً يبحث في الأسباب الأولى والغايات النهائية للأشياء، إلى سؤال "كيف"؟ الذي يحفر في السيرورة والتاريخ والتطوّر والعلاقات وغيرها من العمليات الواقعية الأخرى العميقة في المجتمع...

لكنّ السوسيولوجيا لم تستقبل المفهوم بهذه التبسيطية الساذجة، فالرابط مفهوم يصعب تحديده، حتّى وإن كان استيعابه سهلاً، ذلك أنّه يستدعي عدّة ميكانيزمات ويجمع عدداً من العناصر المتباينة كي يسمّى رابطاً اجتماعياً. وغالباً ما يُستعمل هذا المفهوم دون تحديده بدقّة للإشارة إلى ميكانيزمات معقّدة تقع في عمق الفكر السوسيولوجي. فالرابط، ومن خلاله عملية التنشئة الاجتماعية "la sociabilité"، يشكّل مجموع العلاقات

المتّصلة بالرأسمال الاجتماعي للفرد كما يقول **جورج سيمل** Georg Simmel والممتدّة وسط العائلة والأصدقاء والجيران وغيرهم... بالإضافة إلى العلاقات المهنية.

1- الروّاد الأوائل:

لعلّ الروّاد الأوائل مرّوا كلّهم على موضوع الرابط الاجتماعي بشكل أو بآخر، إنّما أبرز الأطروحات التي تستحقّ التوقّف ما قدّمه كلّ من الألماني **فرديناند تونيز** (1855 - 1936) والفرنسي **إميل دوركايم** (1858 - 1917)، ومن بعدهما الأمريكي **تشارلزكولي** (1864-1929) ثمّ الألماني **جورج سيمل** (1858- 1918).

أ- فرديناند تونيز Ferdinand Tönnies (1855 - 1936):

ينطلق في كتابة "الجماعة والمجتمع **Communauté et société**" (1887) من مقاربة سيكولوجية، إذ يرى أنّ الإرادة (Volonté) تسمح للفرد بالانتقال من حالة تجمّع إنساني معيّن إلى حالة أخرى، وباختلاف نوع هذه الإرادة التي يتبنّاها يختلف نوع التجمّع الناتج بعد ذلك. لذا يقسّم الإرادة إلى نوعين وكلّ نوع ينتج شكلاً معيّنا من التواجد الإنساني:

1- **الإرادة العضوية** Organique (Wesenwille): وهي أساسية تتعلّق بحرية التصرّف، ميزتها التلقائية والأصالة، تُنتج حالة "**الجماعاتية**

communautaire" أو شكل "**الجماعة** Communauté" (Gemeinschaft) (نشير هنا إلى أنّ الكلمة لم تلق إجماعاً في الترجمة، فقد تُرجمت إلى: المحلّي، المجتمع الصغير، الجماعة المشتركة، الجالية... لكنّ أقربها دلالة كلمة الجماعة)، وهو التنظيم الذي يطبع الأفراد الذين يعيشون ضمن المجموعة الأوّلية، ميزتهم التعلّق الداخلي والعاطفة الشديدة نحو: العائلة التي ينتمون لها (رابط الدم) من جهة، ونحو بلدتهم ومن يسكنها (رابط المكان) من جهة أخرى، ونحو الممارسات التقليدية والدينية التي تمارس فيها (رابط الروح) من جهة أخرى أيضاً. ويقوم هذا الشكل على الأخلاق التي تعمل على تلاحم أجزائه وتوحيدها والانسجام بينها، وهو رابط قوي ودائم، يتموقع خارج الأفراد، فالشعور بالانتماء يتجاوز الشعور بالاختلاف، والمصلحة العامة تتجاوز المصلحة الخاصة، كـ "المجتمع الاقطاعي" الذي ينتمي فيه الفرد منذ ميلاده إلى نظام محدّد وبشكل دائم، وهو وضع كلّ "المجتمعات التقليدية"، كما يتميّز هذا الشكل بالألفة والثبات ووضوح الأدوار مع عدم تصارعها (Daniel Bigillon, www.ac-grenoble.fr...).

- **الإرادة المفكّرة** Réfléchie (Kürwille): تتعلّق بالاختيار الذاتي، والقرار والحكم. وتنتج عنها حالة "**المجتمعية** sociétale" أو شكل "**المجتمع** société" (Gesellschaft)، الذي يقوم على التفكير الإنساني، وبما أنّ التفكير مختلف بين الأفراد فهم يدخلون في تنافس فيما بينهم اقتصادياً واجتماعياً، فالرابط يقوم على المصلحة الفردية، ويجعل من الرابط شكليّاً

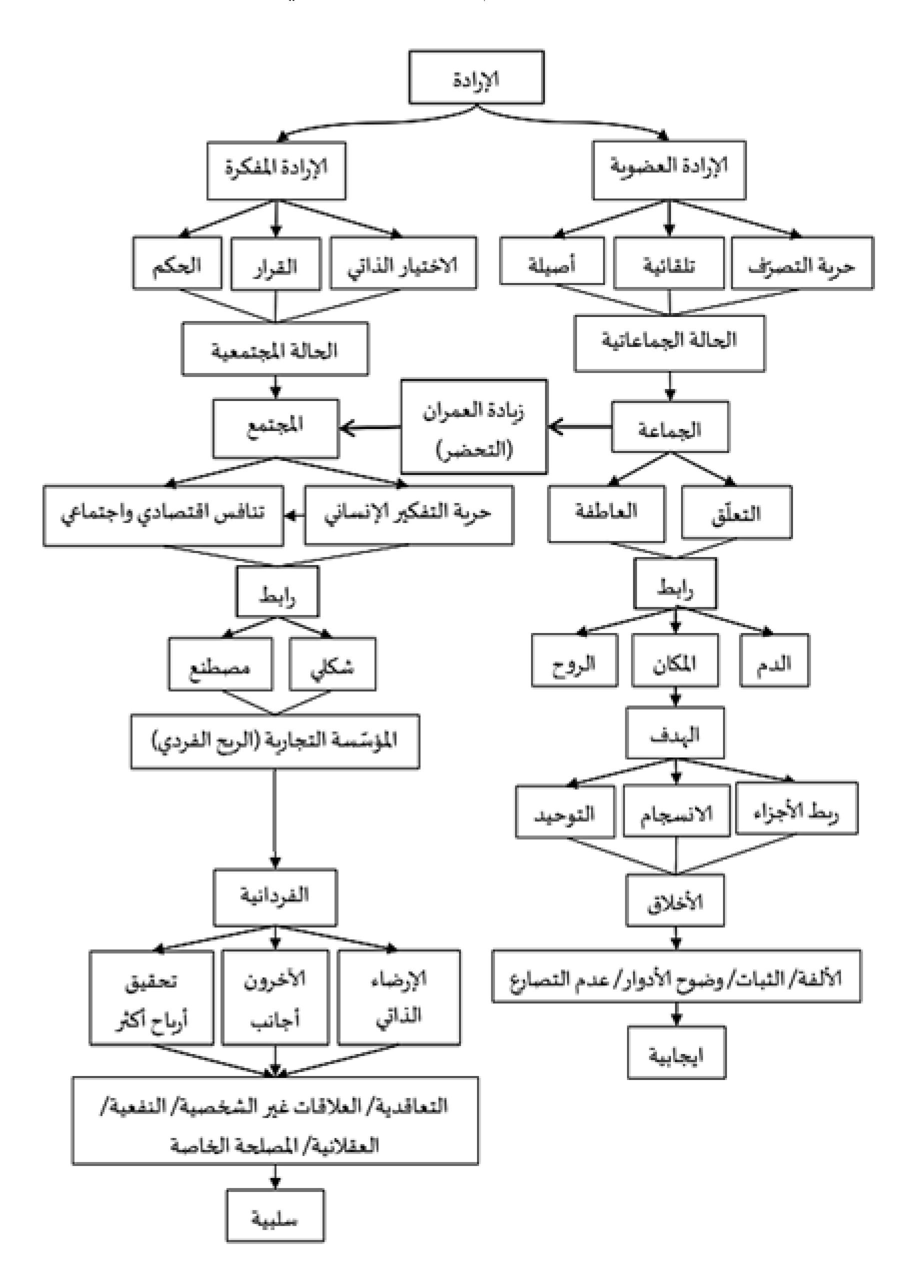
ومصطنعاً. وما يطبع هذا الشكل زيادة المؤسّسات التجارية التي تفعّل عملية البحث عن الربح الفردي. يقوم الرابط المجتمعي على تجاوز المستوى الشخصي للعلاقات الفردية الخاصة ويستند على العقلانية والحساب، فكلّ واحد يبحث عن إرضاء نفسه. فالأفراد أجانب عن بعضهم ومنفصلون ممّا يزاد أكثر في الفردانية التي تهمين على العلاقات.

هكذا فالرابط المجتمعي يتميّز بالتعاقدية والعلاقات غير الشخصية والنفعية بين الأفراد، والعقلانية، وسيطرة المصلحة الفردية والخاصة (Durkheim (Emile, Communauté et société selon Tönnies,.

بذلك يعتقد **تونيز** مبدئيّاً أنّ الرابط الاجتماعي القائم في النمط الجماعاتي ذو طابع إيجابي، في حين يتصوّر أنّه سلبي في النمط المجتمعي.

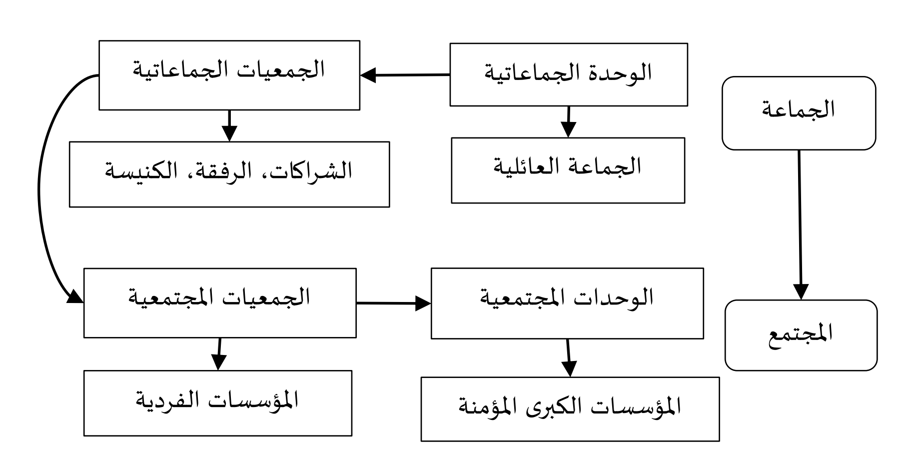
العامل الذي يطوّر أشكال التجمّع الإنساني من الحالة الجماعاتية إلى الحالة المجتمعية أو من شكل الجماعة إلى شكل المجتمع هو زيادة **العمران** (التحضّر)... ويحدث هذا ضمن مسار تاريخي محدّد وذلك بالانتقال من الوحدة **الجماعاتية** المتمثّلة في الجماعة العائلية إلى **الجمعيات الجماعاتية** (الشراكات، الرفقة، الكنيسة) ثمّ إلى **الجمعيات المجتمعية** (المؤسّسات الفردية) لتصل في النهاية إلى **الوحدات المجتمعية** (المؤسّسات الكبرى والمؤمّنة).

الشكل رقم (05): يلخّص مفهوم الرابط الاجتماعي وأنواعه عند تونيز



هذا التقسيم الذي قدّمه **تونيز** ليس مجرّد تطوّر تاريخي لحالة معزولة إنّما هو أيضاً قبل كلّ شيء نمذجة تصنيفية وأداة لتحليل أشكال التجمعات الإنسانية سوسيولوجيّاً تنطبق على كلّ التجمعات الإنسانية الأخرى في العالم (wikipedia.org/wiki/Ferdinand Tönnies).

الشكل رقم (06): يبيّن مراحل التحوّل من الجماعة إلى المجتمع عند فرديناند تونيز



هكذا ينتقل الرابط الاجتماعي من الحالة الجماعاتية إلى الحالة المجتمعية كلّما زاد العمران والتوسّع الديمغرافي، والذي يزيد بدوره من الفردانية أكثر. وتعتبر أطروحة **تونيز** قطيعة واضحة مع فلاسفة القرن الرابع عشر (14) والقرن الخامس عشر (15) والذين أعطوا مكانة وأولوية خاصة للدولة والقانون المدني والتصنيع والإدارة في ضبط المجتمع الحديث، في حين أعاد مفكّرنا النظر فيها ووضع مسألة الرابط في مركز

التحاليل السوسيولوجية، ويظهر ذلك جليّاً من خلال التأثير الذي خلّفه عند آباء السوسيولوجية اللاحقين بخاصة **ماكس فير ودوركايم** وحتّى **جورج سيمل** Georg Simmel (1858-1918)، ثمّ المعاصرين بعد ذلك.

ب- إميل دوركايم (1858 - 1917):

منطلق **إميل دوركايم** في معالجة الرابط الاجتماعي نابع من سؤاله عن تطوّر المجتمعات وانتقالها من حالة إلى أخرى، والتساؤل عن سبب بقاء المجتمع المعاصر واستمرارية علاقاته الاجتماعية بالرغم من التزايد المذهل للفردانية فيه، فما الذي يجعل الأفراد يترابطون ويحافظون على الرابط الموجود بينهم؟.

يعيد هذا الرائد تماسك المجتمعات إلى الأخلاق، والتي يُعرّفها في أبسط معانيها بـ «كلّ ما هو منبع للتضامن، وكلّ ما يُرغم الإنسانَ على تنظيم حركاته وفق شيءٍ آخر غير اندفاعته النابعة من أنانيته» (Est moral, ce qui est source de solidarité, tout ce qui force l'homme à régler ses mouvements sur autre chose que les impulsions de son égoïsme)، فالرابط الاجتماعي رابط أخلاقي قبل كلّ شيء. لكنّ أنماط الأخلاق تختلف من مجتمع إلى آخر. ويفرّق هنا صاحب "في تقسيم العمل الاجتماعي"

(1893) المجتمعات إلى نوعين، وراء كلّ نوع نمط معيّن من التضامن، وبالتالي حالة معيّنة من الرابط الاجتماعي.

النوع الأوّل هو المجتمع التقليدي الذي يحكمه التضامن الميكانيكي، والقائم على تشابه الأفراد فيما بينهم على مختلف المستويات الذهنية والنفسية والاجتماعية وحتّى الجسدية ما يولّد شعوراً مشتركاً بينهم يحكمه رابط العاطفة والتعلّق بالآخرين، وهو ما سمّاها بالضمير الجمعي، فتضامن الأفراد قائم على تشابههم وعلى شدّة هذا الضمير الجمعي الذي يوّحدهم، وعلى سلطة القيم والمعايير وشدّة العادات والتقاليد النابعة عنه، لذا يسود القانون القمعي (أو الجزائي) في حال مخالفة هذه القواعد الاجتماعية. فالرابط الاجتماعي يحكمه الضمير الجمعي والشعور الداخلي والعاطفي الذي يدفع الواحد للتعاون والتضامن مع الآخر.

النوع الثاني هو المجتمع الصناعي أو الحديث، الذي يقوم بالعكس من ذلك على اختلاف أفراده وتخصّص كلّ واحد منهم في عمل أو مهنة محدّدة، ما يجعلهم يدخلون في علاقة تكاملية وضرورية لا يمكن فيها للواحد الاستغناء عن الآخر وتحكمهم رابطة المصلحة والحاجة، فتضامن الأفراد ناتج عن "التقسيم الاجتماعي للعمل"، هذا الذي تسيّره المصلحة الفردية ضمن المصلحة الجماعية. وهنا تسود القوانين المدنية المبنيّة على التعويض والتوجيه بدل القمع والترهيب. فالرابط الاجتماعي يولّده تقسيم

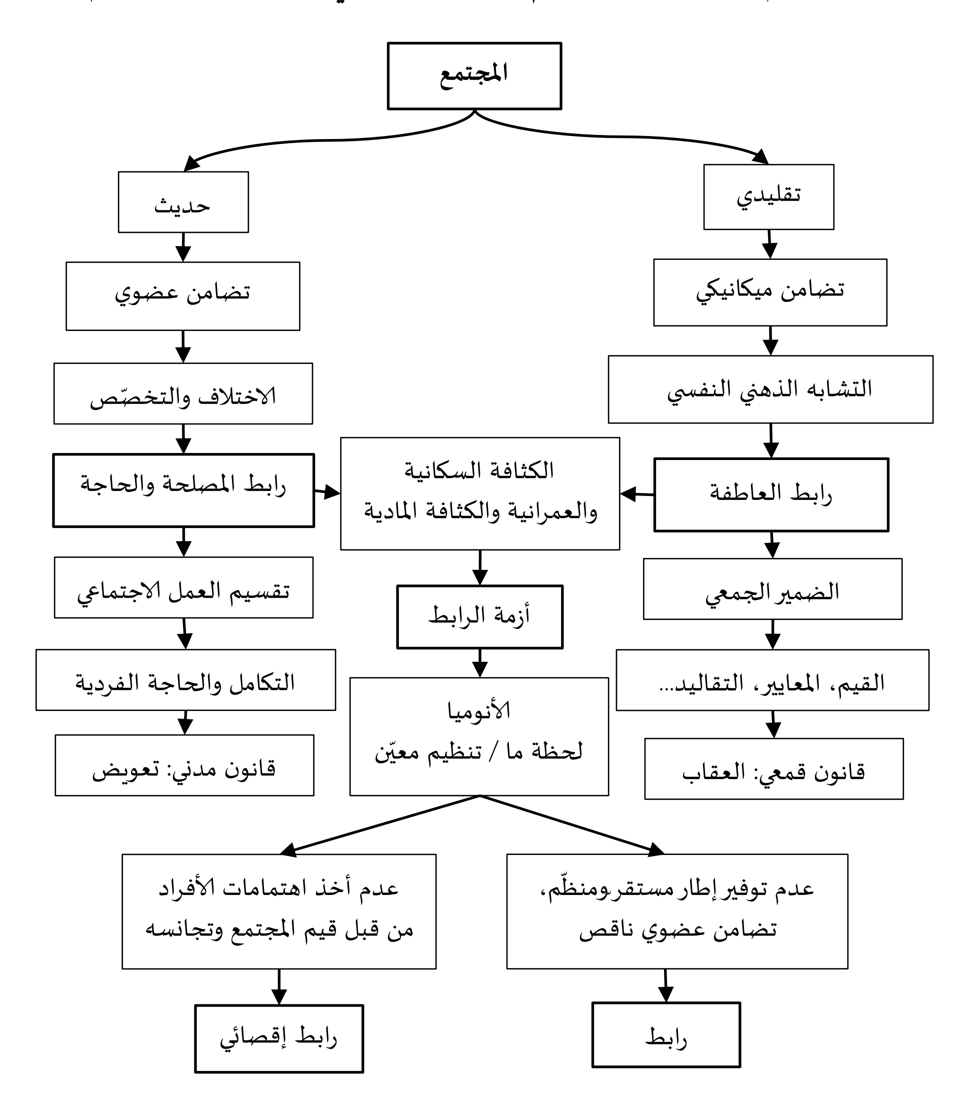
العمل الاجتماعي والحاجة الخارجية للآخر، فحتّى في ظلّ تزايد الفردانية يزداد الرابط الاجتماعي قوّة.

إن كان الضمير الجمعي أخلاق المجتمعات التقليدية فتقسيم العمل الاجتماعي أخلاق المجتمع الحديث، والانتقال من الحالة الأولى إلى الثانية، وبالتالي من الرابط ذي التضامن الميكانيكي إلى الرابط ذي التضامن العضوي، هو نتيجة الزيادة السكانية والعمرانية من جهة والكثافة المادية للمجتمع من جهة أخرى.

أزمة الرابط الاجتماعي عند دوركايم لا تنتج من انتقال المجتمع من مرحلة إلى أخرى، فالرابط دوماً موجود بأشكال مختلفة ضمن تصوّر تطوري، إنّما تكمن أزمة الرابط في حالة "الأنوميا Anomie" أو "اللامعيارية" التي تنتاب سواء مراحل من حياة المجتمعات (فترات الأزمات) أو تمسّ مجموعات أو مؤسّسة معيّنة داخل هذا المجتمع (العائلة، المؤسّسة الدينية، المدرسة...).



الشكل رقم (07): يلخّص مفهوم الرابط الاجتماعي وأنواعه عند دوركايم



وهنا نجد نوعين من الأنوميا التي قد تشكّل عائقاً أمام الرابط الاجتماعي عند دوركايم حين:

1. لا يوفّر المجتمع إطاراً مستقرّاً ومنظّماً ومنسجماً من أجل تقسيم العمل وتحديد دور كلّ واحد داخل النظام والمعايير المحدّدة لهذا الدور، هنا تظهر الأنوميا، باعتبارها خللاً وظيفياً ناتجاً عن تضامن عضوي ناقص.
2. لا تُؤخذ بعين الاعتبار اهتمامات الأفراد ضمن القواعد الاجتماعية الجارية وتجانس المجموعة، فتعمل الأنوميا على تهديد وضعية الأفراد. وهو ما يحدث في حالات الانتحار المتعلّق بالمرأة المتزوّجة دون أطفال بالمقارنة مع التي لها عائلة أو أطفال ترعاهم، وعند الرجل الأعزب بالمقارنة مع المتزوّج...

ج- آخرون (تشارلزكولي، جورج سيمل...):

بالإضافة إلى **فيرديناند تونيز** و**إميل دوركايم** نجد عدداً آخر غير قليل من الروّاد الذين اهتمّوا بمسألة الرابط الاجتماعي بشكل مباشر أو غير مباشر، ولعلّ من أهمّهم الأمريكي **تشارلز هورتون كولي** Ch.Cooley (1864-1929) الذي يُسجَّل هو الآخر –كنظيره **تونيز**- ضمن ما يُدعى الاتجاه النفسي في علم الاجتماع (وهو اتجاه نشأ في أوروبا وتوسّع فيها مع **جبريال تارد** Garial Tarde (1843-1904) و**غوستاف لوبون** Gustave Le Bon (1841-1931) بخاصة) إذ يرى أنّ الحياة الاجتماعية ما هي إلاّ امتداد لحياة الفرد، ولابدّ من تفسير الظواهر الاجتماعية في ظلّ الحياة النفسية

للفرد، بل ذهب **كولي** إلى أبعد من هذا إذ اعتبر الفرد والمجتمع وجهان لعملة واحدة وهما يُشكّلان وحدة عضوية متكاملة.

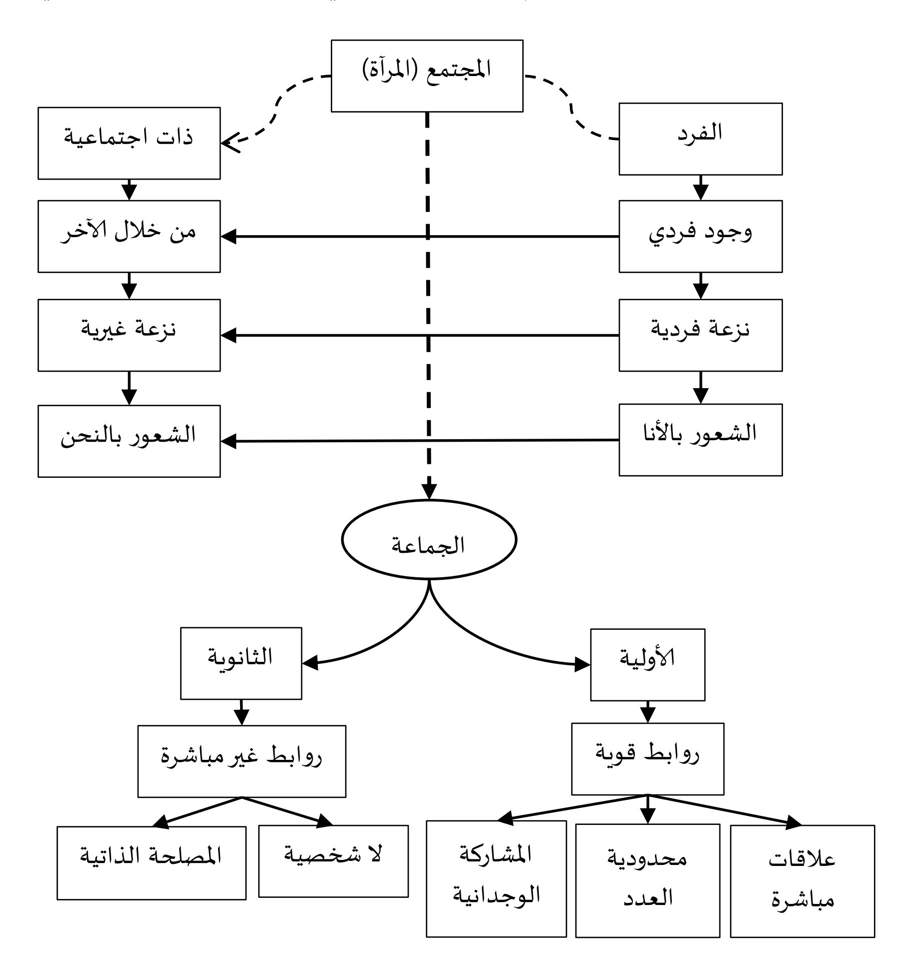
فالمجتمع، كما يقول، هو المرآة العاكسة للوجود الفردي، فذات الفرد لا وجود لها كحقيقة إلاّ إذا أصبحت ذاتاً اجتماعية، والمجتمع هو الذي يحوّل النزعة الفطرية الذاتية إلى نزعة اجتماعية غيرية، ومن خلال هذه العملية ينشأ الرابط الاجتماعي فينتقل الشعور بالأنا إلى الشعور بالنحن، وتنصهر ذات الفرد في ذوات الآخرين الاجتماعية وتزداد مشاركته الوجدانية معهم. يطوّر الفرد بذلك صورتَه عن نفسه من خلال تفاعله بالآخرين وتحديداً عن طريق الصورة التي يشكّلونها عنه، وهو ما عمل عليه أكثر فيما بعد زميله **هربرت ميد** (1863-1931) ضمن ما سمّاه الأنا والذات (Le je et le moi) وكذا التفاعليون الرمزيون من بعدهما.

وعبر هذا الانتقال من الشعور بالأنا إلى الشعور بالنحن من خلال الآخرين يمرّ الفرد حسب **تشارلزكولي** بنوعين من الجماعات:

- ✓ **الجماعات الأوّلية**: وتقوم على العلاقات المباشرة ومحدودية أفرادها والروابط القوية بينهم، وتعمل على تدعيم الشعور بالمشاركة الوجدانية مع الآخرين، والتعاون معهم، وحفظ المصلحة العامة، ممثّلة في جماعات كالأسرة، والجوار، وجماعات اللعب... وغيرها.

✓ **الجماعات الثانوية:** أفرادها يحملون خصائص متباينة عن بعضهم بعضاً، وتربطهم علاقات وروابط غير مباشرة ولا شخصية وقد تكون حتّى سطحية، يسعى كلّ فرد فيها للحفاظ على المصلحة الذاتية.

الشكل رقم (08): يلخّص مفهوم الرابط الاجتماعي وأنواعه عند تشارلزكولي



هكذا يعتقد **كولي** أنّ المرور من الأنا إلى النحن لا يتمّ إلاّ بتشكّل الرابط الاجتماعي الذي ينمو في ظلّ نمطين من الجماعات، الأوّلية التي تدعّم هذا الرابط وتصقل شخصية الفرد، والثانوية التي لا تسير في الإطار نفسه إنّما تستند على روابط غير مباشرة ولا شخصية، وتبقى هذه النظرة جزءاً من التصوّر العام للنظرية العضوية عند **كولي**، والتي سيتمّ تطويرها أكثر مع التفاعليين الرمزيين فيما بعد بشكل أوسع.

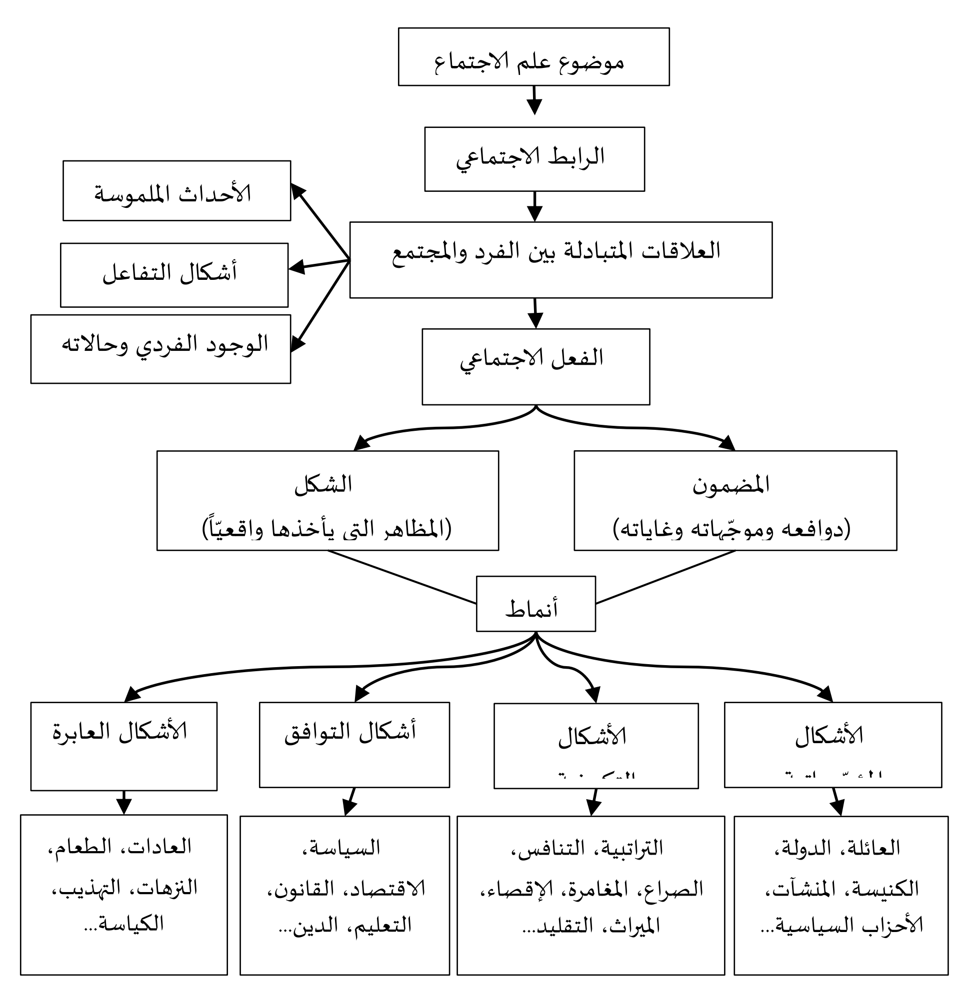
أمّا **جورج سيمل أو زيمل** (1858-1918) وبالرغم من أنّه اهتمّ بموضوعات متعدّدة، ولم تظهر شهرته إلاّ متأخّرةً، إلاّ أنّه يعتبر السوسيولوجي الذي صرّح منذ المنطلق أنّ موضوع علم الاجتماع هو "الرابط الاجتماعي" وبأكثر تحديد "العلاقات التبادلية" بين الفرد والمجتمع مهما كانت هذه العلاقة سلبية أم إيجابية، متناسقة أم مفكّكة (بخلاف **فيبر** مثلاً الذي حصرها في الفرد و**دوركايم** الذي وسّعها للمجتمع). ويعتقد **سيمل** أنّ هذا التفاعل يستند إلى ثلاثة عناصر هي: الوجود الفردي وحالاته، أشكال التفاعل، والأحداث الملموسة. كما تكمن قوّة هذا المفكّر في معالجته لقضايا الحياة اليومية، مفرّقاً بين مضمون الفعل وشكله، فمضمون الفعل الاجتماعي يتمثّل في دوافعه وموجّهاته وغاياته، في حين أنّ شكله يكمن في المظاهر التي يأخذها واقعيّاً. فالموضة مثلاً تعتبر شكلاً من

أشكال الفعل الاجتماعي أمّا مضمونها فهو الميل أو الحاجة نحو التميّز دون الانفصال عن "الحاجة للجماعة أو التماسك".

ويقسّم مؤلّفنا الأشكال الاجتماعية إلى أربعة أنماط تعكس كلّ واحدة منها نوعاً معيّناً من الروابط الاجتماعية القائمة بين أفراده:

- ✓ **الأشكال المؤسّساتية:** وهي بمثابة "مؤسّسات" لها وجود مستمرّ وديمومة متواصلة أهمّها: العائلة، والدولة، والكنيسة، والمنشآت، والأحزاب السياسية.
- ✓ **الأشكال التكوينية**: وهي عبارة عن تصميمات مبنيّة مسبقاً تنحدر منها مجموعة من المنظّمات التابعة لها، أهمّها: التراتبية، والتنافس، والصراع، والمغامرة، والاقصاء، والميراث، والتقاليد...
- ✓ **أشكال التوافق**: تتمثّل في الأطر التي تتمّ فيها عملية التنشئة الاجتماعية وهي تضمّ بخاصة: السياسة، والاقتصاد، والقانون، والتعليم، والدين...
- ✓ **الأشكال العابرة**: وهي التي تعمل على التأسيس لما يمسّ الطقوس اليومية منها بخاصة: العادات، والطعام المشترك، والنزهات المشتركة، والتهذيب، والكياسة.... (فيليب كابان وفرانسوا دوتيو، 2000، 71-72).

الشكل رقم (09): موضوع علم الاجتماع وعلاقته بالرابط الاجتماعي عند زيمل

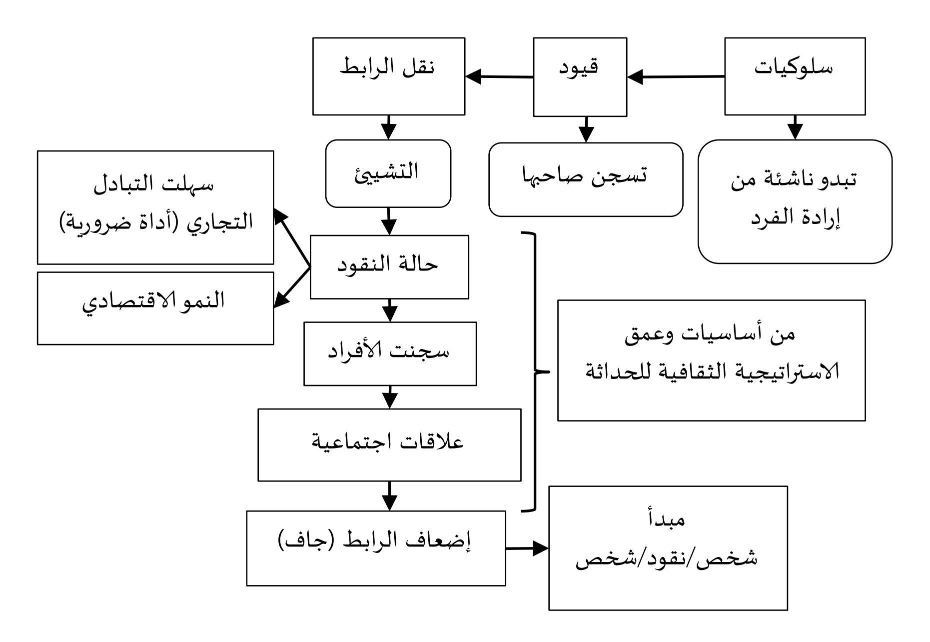


عالج زيمل العديد من موضوعات الحياة اليومية كالموضة والغيرة وتبادل الرسائل، والتنافس والغربة وغيرها من السلوكيات اليومية... ولاحظ أنّ هذه الممارسات اليومية تبدأ من مجرّد سلوكات تبدو أنّها صادرة من

إرادة الأفراد لتتحوّل بعد ذلك إلى قيود تسجن منتجيها ليصبحوا غير قادرين على تجاوزها.

كما تنبّه أيضاً في الإطار نفسه إلى المسار العام الذي يسير إليه المجتمع الغربي، إذ لاحظ أنّه يتّجه نحو ظاهرة "الحداثة"، وهو ما جسّدته "النقود" باعتبارها عملية وظاهرة حديثة.

الشكل رقم (10): يبيّن مسار المجتمع الغربي نحو الحداثة



فبالرغم من أنّ هذه الأداة سهّلت عمليات التبادل التجاري كونها ضرورية للتعاملات الاقتصادية وزادت من النمو الاقتصادي إلاّ أنّها سجنت، في الوقت نفسه، الأفراد ضمن علاقات اجتماعية "ضعيفة"، فزيادة هذا النمط من التبادل الاقتصادي أضعف الرابط الاجتماعي

ليصبح مجرّد علاقات جافّة تقوم على مبدأ "شخص/نقود/شخص" أي لا يمكن التعامل بين فردين إلاّ عن طريق "شيء" أو مصلحة معيّنة، ويعتبر هذا الميل الثابت لتشيىء الرابط الاجتماعي من أساسيات الاستراتيجية الثقافية للحداثة وعمقها.

2- مسار الدراسات والمفكّرون المعاصرون:

أ- مسار الدراسات:

إذا كان تركيز الروّاد الأوائل كان على الرابط في ذاته، فإنّ تركيز المعاصرين كان على الأزمة التي يعرفها هذا الرابط في المجتمعات المعاصرة بخاصة. فقد تناقصت الدراسات المتّصلة بالرابط الاجتماعي بشكل ملفت للانتباه بعد الحرب العالمية الثانية، ويعود السبب لعجز علم الاجتماع عن انتاج نظرية شاملة بمستوى الكلاسيك تتجاوز التفسيرات السائدة التي قدّموها في عصرهم بخاصة تفسيرات **تونيز** و**دوركايم** و**فيبر**... وحتّى **ماركس**، لهذا تلاشى موضوع الرابط بين عدّة موضوعات أخرى كالانحراف والتنشئة والإعلام وغيرها، من ذلك مثلاً أعمال بيكر Becker (Etude de la sociologie de la déviance, 1985) عن جنوح الأحداث ونظريته في الوصم الاجتماعي (Stigmates)، والتي بقيت على مستوى الثقافات الفرعية. وكان يُفترض في الأصل من عدّة أعمال أن تنخرط ضمن مسألة الرابط الاجتماعي بشكل مباشر لأهميته المركزية وقتها.

بداية من الثمانينات عادت الأعمال المتعلّقة بالرابط الاجتماعي بشكلٍ مباشر وبيّن، ولعلّ السبب في ذلك يعود لتزايد التأثير الواضح والشديد للجانب الاقتصادي على المجالات الاجتماعية، وطغيان نزعة المنفعة والمصلحة على تصوّرات الأفراد وسلوكياتهم فغدت المعيارَ والمقياسَ الوحيد للعلاقات الاجتماعية، ما زاد من تنامي الفردانية أكثر، وأصبح من الواجب التساؤل عن الدواعي التي تجعل الأفراد في مثل هذا الوضع يتعايشون ويتحمّل بعضهم بعضاً (حمدوش رشيد، 2009، 38).

ولعلّ أبرز الدراسات في هذه الفترة:

- ✓ دراسة ل.ف **فروجيا** F.Farrugia: "أزمة الرابط الاجتماعي Crise du lien social" (1993).
- ✓ كتاب **جي باجوا** Guy Bajoit: "من أجل سوسيولوجية علائقية Pour une sociologie relationnelle" (1992).
- ✓ مؤلف **بوريس سيرولانك**: "تحت شعار الرابط **Sous le signe du lien**" (1982)
- ✓ عمل **بيترو برسلونا** بعنوان: "عودة الرابط الاجتماعي **le routeur du lien social**" (1992).

- ✓ دراسة **آلان توران** Alain Touraine في كتابه: "هل يمكننا أن نعيش مع بعضنا بعضاً أنانيين ومختلفين؟ Pourrons-nous vivre ensemble égaux et différent?" (1997).
- ✓ كتاب **سارج بوجام** Serge Paugam: "الرابط الاجتماعي "Le lien social" (2008).
- ✓ دراسة **بيدار** C. Bidart في مؤلفه: "الصداقة، رابط اجتماعي .L'Amitié Un lien social" (1997).
- ✓ عمل **إلياس نوربات** Elias N في: "مجتمع الأفراد La Société des individus" (1991).
- ✓ دراسة **جون جانيبان** Jean Gagnepain في: "ما نريد قوله، دراسة في إبستمولوجيا العلوم الإنسانية Du Vouloir Dire. Traité d'épistémologie des Sciences Humaines"

كما تصدر عن المجمّع الكندي للجامعات Érudit (الكيباك Québec، مونتريال Montréal، لافال Laval) مجلة دولية نصف سنوية فرنكوفونية اللسان باسم "Lien social et Politiques"، وهي ذاتها المجلة المشهور "International Review of Community Development " وقد تمّ تحويل عنوانها منذ سنة 2015.

أخذ التعبير عن أزمة الرابط الاجتماعي، خلال الثمانينيات وما بعدها، عدّة تسميات، أبرزها: فقدان النسب (La désaffiliation) عند **كاستيل** (1995)، واللاندماج (la désinsertion) بالنسبة **لدوجولوجاكس** (1997)، وفكّ الرابط أو اللاتواصل (La défiance) لدى **بول دويال** (1985)، أمّا **ولتجر** فقد اختار اصطلاح فكّ الشراكة (la dissociation) (حمدوش رشيد، 2009، 53).

أمّا عن الدراسات الجادة حول الرابط الاجتماعي في المجتمع الجزائري فقليلة أهمّها:

- ✓ **الهواري عدّي** L.Addi في كتابه المشهور: "تحوّلات المجتمع الجزائري، العائلة والرابط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة Les mutations de la société Algérienne, Famille et lien social dans l'Algérie contemporaine" (1999).
- ✓ **آيت عمارة** Ait-Amara في مقاله: "بناء الرابط الاجتماعي في المجتمع الجزائري المعاصر La construction du lien social dans la société Algérienne contemporaine" (2002).
- ✓ **حمدوش رشيد** في كتابه: "مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة امتدادية أم قطيعة" (2009).

✓ **صالحي ابراهيم** Salhi Brahim في كتابه: " Reconstruire et produire du lien social dans la société Algérienne de 21ème siècle إعادة بناء الرابط الاجتماعي وإنتاجه في المجتمع الجزائري خلال القرن الواحد والعشرين" (2014).

كما أقام قسم علم الاجتماع بجامعة الجزائر ملتقى وطنياً حول "الروابط الاجتماعية في المجتمع الجزائري" يومي 6 و7 نوفمبر 2006 والذي طبعت أعماله بعد ذلك سنة 2008.

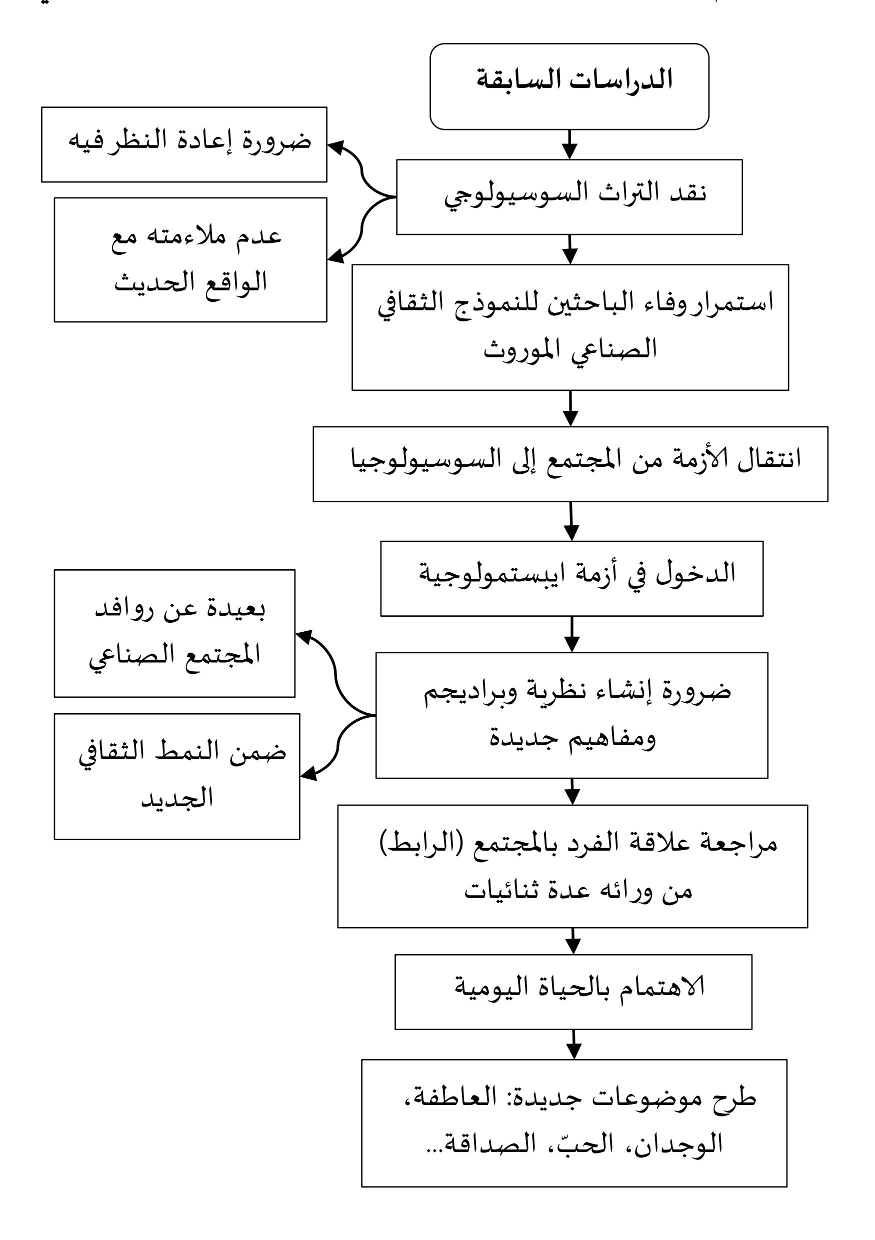
بالإضافة إلى أعمال أخرى تتّصل بالموضوع بشكل غير مباشر، وتتناول مؤسّسات بعينها دون الإشارة إلى كلمة الرابط ضمن عنوانها، ككتاب **مصطفى بوتفنوشت** عن "العائلة الجزائرية، التطوّر والخصائص الحديثة" (1984)، وأعمال **جمال قرّيد** Djamel Guerid عن النخبة والمصنع في الكتاب الذي جمع فيه أهمّ آرائه (الاستثناء الجزائري) "L'exception Algérienne : La modernisation à l'épreuve de la société" (2007). ولعلّ هناك أعمالاً جامعية أكاديمية أخرى مترامية هنا وهناك دون أن تعرف النشر والظهور للعلن.

تنطلق أغلب الدراسات السابقة، وإن لم نقل كلّها، من قراءة نقدية للتراث السوسيولوجي، والاتفاق على ضرورة إعادة النظر فيه من جديد،

فهذا **جي باجوا** مثلا يرى أنّ الأزمة التي مسّت وتمسّ المجتمع الحديث تعدّت المجتمع في ذاته لتمسّ علم الاجتماع أيضاً والذي ظلّ وفيّاً للأسف إلى زمن قريب للنموذج الثقافي الصناعي الموروث عن القرون السابقة، فالتغيّرات الحالية بلغت من الشدّة أن تجاوزت حتّى هذا النموذج الموروث، ما يعني أنّ النظريات السوسيولوجية المتوفّرة بحوزتنا لم تعد تتلاءم مع الوضع والتحوّل الحالي ولابدّ من مراجعتها وتجاوزها هي الأخرى وإنشاء نظرية وبراديجم ومفاهيم بعيدة عن روافد المجتمع الصناعي قادرة على التفكير في التغيّرات الجديدة ضمن إطار ثقافي جديد. بذلك يثير **باجوا** مسألةً نظرية وإبستمولوجية في غاية الأهمية والعمق تمسّ واقع السوسيولوجيا الراهنة(G. Bajoit, 2009, 11-12).

من وراء هذا الهزّ المعرفي والمنهجي لأسس علم اجتماع الكلاسيك ومن خلاله للنموذج الصناعي المتوارث، يجب مراجعة عدّة موضوعات تحوم حوله وارتبطت به طويلاً، منها مسألة العلاقة بين الفرد والمجتمع، بين الذاتية والموضوعية، بين التنظيمات الكبرى والحياة اليومية، بين الفهم والتفسير وغيرها من الثنائيات التي تشكّل منبع التفكير في المصادر المغذية للرابط الاجتماعي.

الشكل رقم (11): يبيّن تطوّر مسار الدراسات المتعلّقة بالرابط الاجتماعي



فإن كان حمدوش يعتقد أنّ نظرية أو سوسيولوجية الحياة اليومية يمكنها حلّ أغلب هذه المشكلات (حمدوش رشيد، 2009، 44)، فإنّ المعاصرين قدّموا إسهامات أخرى متعدّدة لا تنتمي بالضرورة لهذا الاتجاه الفكري والسوسيولوجي، ولها قوّتها في فهم الواقع ومعالجة أزمة الرابط الاجتماعي في المجتمع الحديث.

يبقى المشترك بين كلّ هؤلاء هو ضرورة مراجعة السوسيولوجية الكلاسيكية لعدم تلاؤم أغلب أجزائها مع الواقع الحالي وإلزامية فتح الحقل السوسيولوجي لكلّ الموضوعات، بخاصة ما كان منها في السابق على الهامش كقضايا الوجدان والعاطفة والحياة الشخصية وغيرها... والتي يمكنها أن تصبح إحدى روافد موضوع "الرابط الاجتماعي".

ب- عرض الدراسة المغربية:

من المهمّ الإشارة إلى الدراسة التي قام بها **المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية** بالمغرب (والذي احتلّ المرتبة الـ 41 في التصنيف العالمي لمؤسّسات التفكير من حيث أفضل التقارير المنجزة عن السياسات العمومية وفق تصنيف جامعة بنسلفانيا عام 2014) حول مسألة "الرابط الاجتماعي" في المغرب سنة 2008، معتبراً الرابط الاجتماعي إحدى أهمّ المواضيع التي تندرج ضمن "الرهانات الاستراتيجية الوطنية الكبرى" وسط

قائمة جدّ مهمّة من الموضوعات الاستراتيجية الأخرى التي يحتلّ بعضها مكانة دولية ذات أولوية من حيث الطرح والأهمّية، ويقع الرابط الاجتماعي على رأس خمس إشكاليات هيكلية تشغل الدولة المغربية وتعتبرها استراتيجية، تتمحور حول: **الرابط الاجتماعي** ودور الدولة والفاعلين، **التغيّر المناخي** وآثاره على خيارات التكيّف الشاملة، **التنافسية الشاملة** ونظام العولمة، **العلاقات الخارجية** والدبلوماسية، الرأسمال اللامادي. معتبرة هذه الموضوعات متداخلة فيما بينها تستدعي مقاربة شمولية من منطلق متعدّد الاختصاصات قصد توجيه السياسات العمومية ورسم تصوّر استشرافي (www.ires.ma/ar).

وفيما يخصّ مسألة الرابط الاجتماعي فقد عدّها المعهد «قضية ذات أهمّية استراتيجية بالغة، نظراً للصعوبات الملموسة التي تطال العيش المشترك بفعل التطوّرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على الصعيدين الوطني والدولي. حيث ساهمت أهمّ التحوّلات التي لحقت العلاقات الاجتماعية والناتجة عن ذلك، في تغيّر أشكال التضامن والعلاقات بين المواطنين المغاربة فيما بينهم ومع الدولة» (www.ires.ma/ar)، وبالتالي تكمن المشكلة في التحوّلات التي مسّت "المواطن" وهزّت تبعاً لذلك علاقته بالدولة، والسؤال المطروح: أيّ دور

للدولة وكافّة الفاعلين الاجتماعيين في درء الصدع الذي طال الرابط الاجتماعي؟

بدأ المعهد العمل على المشروع فعليّاً سنة 2009 برسم خريطة دقيقة للمجالات الاجتماعية المتضرّرة أكثر من تدهور الرابط الاجتماعي، وتحديد مؤشّرات انحلاله ثمّ تحليل مدى تأثيرها على التماسك الاجتماعي واقتراح سياسات عمومية ملائمة. ومرّت الدراسة بثلاث مراحل رئيسة بالإضافة إلى مرحلة تكميلية رابعة، حسب ما يلي:

1- **المرحلة النوعية** (2008-2010): تمّ فيها جرد الأبحاث البيليوغرافية التي تلامس الرابط الاجتماعي بشكل مباشر أو غير مباشر وتضمّنت الموضوعات التالية: الثقة المؤسّساتية، التماسك الاجتماعي، التوتّرات الهوياتية والثقافية والدينية، أشكال الاحتجاجات الاجتماعية الشبابية... انتهت المرحلة بتقرير استراتيجي تركيبي، ينقسم إلى ثلاث محاور:

أ. «تغيّر القيم وإعادة تشكيل الرابط الاجتماعي.

ب. دور الدولة والفاعلين الاجتماعيين في الحفاظ على التماسك الاجتماعي والتوازن السوسيو- سياسي.

ج. العلاقات البينية بين الأفراد وبين الدولة والمواطنين»

2- **المرحلة الكمية** (2011-2012): أُنجزت خلالها دراسة ميدانية شهري ماي ويونيو 2011 من قبل فريق يضمّ 60 باحثاً (معظمهم من طلاّب الدكتوراه في تخصّصات العلوم الإنسانية والاجتماعية)، مسّت عينة تمثيلية تحوي أكثر من 5.000 فرد من مختلف مناطق المغرب، انتهت بتقرير استراتيجي وأطلس مبياني يتضمّن المحاور التالية:

أ. «مفاهيم الرابط الأسري ورابط الصداقة والجوار والعمل.

ب. الرابط السياسي والمدني.

ج. التضامن والهوّيات الجماعية والانتماء.

د. العيش المشترك والمواطنة.

ه. المجالات الاجتماعية المتعلّقة بالثقة /انعدام الثقة»

3- **المرحلة الاستراتيجية** (2012): أُعدّ فيها تقرير استراتيجي تركيبي يلخّص كامل فترات البحث السابقة، ويقدّم مقترحات تخصّ السياسات العمومية، وينتهي بالتوصيّات التالية:

أ. «إعادة الثقة في المؤسّسات.

ب. وتعزيز التضامن الاقتصادي والاجتماعي والمجالي بين الأجيال.

ج. تثمين الهوّية الجماعية أو المتعدّدة الأبعاد.

د. تشجيع تطوير مجال البحث في العلوم الاجتماعية».

4- **دراسات تكميلية** (2012-2015): بالإضافة للأعمال السابقة أُنجزت دراسات تكميلية لاستكمال الرؤية في الموضوع تناولت المحاور التالية:

أ.«الجوانب الثقافية والهوّياتية لمشروع الهوّية.

ب. الثقة والسياسات العمومية والمطالب الاجتماعية.

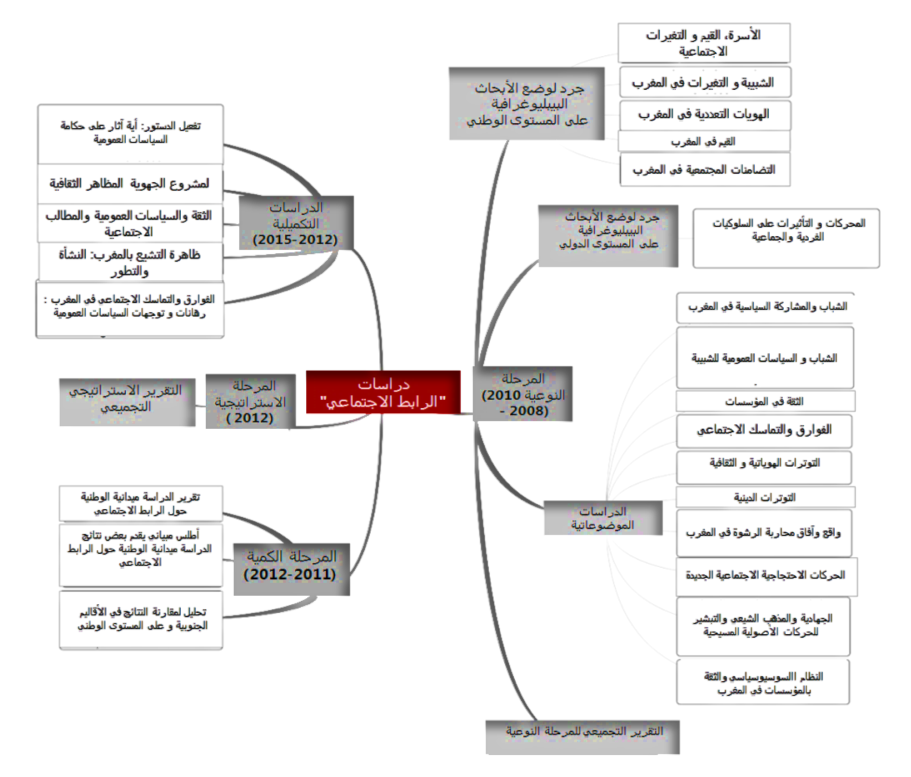
ج. ظاهرة التشيّع بالمغرب: النشأة والتطوّر.

د. الفوارق والتماسك الاجتماعي في المغرب: رهانات وتوجّهات السياسات العمومية.

ه. تفعيل الدستور: أيّة آثار على حكامة السياسات العمومية؟»

الشكل رقم (12) يبيّن مراحل إنجاز مشروع الرابط الاجتماعي بالمغرب

(www.ires.ma/ar)



ويبدو أنّ المرحلة الأخيرة كانت تطمح إلى ما سمّته "إرساء حكامة رشيدة بالمغرب" لذا لامست أيضاً ثلاثة مشاريع تشريعية هيكلية هي: "الصلاحيات الدستورية الجديدة للمجتمع المدني، والازدواجية اللغوية الرسمية وإصلاح النظام القضائي". وجنّدت لذلك أكثر من 30 باحثاً و60 طالب دكتوراه، بالإضافة إلى عدد من الندوات ضمّت شخصيات وفاعلين من القطاع العام والخاص وممثلين عن المجتمع المدني، بإسهام خبراء جامعيين وأكاديميين في الميدان (www.ires.ma /ar/ الرابط الاجتماعي).

ج- المفكّرون المعاصرون:

ومن ضمن المعاصرين المساهمين في معالجة الرابط الاجتماعي أسماء عدّة أهمّها:

1- جون جانيبان Jean Gagnepain (1923- 2006)

وهو أنثروبولوجي ولساني فرنسي تأثّر بأعمال كلّ من فرديناند دي سوسير Ferdinand de Saussure (1857-1913) ورومان جاكبسون Roman Jakobson (1896-1982)، عمل مع زميله عالم الأعصاب أوليفي سابورو Olivier Sabouraud (1924-2006) على إنشاء نظرية "الوساطة" والتي أصبح يطلق عليها فيما بعد "الأنثروبولوجية العيادية Anthropologie clinique" (fr.wikipedia.org/wiki/Jean_Gagnepain).

يشكّل إسهام **جانيبان** استمراريةً وقطيعةً في الآن ذاته مع أعمال الكلاسيكيين من قبله، وهذا ما سيظهر من خلال تتبّعه لسيرورة الرابط الاجتماعي ثمّ نقد طرق التعامل معه واقتراح تصوّر جديد. لذا قسّمنا دراسته إلى المراحل التالية:

أ- إجابات الكلاسيك.

ب- الواقع المؤسّساتي المعاصر.

ج- نقد التصوّر المعاصر.

د- اقتراح تصوّر جديد.

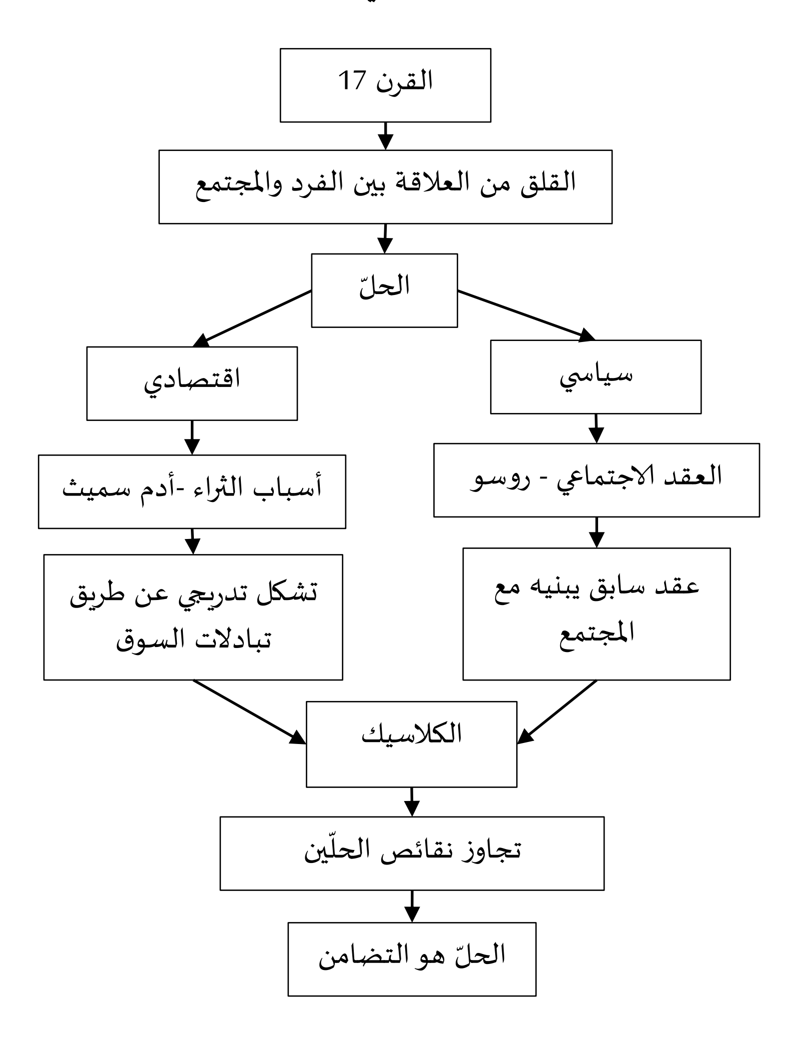
أ- إجابات الكلاسيك:

ظلّ موضوع الرابط الاجتماعي دوماً في قلب أعمال الروّاد الأوائل سواء مع **أوغست كونت** Auguste Comte (1798- 1857) أو **إميل دوركايم** أو غيرهما، وكان التخوّف مثلاً عند هذا الأخير من تزايد حالة الأنوميا في المجتمع الصناعي والوصول إلى حالة التفسّخ الكلّي، وما هذا التخوّف إلّا استمرارية للقلق الذي كان سائداً خلال القرن السابع عشر (ق 17) حول علاقة الفرد بالمجموعة أو المجتمع، ويمكن اختزال الإجابات السائدة قبل فترة الكلاسيكيين في اتجاهين:

✓ إمّا **بالإجابة السياسية** والتي يُمثّلها أصحاب "العقد الاجتماعي" بخاصة **جون جاك روسو** الذي يحتمل وجود عقد سابق يتمّ من

خلاله بناء العلاقة بين الفرد والمجتمع والتوافق بينهما بتنازل الواحد عن حقوقه مقابل الصالح العام.

الشكل رقم (13): يبيّن انتقال مسألة الرابط من القرن السابع عشر (17) إلى الكلاسيك



✓ أو **الإجابة الاقتصادية** متمثّلةً في "مدخل إلى طبيعة وأسباب ثراء الدول l'Essai sur la nature et les causes de la richesse des nations" (1776) لصاحبه **أدم سميث** الذي يرى أنّ التبادلات الحرّة للسوق كفيلة بصناعة الرابط الاجتماعي تدريجيّاً بين الأفراد وتطويره وفق المصلحة والحاجة.

وكان الهدف من أعمال **كونت** و**دوركايم** وبقيّة الروّاد التغلّب على نقائص هذين الحلّين وتجاوزهما، فاقترحوا التركيز على عملية "التضامن الاجتماعي" باعتبارها المخرج الذكيّ والمنطقي سوسيولوجياً، مذكرين بقاعدة: "ليس كلّ ما في العقد تعاقدي دوماً Tout n'est pas contractuel dans le contrat".

ب- الواقع المؤسّساتي المعاصر:

بقي الهاجس المصاحب لموضوع الرابط الاجتماعي مستمرّاً إلى يومنا، فأمام تزايد البطالة والبطالة المقنّعة في المجتمعات الغربية، تضاعفت الأصوات المنادية بـ "إنشاء" و"ترميم" و"المحافظة على" أو "تطوير" الرابط الاجتماعي من جهات مختلفة. تزايد هذه الأصوات يعود لانتشار مظهرين أساسيين هما:

✓ تزايد حالات الانعزال أو الإهمال الاجتماعي نتيجة نقص الرابط الاجتماعي.

✓ توسّع حالات التفكّك أو انكماش العلاقات الاجتماعية نتيجة تدهور الرابط الاجتماعي.

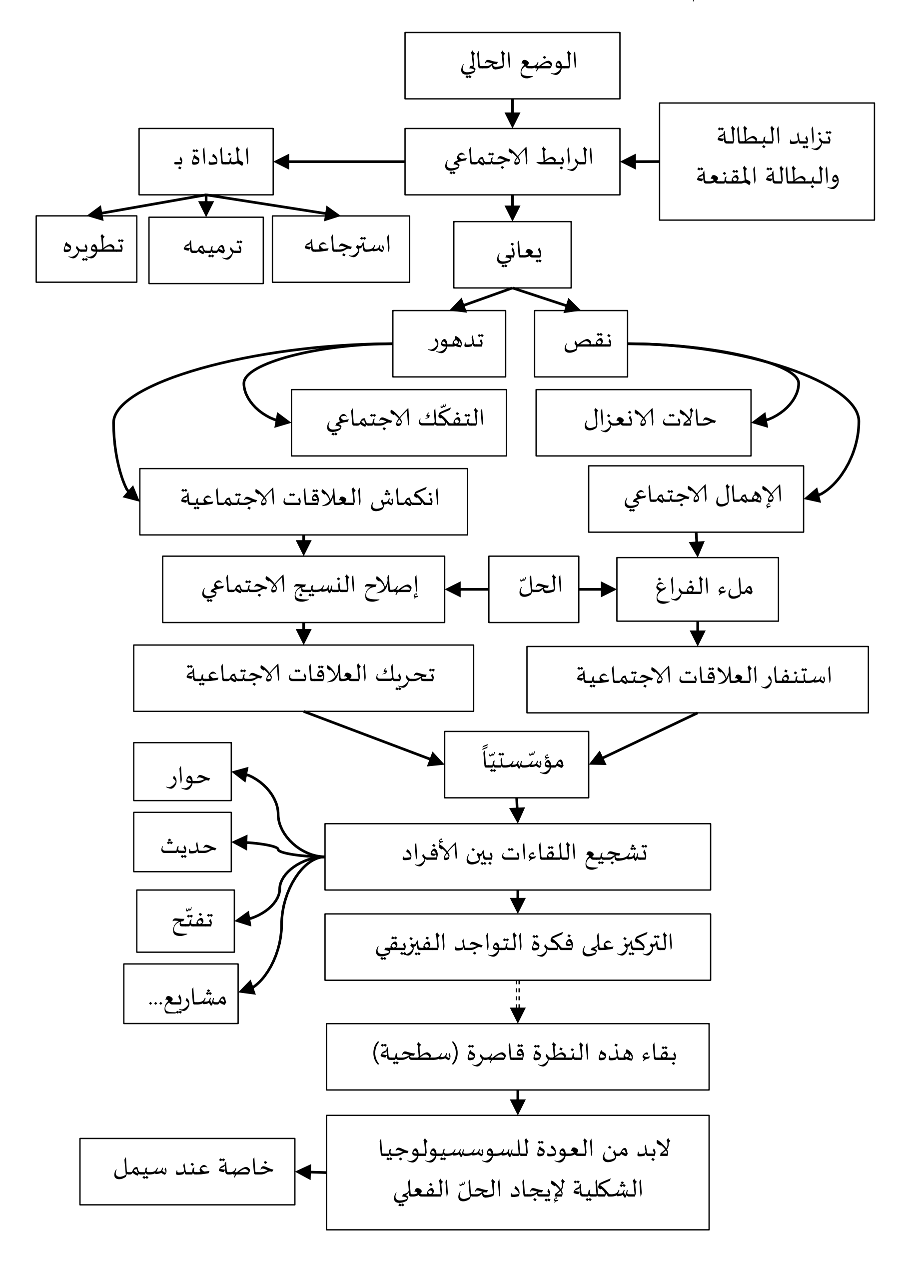
يتعلّق الأمر وفق الممارسين الاجتماعيين في الحالة الأولى بوجوب ملء فراغ متزايد عن طريق استفزاز أو استنفار العلاقات الاجتماعية، وفي الحالة الثانية بضرورة إصلاح النسيج الاجتماعي عن طريق تحريك العلاقات الاجتماعية لسدّ ثغرات هذا النسيج.

الجدول رقم (02): يبيّن حالات الرابط الاجتماعي

الحالة	النتيجة	الحلّ	الوسيلة
نقص الرابط	الانعزال أو الإهمال الاجتماعي	ملء الفراغ في الرابط الاجتماعي	استنفار العلاقات الاجتماعية
تدهور الرابط	التفكّك أو انكماش العلاقات	إصلاح النسيج الاجتماعي	تحريك العلاقات الاجتماعية

وهذه هي النظرة السائدة اليوم في مجال العمل الاجتماعي وحتّى لدى الدراسات الاجتماعية الأكاديمية، ومن الواضح عمليّاً على المستوى المؤسّساتي بأنّ محاولة ترميم هذا الرابط وإنشائه من جديد يتمّ بتشجيع "اللقاءات التبادلية بين الأفراد (الناس)".

الشكل رقم (14): يبيّن الوضعية الحالية للرابط وانسداد المسار



ومن خلال هذه اللقاءات يتمكّن هؤلاء الأفراد من الحوار والحديث مع بعضهم بعضاً، والتفتّح على الآخرين، والعمل فيما بينهم على مشاريع مشتركة، وتنظيم أنفسهم قصد نسج وخلق روابط تجمعهم من جديد.

إنّما الملاحظ على هذا النوع من التحليل أنّه يقوم على فكرة ضرورة التواجد الفيزيقي للأفراد باعتباره الشرط الأوّل والنهائي لبناء الرابط الاجتماعي، فالتبادلات واللقاءات في رأيه هي الكفيلة بالتحريك الفردي والجماعي لدعم الرابط، في حين يتجاوز مفهوم الرابط الاجتماعي في عمقه هذا التسطيح المادي الملموس إلى أبعد من ذلك، ليثبت انسداد هذا التوجّه التبسيطي للموضوع، كما أنّ الإرث السوسيولوجي قد وفّر لنا أدوات نظرية ثريّة لتخطّي هذه النظرة "الساذجة والسطحية" للرابط الاجتماعي. ونقصد من وراء ذلك "السوسيولوجية الشكلية la sociologie formelle" **لجورج سيمل** Georg Simmel بخاصة.

ج- نقد التصوّر المعاصر:

تقترح علينا السوسيولوجية الشكلية بخاصة عند **جورج سيمل** التفرقة بين أشكال التنشئة ومحتوى التنشئة، فلا يمكن طرح موضوع التفاعلات الاجتماعية والتنشئة الاجتماعية من وجهة نظر علمية إلاّ إذا تمّ فصل أشكالهما عن محتواهما الاجتماعي، بذلك تتشكّل خصوصية العلم

المنفصلة عن المجتمع في ذاته. لذا علينا العودة للتعريف الذي قدّمه سيمل للتنشئة الاجتماعية.

التنشئة الاجتماعية وفق السوسيولوجية الحالية تعني "العملية التي يكتسب الفرد من خلالها معايير وقيم المجتمع الذي ينمو فيه"، في حين يعتقد **سيمل** أنّ التنشئة عبارة عن عملية الفعل التبادلي الذي من خلاله يرتبط الفرد أو ينفصل عن الأفراد الآخرين فيشكّلون أو يفكّكون المجموعات التي ينتمون لها.

هذا يدعو إلى إعادة النظر في مفهوم الرابط الاجتماعي في حدّ ذاته، لارتباطه المباشر بالتنشئة الاجتماعية، ومن هذا المنطلق يصبح العملية التي تسمح بالتمييز والفصل، وفي الآن ذاته تجاوز هذا التمييز والفصل للوصول إلى تشكيل الهوّية والوحدة (أو التشابه). فالتنشئة عقد وفكّ من أجل عقد وفكّ جديدين، وعملية تدفّق دائم وحركة مستمرّة تربط وتفصل الأفراد، حتّى في المواضع التي لا تتواجد فيها تنظيمات حقيقية.

وهي قدرة خاصة بالإنسان فقط بربط وفكّ الأشياء في مقابل الطبيعة، بذلك يكون الربط سببا للفكّ والفكّ سبباً للربط فالواحد افتراض للآخر دوماً، والإنسان يسعى على مستوى مختلف الأصعدة في كلّ مرّة إلى ربط المفكّك وفكّ المربوط (المتّصل). يعبّر **سيمل** عن هذه التبادلية

الدياليكتية بين الربط والفصل مجازاً بالباب (للفصل) والقنطرة (للربط)"De la porte et de pont".

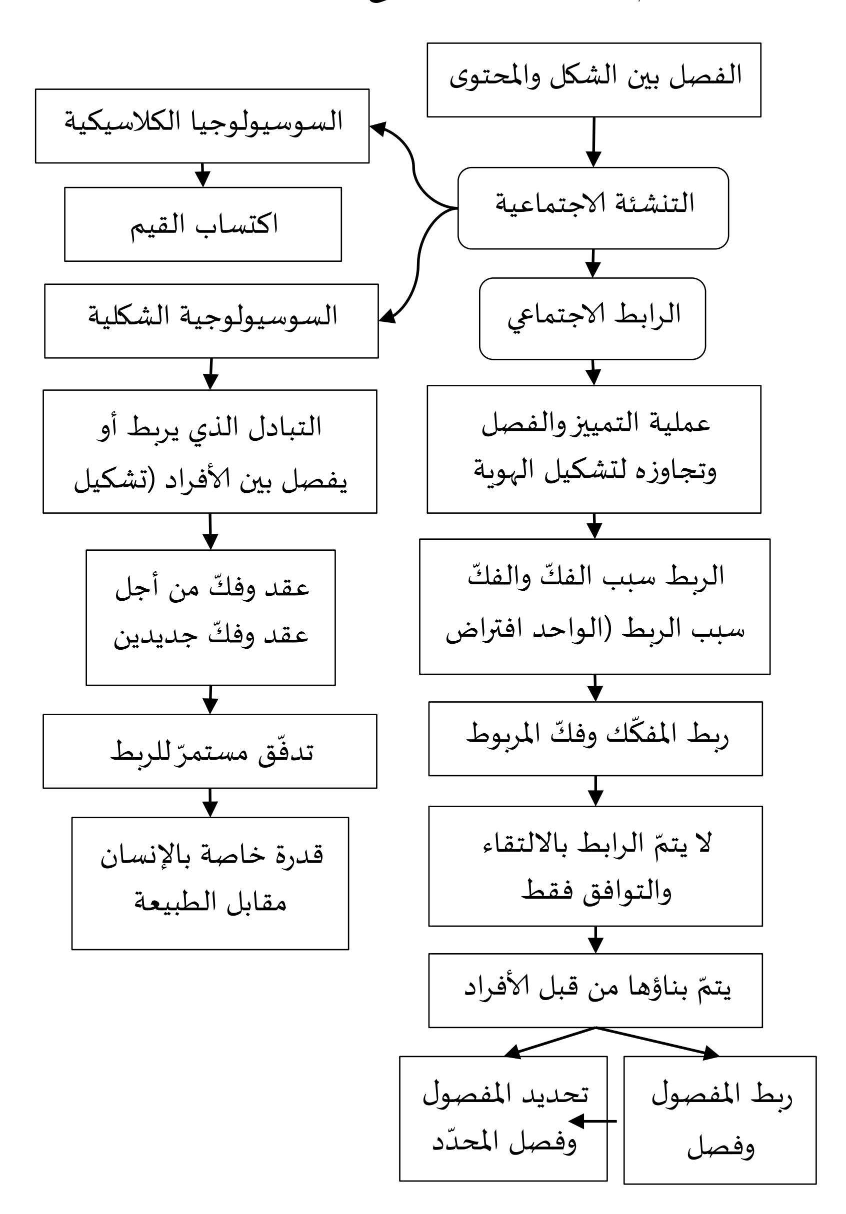
فالرابط لا يتمّ أبداً عن طريق الالتقاء بين الأفراد وتوافقهم فقط، إنّما الرابط حسب الأنتروبولوجي **جون جانيبان** Jean Gagnepain يتمّ بناؤه من قبل الأشخاص الذين لا يكتفون بربط المفصول وفصل المربوط، ولكن أيضاً – وهنا الإضافة التي تميّزه عن سيمل – لا يتوقّفون عن تحديد المفصول وفصل المحدّد.

من خلال التحليل السابق يتبيّن أنّ الروابط الاجتماعية بين الأفراد تتمّ وفقاً لمحورين:

- ✓ **المحور الكيفي** أو الفارقي المتعلّق بالهويات واختلافات الأدوار والوضعيات (Statuts).
- ✓ **المحور الكمّي** أو التجزيئي المتعلّق بالوحدات وتعدّد المراكز (Positions).

وهذا ما سيتّضح من بعض الأمثلة التي فصّل فيها **جاننيبان**. أهمّ مثال يبيّن كيف أنّ الرابط الاجتماعي يقع في جوهر السلوك الإنساني، بوضعه مجموعةً من الحدود وتجاوزها، هو الذي يتجلّى مع بداية مرحلة "المراهقة"، باعتبارها مرحلة مبنيّة اجتماعياً ومحدّدة زمنيّاً.

الشكل رقم (15): يبيّن الحلّ المقترح للرابط من قبل جانيبان



فالمرور من الطفولة إلى الرشد هو دخول نحو الظهور الاجتماعي والتسجيل ضمن الفضاء الاجتماعي بل هو الركيزة الأساسية له. من هنا فالمراهقة تعكس عمليات بناء الرابط الاجتماعي.

نلاحظ أنّ المراهق في محاولته للظهور الاجتماعي يُنشئ لنفسه مجموعة من العلاقات الخاصة به والتي تبرز من خلال عملية "التمييز Différenciation"، فقد بيّنت الكثير من الدراسات أنّ المراهق عن طريق سلوكاته ولغته ولباسه لا يحاول الاختلاف عن والديه فقط إنّما أيضاً عن مجموعات المراهقين الآخرين. فالمراهقة ترتبط بأشكال محدّدة من الأنماط الموسيقية واللباسية، ويتعلّق الأمر بتحكّم المراهق في مختلف الشعارات الاجتماعية والاحتجاج على الأدوار التي يعطيها له والديه. فهو بالتالي يرفض وضعيات معيّنة (أو أدوار محدّدة)، والشعارات المرتبطة بها، وفي الوقت ذاته يتبنّى أخرى. إذ لا يمكن فصل الهويّة الاجتماعية عن الاختلاف، لأنّها عملية تكيّف مع هوّية معيّنة من جهة وانفصال عن أخرى من جهة أخرى.

لا يعلن المراهق تميّزه عن الآخرين فقط بل يسجّل من خلال تصرّفاته بأنّه أصبح ذاتاً قائمة بذاتها، ففي لحظة مفاجئة يهتمّ بغرفته، ويرفض أن يدخل إليها والديه دون دقّ الباب، ولا يسمح لهم بتنظيفها إلّا بإذنه، ويمتنع من زيارة جدّته معهم في عطلة نهاية الأسبوع لأنّه يرغب في البقاء بالبيت، ويحتجّ على كلّ ألوان التبعية، وكأنّه بذلك يعلن عن وحدة

مستقلّة داخل الخلية الأسرية، ويشبّه **جانيبان** هذه العملية المتعلّقة بالانعزال والاستقلالية بمصطلح "المنزل الجبائي Foyer fiscal" فهذا الانفصال في المعيشة وعن المعيشة داخل البيت هو إعلان عن ظهور وحدة اجتماعية جديدة حسب **جانيبان**.

فبمجرّد أن نغلق الباب ونضع الحدّ الفاصل بين الخاص والعمومي، ونشعر أنّنا داخل بيوتنا نفتح باباً أو معبراً آخر (بتعبير **سيمل**)، وهنا يكمن مدى تحكّم الفرد في العلاقات وبالتالي في الحدود، فالمراهق، كما سبق، يفتح معبراً لا مع والديه إنّما مع بعض أصدقائه، وليس مع الكلّ، فيسمح لهم بالدخول إلى غرفته والحديث معهم، فهو يضع حواجز ويفتح أخرى بطريق انتقائية، كما يقول **إرفنغ غوفمان** Erving Goffman (1922-1982) ما من شخصين يدخلان في رابط اجتماعي إلّا ويعلنان بذلك لمجموعة من الأشخاص الآخرين عن الحدود والحواجز التي تفصلهم عنهما بطريقة عادية، فالإعلان عن العلاقة تعبيرٌ رمزي عن بداية التشكّل وحدود الانفصال، وبالتالي إعادة تشكيل الوضعيات والمراكز.

هذا التحديد للوحدة الاجتماعية عن طريق الفصل يشكّل سلسلة من الدوائر التي تبدأ بالأكثر حميمية للأكثر عمومية (تفتّحاً). ويتمّ استخدام الفضاء الفيزيقي للتعبير عن هذه الحدود بقوّة، حتّى وإن لم يكن الوسيلة الوحيدة في الموضوع لكنّه الأكثر استعمالاً من قبل الطبقات العمالية، فغير

العائلة لا يُستقبل في أيّ غرفة من البيت بل في غرفة الاستقبال فقط، ولا أحد يدخل الغرف الأخرى إلّا أفراد جدّ محدودين وهكذا، حتّى أنّ بعض الفئات العمّالية ترفض دخول أيٍّ كان إلى بيتها (منزلها) إطلاقاً.

مسألة الانفصال نجدها أيضاً مطروحة في مجال العمل، برفع البعض لشعارات خارجية تختلف عن الوضعيات المعروفة عنهم اجتماعيّاً، فتجد عاملاً بسيطاً يرتدي بدلة وربطة عنق خلال زيارته للمدرسة أو إحدى الإدارات، أو عدم التناسب بين مقتنيات معيّنة لشخص ما ووضعيته الاجتماعية (هاتف آخر طراز، آلات منزلية متطوّرة...)، أو طريقة تقديم نفسه بغير ما يتناسب مع حقيقته الاجتماعية.

علميات الاختلاف أو التمايز تشكّل الهويات الاجتماعية المتعلّقة بالمركز (المكانة الاجتماعية) Statut، في حين تعمل علميات العزل أو الفصل على بناء الوحدات الاجتماعية الخاصة أو الوضعيات Position. يرتبط هذا التحليل بالأشكال الخارجية، لكنّ هاتين العمليتين (الاختلاف والفصل أو التمايز والعزل) تتعلّقان أيضاً بالمواقف والمسؤوليات، وترتبط المسألة هنا بالوظائف والأدوار.

كما لا وجود لمجتمعات دون طبقية فلا وجود لمجتمعات دون تقسيم للأدوار، كما أشار إلى ذلك **دوركايم** مركّزاً على أهمية مفهوم "الدور"، وقد

أخذ كلّ من **رالف لنتون** Ralph Linton (1893- 1953) **وروبرت ميرتون** Robert King Merton (1910- 2003) هذا المفهوم ليعرّفاه بكونه التوقّعات المرتبطة بمختلف المواقف الاجتماعية. ثمّ استعار **إرفنغ غوفمان** المفهوم بمعنى التوقّع أو نموذج الفعل المسبق المرتبط خاصة بطريقة انخراط الفاعلين ضمن أدوارهم لحظات التفاعل.

تظلّ دوماً الأدوار والوظائف تقوم على مبدأ الإقصاء، فكلّ مصلحة جديد تستند إلى أساس عقلاني في مواجهة المصالح الأخرى، إذ أنّ استحداث منصب المدير المساعد يعني وجود مسؤوليات متعلّقة به وليس مجرد إضافة لمنصب بجوار السيكريتارية والأمانة العامة، إنّما هو ضبط لحدود قدرات كلّ واحد، والتي تتحدّد بدورها من خلال العلاقات المتبادلة بينهم، وبالتالي وفقاً للاختلاف والتمايز من جهة والفصل وتوحيد الأدوار من جهة أخرى.

فالوظيفة بطريقة ما تسمح لنا بتحديد سلوكاتنا ومسؤولياتنا بشكل سلبي أيضاً، من خلال اختلاف قدرات الواحد عن الآخر، لأنّها تكليف بخدمة ومهمّة معيّنة في وضع معيّن من جهة ونفي وانسحاب عن كلّ المهام الأخرى من جهة أخرى، ويتمّ قياس الوظيفة من خلال المهام الموكلة، وعدم تناسب الوظيفة مع المهام الموكلة للفرد إذلال له Humiliation، وقصد تفادي الإذلال يسعى الفرد للترقية باستمرار كي تتناسب مهامه مع وظيفته.

وهذا هو الوضع الذي يعيشه العمّال الاجتماعيون دوماً، من خلال مطالبتهم بمهام تتناسب مع وظائفهم، فالبعض يطالب بعمل حقيقي لا بمجرد أعمال بسيطة في اعتقاده، والبعض الآخر يحتجّ بأنّه لم يعد يتحمّل "أن يقوده أحد"، أو مطالبة البعض الآخر بعمل يقدّم به خدمة للمؤسّسة، ففي محور المطالبات نجد السعي للحصول على مسؤولية يخلق بها العامل حركية ويشعر من خلالها بالثقة في نفسه. لكن عدم القدرة على التوفيق بين هذه المهمّة والوظيفة يفسّر التجاء البعض إلى تشويه عمله والوصول إلى حالة الإخفاق المهني في النهاية.

د- اقتراح تصوّر جديد:

ركّزت السوسيولوجيا كثيراً على مفهوم "الدور" باعتبار نظام استجابة للتوقعات، ما يعنى الاهتمام به من حيث المحتوى، لكنّها أهملته من حيث كونه نظام ترسيم متبادل للحدود، وعلى هذه النقطة الأخيرة وضع **جون جانيبان** يده، والذي عرّف "المؤسّسة" على أنّها وحدة من المسؤوليات، تتحدّد من خلال التجزئة التي تحتلّها في علاقتها الرسمية بالوحدات الأخرى « unité de responsabilité, délimitée par segmentation dans son rapport formel à d’autres unités». فالمؤسّسة تُعرّف بالدور، لا عن طريق التوقّعات المنتظرة منها، والتركيز على المحتوى فقط إنّما بالضغط أكثر على التقسيمات التي تنتج عنها، والتي ترسم حدودَ وحدات "القدرة"

بالشكل نفسه الذي تقسِّم به المواقفُ وحداتِ "الانتماء". الدور إطار تندرج ضمنه مختلف الوظائف، وهذا الإطار يشكّل قطعة تتعاقد مع القطع الأخرى لتختلف عنها وترسم حدود كلّ الوحدات الأخرى. فالتعاقد يعني إعادة هيكلة جميع الأدوار الأخرى التي تحوم حول العقد المبرم مع الآخرين، وبالتالي التفاوض على الأدوار أو إعادة بناء علاقات القوّة كما يقول **ميشال كروزي** (1922- 2013) Michel Crozier (Dartiguenave Jean-Yves et all , 2012, 59).

وهذا ما يحدث خلال "النشاط الاجتماعي"، فتتمّ فيه عملية توزيع الأدوار بين الأفراد، ويقوم البعض بتفويض نصيبه من المسؤولية لمجموعة ما أو أفراد معيّنين، لكنّ المشكلة أنّ هذا التفويض يتّخذ بعد ذلك شكل مصادرة حقيقية للأدوار لا تسمح بإعادته ولا إعادة أيّ جزء منه للمشاركين الآخرين، فتتجمّد "اللعبة" باستحالة إعادة التفاوض من جديد على الأدوار المخصّصة لكلّ واحد من أفراد المجموعة المشاركة في النشاط، فيعيش الكثيرون صعوبة تحديد أدوارهم وأدوار غيرهم.

قد يبدو لبعض الأخصّائيين الاجتماعيين أنّ ذلك يعود إلى "فقدان الاستقلالية الذاتية Manque d'autonomie"، لكنّ الأمر على العكس من ذلك، فهو يبيّن وجود علاقة اجتماعية لم تجد بعد طريقها للتشكّل التام، لأنّ صعوبة التفويض لا ترتبط بنقص الاستقلالية إنّما بوجود فائض

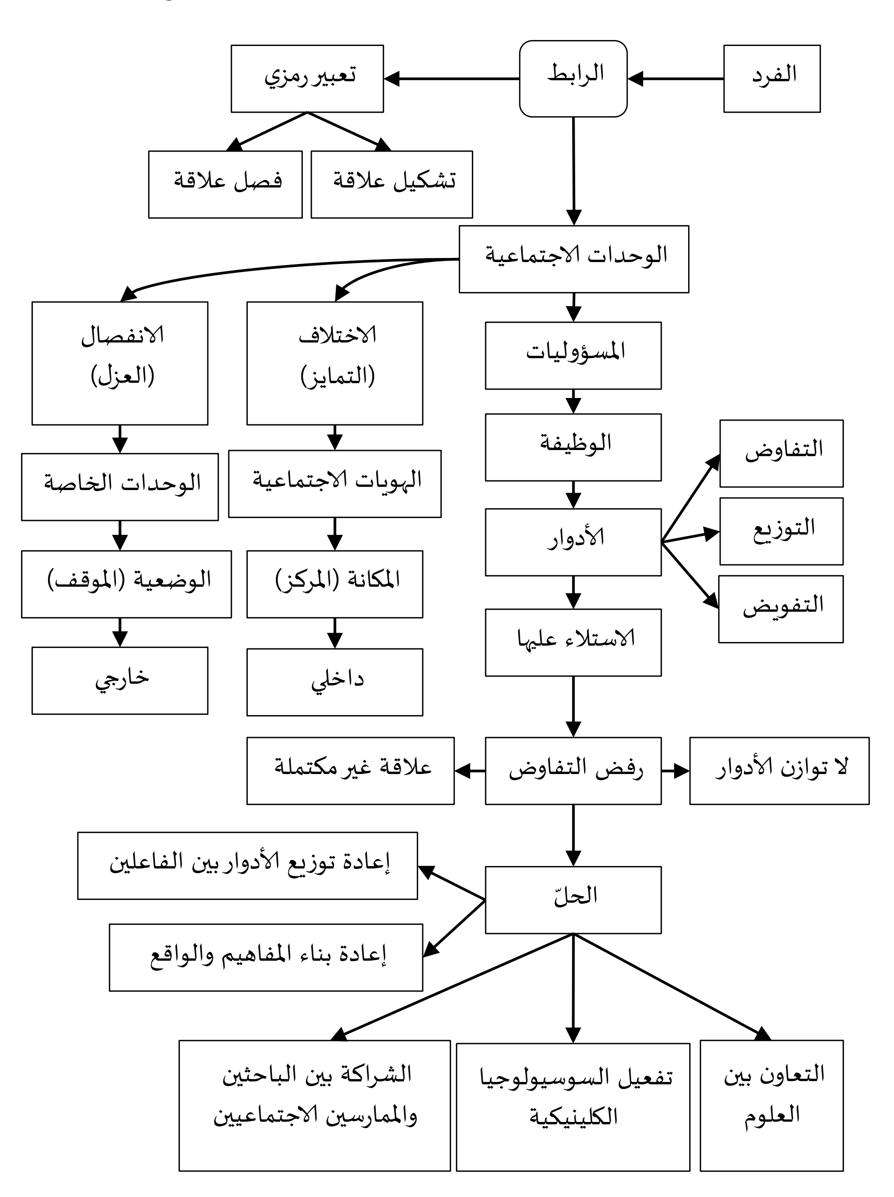
أصبح عائقاً أمام التفاوض على الأدوار التي لا يمكن بدورها تكوين قطيعة مع الآخر. وهنا يكمن خلل الرابط الاجتماعي.

فالرابط الاجتماعي –أخيراً- بعيد عن التبسيطية والتلقائية التي كان يُعالج بها، فهو مفهوم معقّد، يحتاج للتفكيك خارج المقاربات الميكانيكية والمفرطة، لذا يجب التمييز في تحليله بين المحتوى من جهة والمساهمين فيه من جهة أخرى، وذلك بالبحث عن العناصر المشكّلة لهذا الكلّ تحديداً الوضع والموقف من ناحية والوظيفة والدور من ناحية أخرى، والتي تعكس الواقع الملموس، قصد الوصول إلى الكشف عن حالات الفائض أو النقص المسجّلة والناتجة عن الانتماء والمسؤولية في أيّ صلة اجتماعية ما.

يجعل هذا المفهوم المختصّ الاجتماعي أمام ضرورة البحث في إمكانية إعادة كلّ فاعل اجتماعي إلى مكانه، وإعادة توزيع المواقف والأدوار من جديد من خلال تحليل ومعالجة المعطيات الموضوعية.

وهنا يرى **جانيبان** أن لابدّ من العودة إلى تقليد السوسيولوجيا العيادية "Sociologie clinique" بما تحمله من آليات علاجية وتقويمية، فلا يمكن حلّ المشكلات الواقعية إلاّ بالعودة إلى إعادة بناء المفاهيم من جديد.

الشكل رقم (16): يبيّن تفكّك الرابط عند جانيبان واقتراح الحلّ



والسوسيولوجيا وحدها القادرةٍ على حمل هذا العبء الإيبستمولوجي شريطة قبول العلوم الأخرى ذلك والتعاون معها، لكن أيضاً شريطة قبول هذه العلوم هي الأخرى مراجعة الواقع المبني كلينيكياً بإقامة شراكة حقيقية بين الباحثين (الجانب العلمي الأكاديمي) والممارسين الاجتماعيين (أو ما يمكن اعتباره الجانب التطبيقي الممارساتي) (Dartiguenave Jean-Yves et all, 2012, 60).

2- بيار ايف كوسي Pierre-Yves Cusset (-)

هو طالب المدرسة العليا للأساتذة بكشان (Cachan) بفرنسا، ومختصّ في العلوم الاقتصادية والاجتماعية، لكنّه أيضاً حامل لدبلوم الدراسات المعمّقة في علم الاجتماع، كان مقرّراً في هيئة تقييم موظفي الدولة التابعة لمكتب المفوضية العامة، وهو اليوم مكلّف بقسم "القضايا الاجتماعية" بمركز التحليل الاستراتيجي" Centre d'analyse stratégique (CAS)"، أين يهتمّ بالقضايا المرتبطة بنماذج الانتاج الاجتماعي والعلاقات بين الأجيال. ظهر كتابه "الرابط الاجتماعي: المجالات والمقاربات Le lien social, Domaines et approches" في أوت 2007 ضمن سلسلة "علم الاجتماع" تحت رقم 128 من منشورات أرموند كولن الفرنسية Armand Colin.

ومن أجل فهم موضوع الرابط الاجتماعي قسّم **كوسي** عمله إلى قسمين، تناول القسم الأوّل المقاربة التي لامس بها التقليدُ السوسيولوجي مفهومَ الرابط الاجتماعي، في حين اشتغل في القسم الثاني بفتح النقاشات الجارية حول أزمة الرابط الاجتماعي مدعّماً آراءه بمعطيات ميدانية.

أ- الحوصلة النظرية للتقليد السوسيولوجي:

يرى **كوسي** أنّ للرابط الاجتماعي تعاريف عدّة، وهو في أبسط تعريفٍ له "مجمل العلاقات التي تصلنا بالعائلة، الأصدقاء، الجيران... وصولاً إلى الميكاميزمات الجماعية للتضامن، ومروراً بالمعايير والقواعد والقيم... التي تضمن للأفراد الحدّ الأدنى من الانتماء الاجتماعي" (P.Y.Cusset, 2007, 05). كان **كوسي** يهدف من كتابه الوصولَ إلى تحديد مختلف أشكال الرابط الاجتماعي وكذا الإسهام في الحوار الجاري حوله في المجتمع الحديث.

نشأ مفهوم الرابط الاجتماعي في خضمّ سياقات القرن التاسع عشر والتي كانت بدورها نتاج ثورتين سابقتين: الثورة الصناعية والثورة الديمقراطية. وفي هذه المرحلة انطلقت حلقات التفكير في موضوعات عدّة بخاصة منها ما ارتبط بعلاقة الفرد بالمجتمع. وقد ركّز مجموعة من علماء الاجتماع أعمالهم على السوسيولوجية القائمة على ما له علاقة بالأفراد أكثر (الجنس، العمر، الطبقة الاجتماعية...) من خلال المجتمع ساعين

لربط هذه المحدّدات بممارسات معيّنة، وظلّ هذا الاتجاه في علم الاجتماع سائداً زمناً طويلاً.

في الآن ذاته بدأت سوسيولوجية موازية تُدعى "سوسيولوجية الشبكات"، وبالرغم من مسارها المتباطئ، ظلّت تلحّ على التمسّك بالعلاقات المباشرة وغير المباشرة بين الأفراد وتدّعي أنّها أكثر عقلانية من غيرها، وضمن هذا الاتجاه تزايد الاهتمام بمفهوم "الرابط الاجتماعي"، ويعتبر **جورج سيمل** أحد السبّاقين لضبط هذا المفهوم بخاصة وأنّه قدّم أيضاً أدوات مهمّة لفهم أشكال العلاقات السائدة.

فالحديث عن مفهوم "قوّة الروابط الضعيفة" تبيّن إلى أي حدّ يمكن لمعارف بسيطة (روابط) أن تساهم في ثراء كبير لدى الفرد، مع وجود روابط أكثر قوّة مليئة بالشحنات العاطفية مثل العائلة تعمل على بناء توازن الفرد إلاّ أنّها أقلّ تأثيراً.

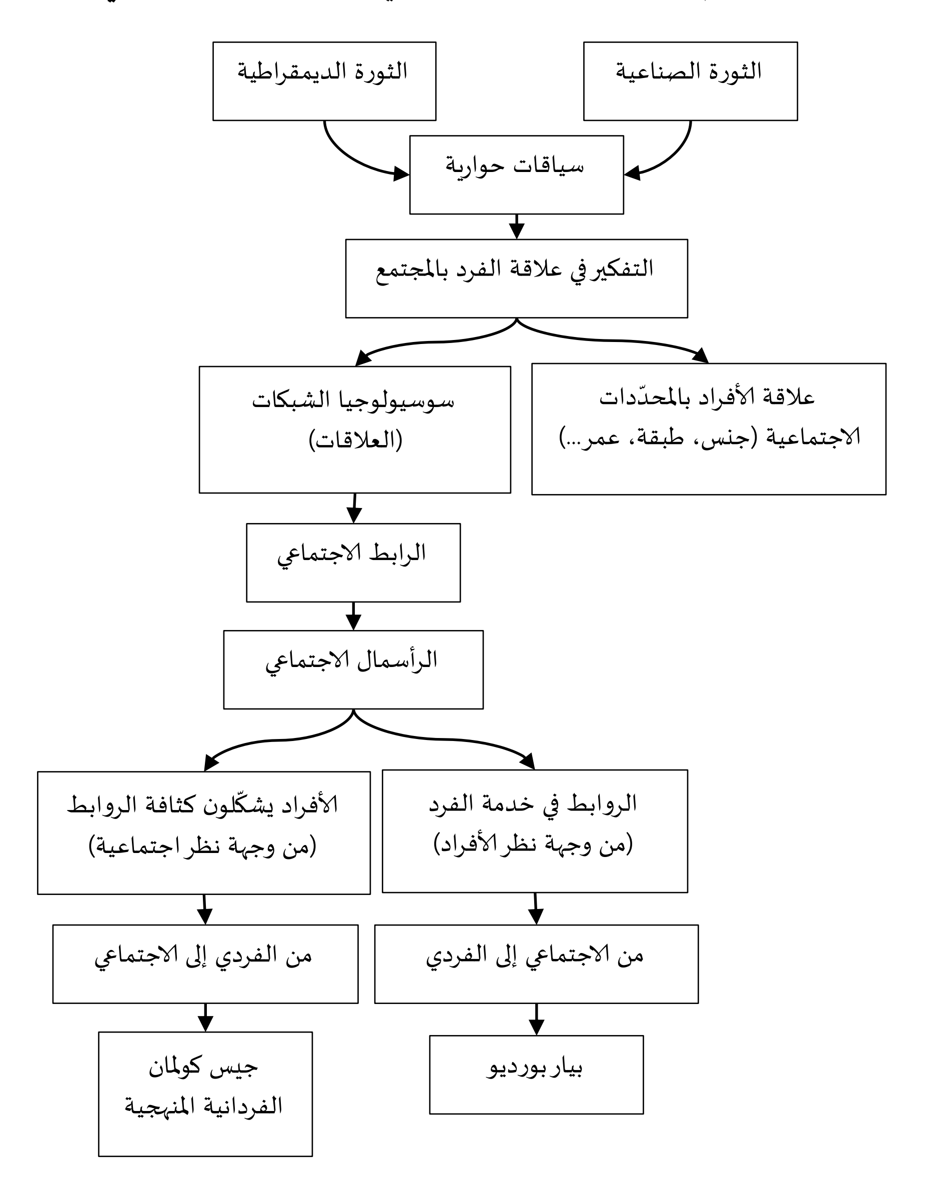
أعادت "سوسيولوجيا الشبكات" النظر في وزن العلاقات بين الأفراد، وكيف يمكنها أن تشكّل نسقاً من التناقضات ومصادراً لمختلف الفاعلين الاجتماعيين. سمح هذا التحديد ببداية التفكير فيما أصبح يُدعى بالرأسمال الاجتماعي (Capital social)، والذي يمكنه أن يتبلور من وجهة نظر الأفراد أو على المستوى الاجتماعي.

اهتمّ **بيار بورديو** Pierre Bourdieu (1930- 2002) ضمن مجموعة أخرى من الرساميل بالرأسمال الاجتماعي من وجهة نظر الأفراد، معرّفاً إيّاه باعتباره "شبكة علاقات الفرد الاجتماعية وحجم مختلف أنواع الرساميل المكتسبة من قبل الفاعلين، والتي تسمح لهم عن طريق تجنيدها ببلوغ مصالحهم الخاصة" (P.Y.Cusset, 2007, 08) مسجّلا تعريفه ضمن إطار تتقاطع فيه وتلتقي علاقات الهيمنة الاجتماعية وميكانيزمات إعادة الإنتاج.

أمّا **جيمس كولمان** James Coleman (1926- 1995)، صاحب الاتجاه الفرداني المنهجي، فيرى أنّ الرأسمال الاجتماعي على المستوى الماكرو-اجتماعي ناتج عن الأفعال الفردية ولو تأثرت هذه الأفعال بالنسق الاجتماعي ككلّ، وهنا يكمن تعريف الرأسمال الاجتماعي من وجهة نظر اجتماعية (P.Y.Cusset, 2007, 10). فسوسيولوجيا "الشبكات" تنقسم إلى اتجاهين:

- ✓ اتجاه يرى أنّ كثافة الروابط الاجتماعية وحجمها (الرأسمال الاجتماعي) يُشكّل قاعدة لخدمة مصالح الفرد في النهاية، ويمثّله **بيار بورديو** بخاصة، وهكذا يرى هذا التيار أنّ المنطلق يبدأ من الاجتماعي نحو الفردي.

الشكل رقم (17): يبيّن الحوصلة النظرية للرابط عند ايف كوسي



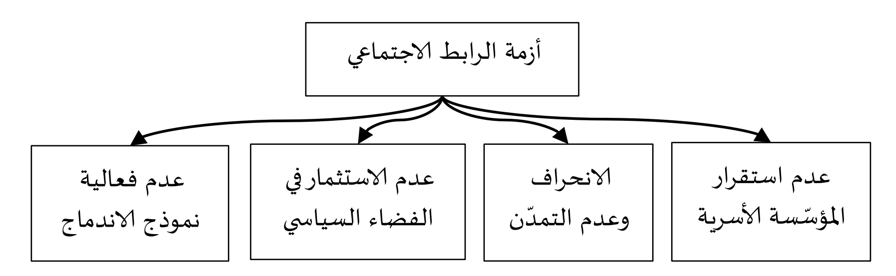
✓ اتجاه ثان يرى أنّ منطلق الروابط يتمّ من قبل الأفراد أوّلاً باعتبارهم فاعلين، وبممارستهم تتشكّل الظواهر الاجتماعية، والتي تصنع كثافة الروابط الاجتماعية وحجمها، ويمثّل هذا الاتجاه أصحاب النظرية الفردانية المنهجية، وعلى عكس التيار الأوّل يكون المنطلق من الفردي وينتهي في الاجتماعي.

ب- ما وراء الأزمة:

عدّة تساؤلات تُطرح على العلاقات الاجتماعية في عصرنا الحالي، لتضع في المقدّمة أزمة الرابط الاجتماعي، والتي يمكن تفسيرها من خلال الكمّ الهائل للتحوّلات والاضطرابات التي مسّت الفضاء العام والخاص منذ المعالجات الأولى للموضوع من قبل السوسيولوجيين الأوائل.

يعيد **كوسي** أزمة الرابط الاجتماعي في المجتمعات الحديثة إلى أربعة عناصر أساسية هي:

الشكل رقم (18): يبيّن أسباب أزمة الرابط الاجتماعي عند كوسي

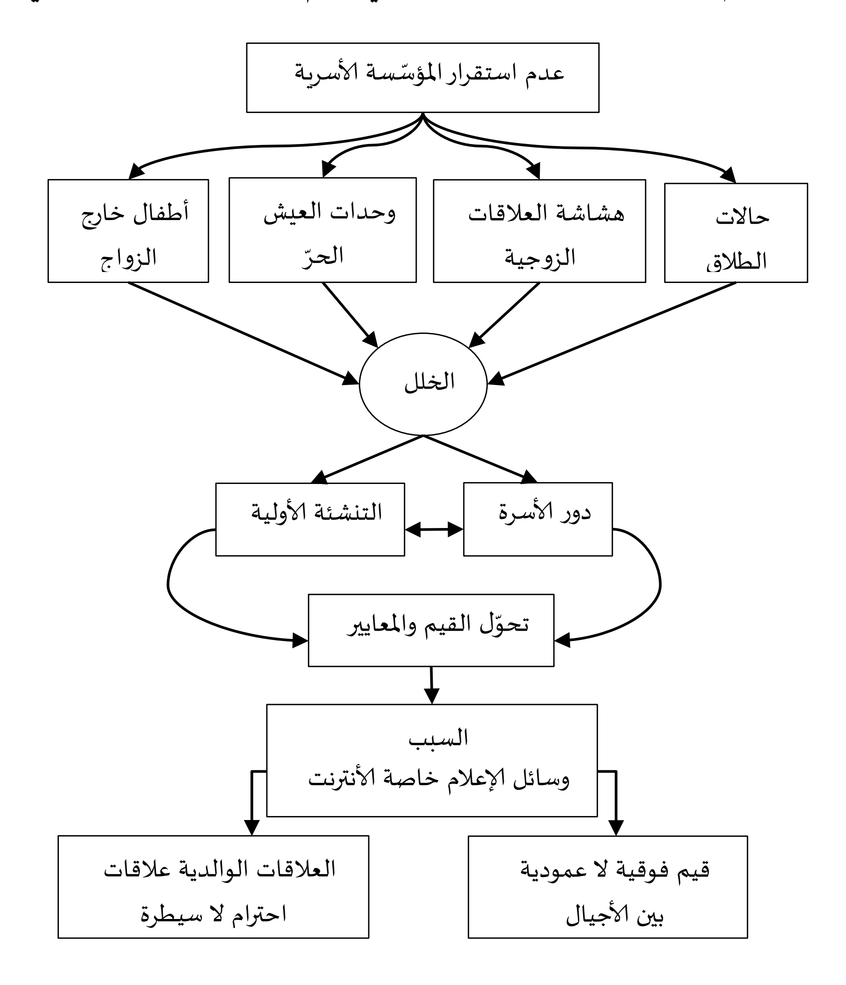


1- عدم استقرار المؤسّسة الأسرية:

تجد أزمة الرابط الاجتماعي إحدى أسبابها في عدم استقرار مؤسّسة العائلة، والتي أصبحت تعاني من انفجار حالات الطلاق نتيجة الهشاشة التي أصابت العلاقات الزوجية، فالأسرة التي بقيت ردحاً من الزمن قاعدة المجتمع والمعبر الآمن الذي يمرّ منه الطفل للتعرّف على الآخر، لم تعد كذلك اليوم، فمن 9.6 حالة طلاق من 100 زواج عام 1960، تضاعف العدد بعد أربعين عاماً أربعة (04) مرّات ليصبح 37 حالة طلاق من 100 زواج عام 2001، وفي الفترة نفسها تضاعفت وحدات العيش الحرّ بخمس مرّات (P.Y.Cusset, 2007, 66)، وأكثر من نصف النساء اللائي يلدن طفلاً لأوّل مرّة يتواجدن خارج إطار الزواج، فالزواج لم يعد معبراً إجبارياً للعيش المشترك أو الحصول على الأطفال. هذه الأرقام وغيرها تعكس تطوّراً واضحاً في مؤسّسة الأسرة والتي لم تعد مستقرّة كما كانت في السابق، ولم تعد تؤدّي دورها الصحيح في التنشئة الاجتماعية الأوّلية.

فنحن أمام تحوّل عميقٍ للقيم والمعايير تمّ عبر وسائل الإعلام والاتصال كالتلفاز والراديو إنّما أيضاً وتحديداً عن طريق الأنترنت والهاتف النقّال، فنقل القيم أصبح اليوم أفقيّاً بين الأجيال ولم يعد عموديّاً كما كان داخل الأسرة، وغدت العلاقة بين الأبناء والآباء علاقة احترام لا علاقة سلطة كما كانت (P.Y.Cusset, 2006, 23).

الشكل رقم(19): يمثّل العوامل المساهمة في عدم استقرار المؤسّسة الأسرية



2- ارتفاع نسبة الانحراف ومظاهر عدم التمدّن:

إحدى المظاهر المقلقة خلال العشيرتين الأخيرتين في فرنسا تصاعد نسب الإجرام واللاتحضّر، وبالتالي تزايد الشعور باللاأمن. عرف الإجرامُ الزيادةَ البارزة بداية الستينيات (1960) ومنتصف الثمانينيات (1980)، إذ

انتقل من 15‰ (عدد الجرائم مقسّمة على 1000 ساكن) بين 1950 و1965 إلى أكثر من 60‰ بداية من منتصف الثمانينيات (P.Y.Cusset, 2007, 75)، والحدث الأبرز دون شكّ هو التصاعد الرهيب خلال التسعينيات (1990) للانحراف العنيف، إذ تضاعفت نسب الاعتداء في فرنسا بين 1989 و2000 من 2.9% إلى 6%.

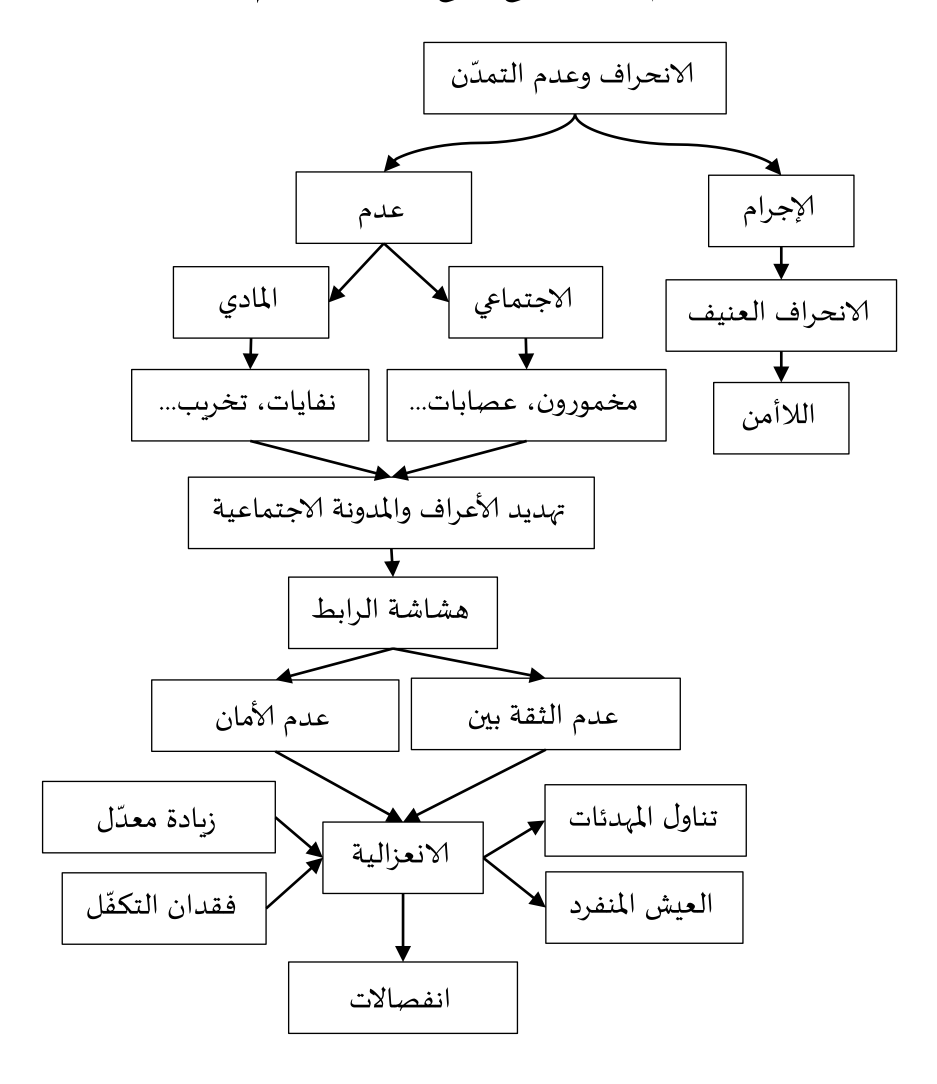
تعمل مظاهر عدم التمدّن الاجتماعية منها (المخمورون، العصابات، التعدّي والسرقة في الشارع، بيع المخدّرات...) والمادية (إهمال البنايات، تراكم الأوساخ، التخريب...) على تهديد الأعراف والمدوّنات الاجتماعية وتسهم في تدهور الرابط الاجتماعي والثقة بين الأفراد عن طريق بثّ الشعور بعدم الأمان المشترك وانطواء الأشخاص على أنفسهم.

فانعزالية الأشخاص تؤدي إلى هشاشة الرابط الاجتماعي، إذ أنّ عدد الأفراد الذين يعيشون وحدهم زاد في السنوات الأخيرة، فمتوسط السكنات المكوّنة من شخص واحد ارتفعت من أقلّ من 20% سنة 1992 إلى أكثر من 30% سنة 1999.

وبشكل عام 14% من السكان يعيشون وحدهم سنة 2004 (P.Y.Cusset, 2007, 71). ويمكن لهذه الوضعية أن تزداد تأزّماً أكثر في السنوات المقبلة. ومن جهة أخرى تزايد معدل استهلاك المهدّئات بين 1980

و2001 بـ 6.7%، في حين أن معدّل تزايد الأدوية عموماً لم يتعدّ في الفترة ذاتها 2.7% (P.Y.Cusset, 2006, 23) .

الشكل رقم (20): يوضّح نواتج الانحراف وعدم التمدّن



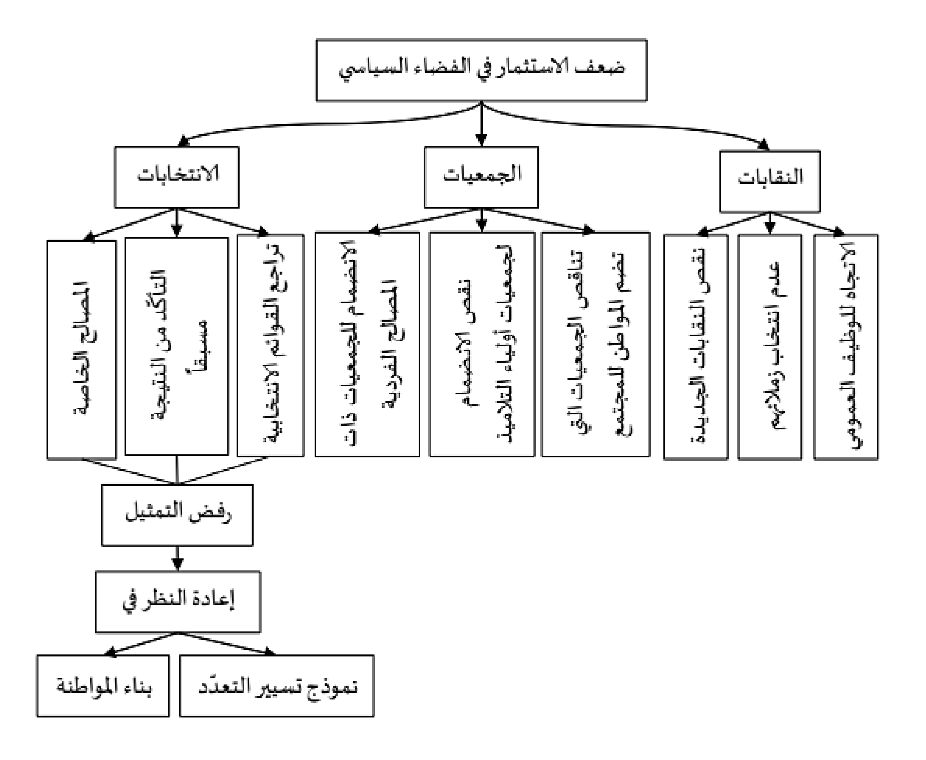
المصدر الأساسي للانعزالية نابع من التزايد المستمرّ لمتوسط الحياة مع فقدان التكفّل الاجتماعي بالمسنّين المنعزلين والذين يعيشون بعد ذلك عدداً من الانفصالات المتتالية.

3- ضعف الاستثمار في الفضاء السياسي:

بقدر تزايد اهتمامات الفرد في الفضاء الخاص، فلم تعد تعنيه كثيراً اهتمامات الفضاء العام، تناقص الاستثمارُ في الفضاء السياسي بشكل كبير بالمقارنة مع السنوات السابقة بخاصة فترة السبعينيات والثمانينيات، فلم يبلغ عدد العمّال المنطوين تحت النقابات إلّا 08%سنة 2003 وأغلبهم من نقابات الوظيف العمومي، أي أقلّ بمرّتين ممّا كان عليه قبل 25 سنة سابقة، ورغم استقرار نسب النقابيين في العشرية الأخيرة إلاّ أنّ مشاركتهم في انتخاب زملائهم انخفض بعاملين من ثلاث منذ 1997، كما تراجعت نسب إنشاء النقابات العمالية.

لم تشهد نسب الانتساب للجمعيات تناقصاً واضحاً إلاّ أنّ الجمعيات التي تعمل في اتجاه ضمّ المواطن للمجتمع أكثر تعاني من الانسحاب، فقد انتقلت نسبة الأفراد الذين ينتمون لجمعيات أولياء التلاميذ ولهم أبناء متمدرسين سنة 1983 من 12 % إلى 08 % فقط سنة 1996.

الشكل رقم (21): يبيّن مؤشرات ضعف الاستثمار في الفضاء السياسي



ولم يعد الانتماء للجمعيات خاضعاً لانتماءات عرقية بقدر ما أصبح قائماً على المصلحة الفردية. كما أنّ نسب التسجيل في القوائم الانتخابية في تناقص مستمرّ مهما كان مستوى هذه الانتخابات، إذ كانت نسبة المشاركة 31% سنة 1988 ثمّ أصبحت 21.6% سنة 1995، و28.4% سنة 2002. فالمشاركة في هذا الواجب في انخفاض ملحوظ، وأصبح الناخب لا يتنقل للصندوق إلاّ إذا كان متأكّداً من النتيجة مسبقاً. فالعلاقة بين المُمثِّل والممثَّل (représentants et représentés) في أزمة، لأنّ الناخب

يرفض بطريقة ما، في أقصى درجات الممارسة الديمقراطي، أن يمثّله أيٍّ كان ويعتقد أنّه الوحيد على تمثيل نفسه بنفسه، وفي مراجعة للتصوّر المثالي عن التمثيل، فالمترشح لم يعد يمثّل شريحة من المجتمع إنّما مجموعة مصالح معيّنة في عمومها، وكأنّ الفرد بهذا يعيد النظر في بناء الفضاء العمومي للمواطنة باعتباره أداة منظّمة لتسيير التعدّد المجتمعاتي (P.Y.Cusset, 2006, 24).

4- عدم فعالية نموذج الاندماج:

أسهمت الهجرة في تجديد السكان، فمن بين 60 مليون نسمة نجد 3.4 مليون مهاجر سنة 1999 و5.5 طفل مهاجر و3.6 طفل من أبناء المهاجرين، وهذه الهجرة في تزايد بالرغم من نهاية فترة "هجرة العمل l'immigration de travail"، فنحن نشهد هجرة مستمرّة ومنظّمة تضمّ أجانب نظاميين أو أفراد استفادوا من إقامة لسنة على الأقلّ لأسباب عائلية (باستثناء الطلبة) والتي انتقلت من 150 000 شخص سنة 1999 إلى 173 000 شخص سنة 2003، منهم 144 640 تمّ تسوية وضعيتهم، وفي السنة نفسها كان عدد الولادات لدى الفرنسيين 764 000 مولود.

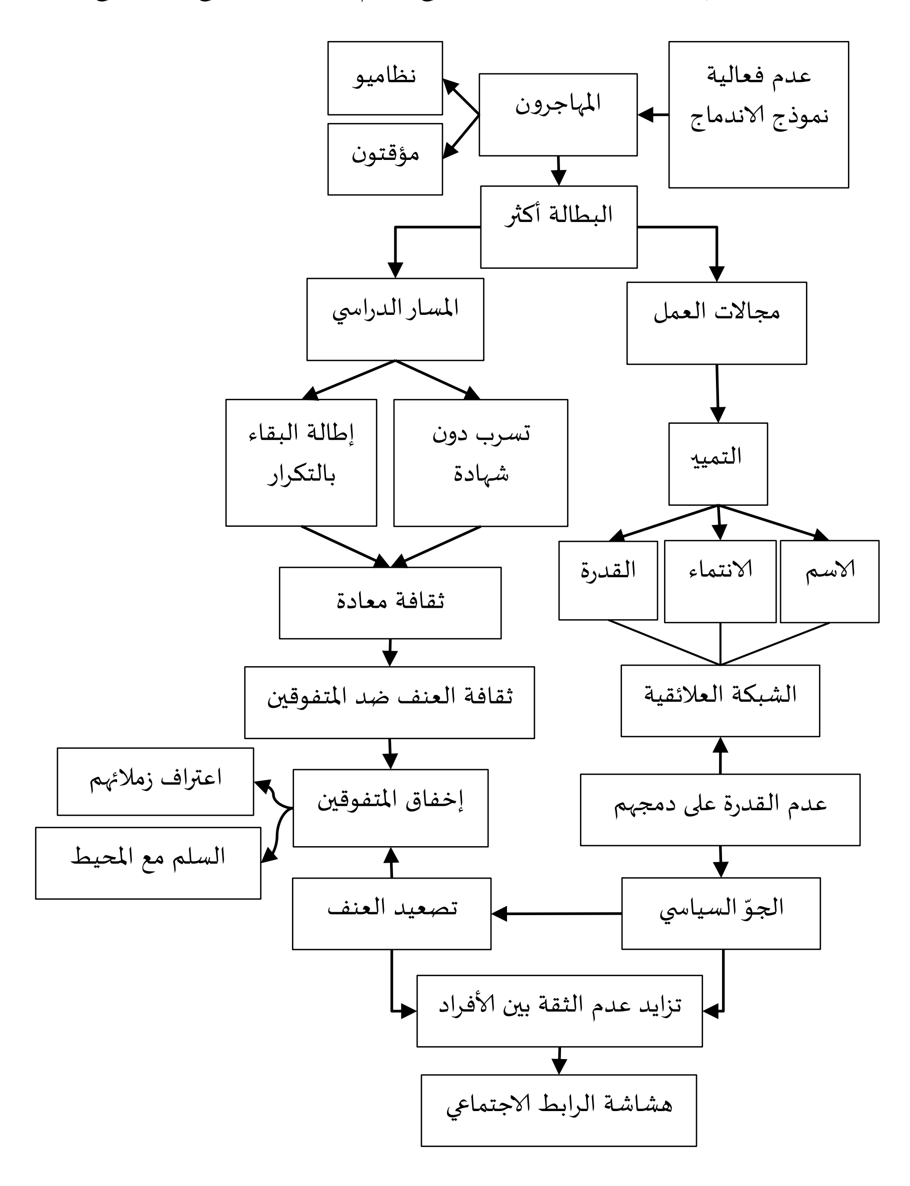
فإذا كانت الهجرة تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشر في تجديد السكان الفرنسيين فإنّ ميكانيزمات الاندماج تشهد بعض الإخفاقات. فالبطالة التي ما تزال مرتفعة في فرنسا تمسّ في أغلبها فئة الشباب وبشكل

أخصّ الشباب المنحدرين من الهجرة، فقد بلغت نسبة البطالة عند الشباب المنحدر أحد والديه من أصول غير فرنسية من 2 إلى 5 أضعاف ما هي عند الشباب الذي ينحدر والديه من أصول فرنسية سنة 1999.

يعود هذا الفائض في البطالة إلى المسار الدراسي ومجالات البحث عن العمل، لكن أيضاً إلى شبكة العلاقات أو الرأسمال العلائقي، وقد بيّنت العديد من التحقيقات هذا التمييز بين السير الذاتية للمترشحين على أساس أسمائهم وانتماءاتهم لا قدراتهم. ولهذا الفائض في البطالة تأثيرات خطيرة على هذه المجموعات، فبعض التلاميذ يغادرون المدرسة دون الحصول على الشهادة ليكون ضحية ثقافة الشارع، والبعض الأخرى يعمل على إطالة بقائه في المدرسة قدر المستطاع مع إخفاقاته المتكررة، يولّد هذا الإذلال ثقافة "معاداة المدرسة anti-école" التي تمّ اختزالها في النجاح المدرسي، والتي تحوّلت إلى عنف ضدّ التلاميذ المتفوّقين "المحظوظين".

وحين لا تتمكّن المؤسّسة المدرسية من التحكّم في هذا العنف يصبح منطقيّاً عند البعض أن يقصي ذاته أو أن يعطي نفسه للإخفاق الحرّ قصد الحصول على اعتراف زملائه أو السِلم معهم، وهكذا تفسِّر هذه الظاهرة انتشار الانحراف لدى أبناء المهاجرين من أصول مغاربية.

الشكل رقم (22): يبيّن أسباب ونواتج عدم فعالية نموذج الاندماج



وما يؤزّم الوضع أكثر هشاشة الروابط الخاصة والجوّ السياسي اللذان يصعّدان أعمال العنف، ممّا يشكّك في قدرة المجتمع على دمج السكان المنحدرين من أصول المهاجرين ويغذّي الشعور أكثر بأزمة الرابط الاجتماعي، ويعمّق من عدم الثقة بين الأفراد (P.Y.Cusset, 2006, 25).

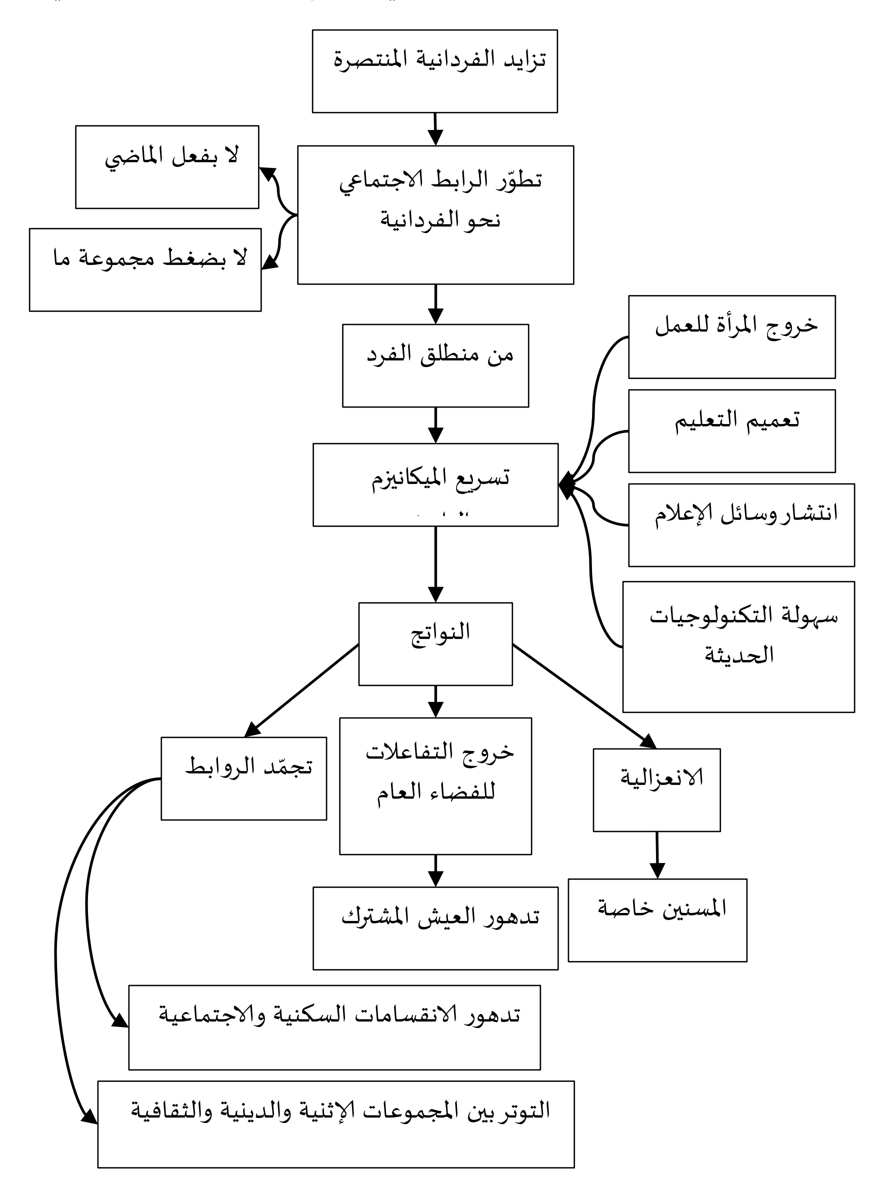
ج- نواتج الأزمة:

ظهور مفهوم الرابط الاجتماعي في القرن 19 لأوّل مرّة جمع عدداً من السوسيولوجين حوله تفكيرا ومعالجة، ومنذ تلك الفترة عدّة تحوّلات هزّت المجتمع، انتهت بالتساؤل: هل نحن أمام زوال تدريجي للرابط الاجتماعي؟

ميزةُ المجتمع الحديث التزايدُ الرهيب "للفردانية المنتصرة L'individualisme triomphant"، ما جعل من الرابط الاجتماعي يتطوّر ويتغيّر، لا بفعل الماضي أو بضغط من مجموعة ما، إنّما من منطلق الفرد وحده والارتباط به.

فالفرد هو الذي عمل على تسريع الميكانيزم التاريخي للفردانية على حساب الرابط الاجتماعي وساعد في ذلك خروج المرأة للعمل وتعميم التعليم وانتشار وسائل الإعلام وسهولة الوصول إلى تكنولوجيات الاتصال الحديثة والتي دعّمت فردية الفرد أكثر (P.Y.Cusset, 2006, 26).

الشكل رقم (23): يلخصّ أطروحة كوسي ونواتج أزمة الرابط الاجتماعي



هذه هي النتيجة التي خلص إليها **كوسي** عن موضوع الرابط الاجتماعي. وفي نظرة استشرافية يعتقد أنّ لهذه الأزمة نواتج خطيرة على المجتمع، من أهمّها:

- ✓ تدهور حالات الانعزال وبخاصة فئة المسنّين منهم وخطورة ذلك.
- ✓ تدهور نوعية التفاعلات، وخروجها إلى الفضاء العام بشكل مباشر، باعتبارها تعبيراً عن قدرتها على العيش المشترك.
- ✓ من المحتمل أن نعيش حالة تجمّد "calcification" للرابط الاجتماعي، والتي ستتغدّى على تدهور المظاهر المتعلّقة بالانقساميات السكنية والاجتماعية وتزايد التوتّر بين المجموعات، المبنيّة سواء على أساس إثني أو ديني أو ثقافي.

3- روبرت دافيد بوتنام Robert David Putnam (1941-)

هو أستاذ العلوم السياسية بجامعة هارفارد، له أعمال عدّة، ولعلّ أهمّ ما يتّصل بموضوعنا كتابه الشهير: Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy" وتُرجم للعربية بـ "كيف تنجح الديموقراطية، تقاليد المجتمع المدني في إيطاليا الحديثة" عام 1993، وكتابه " Bowling alone: The collapse and revival of American community" أو "لعب البولينج بانفرد: انهيار المجتمع الأمريكي وإعادة إحيائه" عام 2000 وهو

امتداد للمقال الذي نشره عام 1995 بمجلة "الديمقراطية" في الموضوع نفسه.

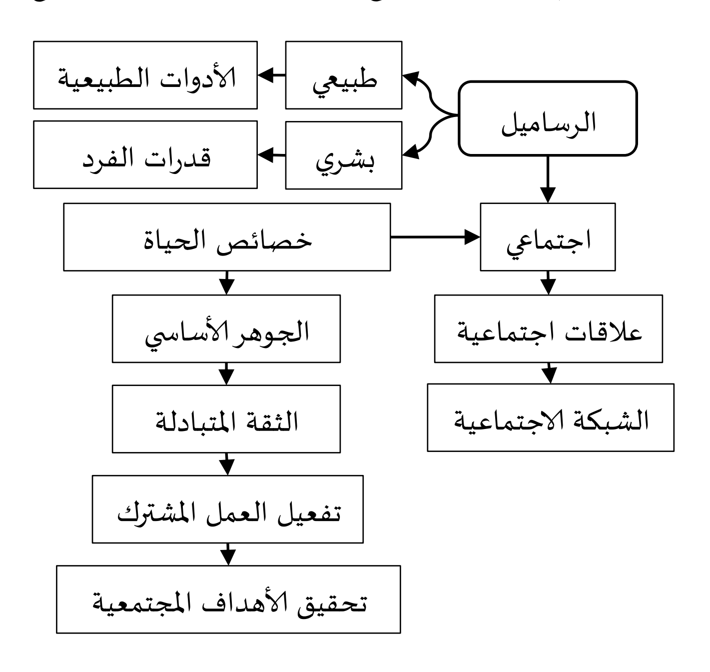
أعمال بوتنام Putnam هي امتداد وتطوير لأعمال السوسيولوجي الأمريكي **جيمس سمويل كولمان** James S. Coleman (1926-1995) (أشهر ممثلي الفردانية المنهجية بأمريكا خلال ثمانينيات القرن الماضي)، وكلاهما يندرج ضمن ما يُدعى بسوسيولوجية "تحليل الشبكات الاجتماعية Analyser les réseaux sociaux".

ينطلق بوتنام من مفهوم الرأسمال الاجتماعي، يرى أن الرساميل في عمومها ثلاث، طبيعي يرتبط بالأدوات والثروات الطبيعية، وبشري يتعلّق بالقدرات التي يمتلكها الفرد، واجتماعي يتشكّل من خلال العلاقات الاجتماعية القائمة بين الأفراد، والتي تكوّن بدورها "الشبكة الاجتماعية".

يتحدّد الرأسمال الاجتماعي عن طريق خصائص الحياة الاجتماعية التي تميّز مجموعة ما أو مجتمعاً معيّن والتي تبلور جوهره الأساسي، هذا الجوهر الذي يضمن الثقة المتبادلة بين الأفراد، والتي تعتبر أساسية في تفعيل العمل المشترك بينهم وبالتالي تحقيق الأهداف المجتمعية لهذه المجموعة أو المجتمع (بوتنام روبرت، 2006، 210-216)، ويذكّرنا هذا التحليل كثيراً بروح القوانين (1748) عند من **مونتسكيو** "شارل لوي دي

سيكوندا" (1689- 1755)، ومن بعده **ألكسيس دوتوكفيل** (1805- 1859) عن الديمقراطية، حول ضرورة تناسب المؤسّسات السياسية مع المظاهر الاجتماعية والجغرافية للمجتمع.

الشكل رقم (24): يبيّن أنواع الرساميل وخصائص المجتمع



فإن كان الرابط الاجتماعي عند، **بيار بورديو**، يقف وراء الرأسمال الاجتماعي وهذا الأخير يتحكّم في تركيبة الفرد وتصرّفاته أي أنّ الرأسمال الاجتماعي يُؤثّر مباشرة على الفرد، فإنّ المسألة مختلفة عند **بوتنام**، إذ أنّ خصائص الحياة الاجتماعية هي التي تقف وراء الرأسمال الاجتماعي وهذا الأخير يعمل على تحديد الرابط الاجتماعي، والذي يؤثّر بدوره في تشكيل

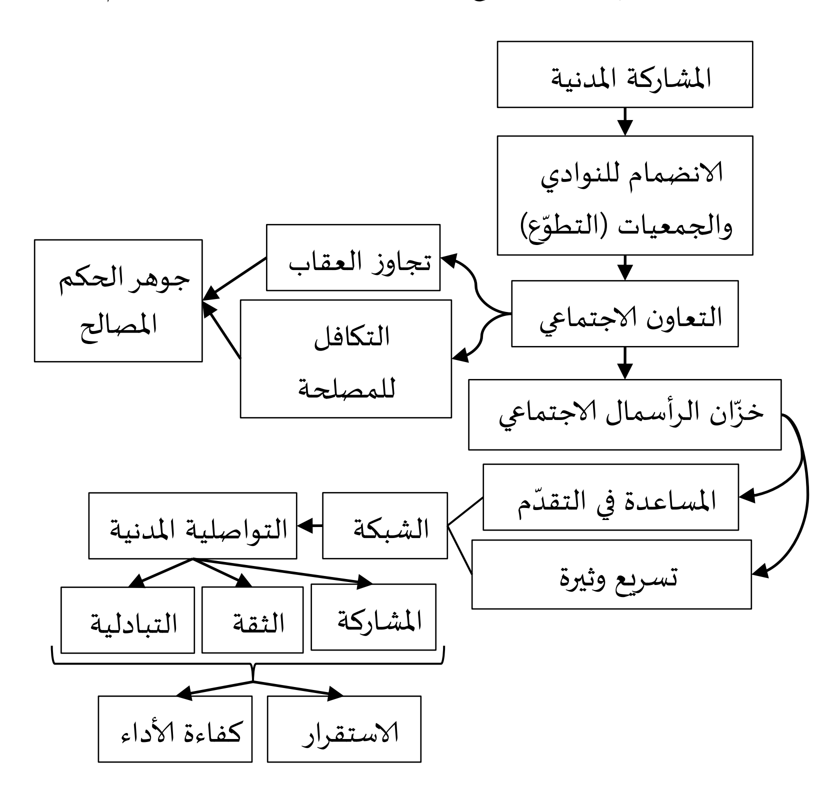
نمط معيّن من المجتمع أو الجماعات، ما يعني أنّ بوتنام يذهب إلى أبعد ممّا يعتقده **بورديو**، فالرأسمال الاجتماعي عنده لا يؤثّر في الفرد فقط إنّما في إنتاج نمط معيّن من المجتمع، فهو ينسحب على المجتمع بأكمله، وهذا ما بيّنه في دراسته عن ارتباط الرأسمال الاجتماعي بالديمقراطية في إيطاليا الحديثة ومستوى تمدّن المجتمعات المحلية كالقرية والمدينة والمجتمع بشكل عام، ثمّ عن تراجع الرأسمال الاجتماعي للمجتمع الأمريكي والتحوّلات التي يمرّ بها.

بالمقارنة بين الفجوة التاريخية الكبيرة للشمال الإيطالي عن وجنوبه على مستوى الأداء الاقتصادي والمؤسّسي والفعالية الحكومية، لاحظ أنّ الشمال كان أكثر تجذّراً في المشاركة المدنية بمستوياته العالية في الانضمام للنوادي الرياضية والجمعيات التطوّعية والإسهام الفعّال في مختلف أشكال التعاون الاجتماعي منذ القرن الثالث عشر، ما وفّر له خزّاناً للرأسمال الاجتماعي عالي الكثافة، ساعد في تقدّمه الواضح، وتسارع وثيرة الديموقراطية فيه بالمقارنة مع الجنوب.

فالتعاون الاجتماعي ومن وراء ذلك الرابط الاجتماعي مبنيّ عند **بوتنام** على عدد من المؤسّسات المدنية، إذ «كلّما زاد عدد تلك المؤسّسات، تعاظمت قدرة أعضاء المجتمع على تجاوز العقبات، والتكافل من أجل المصلحة العامة، ولذا فإنّ مثل ذلك التعاون والتكافل يعدّ مكوّناً جوهريّاً

للحكم الصالح، أو على الأقلّ فإنّ كثافة المشاركة المدنية في مجتمع ما لها نتائج عميقة على نوعية حياتها السياسية» (حسني إبراهيم عبد العظيم، 2013).

الشكل رقم (25): يوضّح تأثير المشاركة المدنية عند بوتنام



ويقوم التعاون على الشبكات والمعايير والثقة، والتي تسهّل تحقيق المنافع المشتركة وكفاءة المجتمع ولا يتمّ ذلك إلاّ إذا كان مخزون الرأسمال الاجتماعي عاليّاً وهو عامل لاستقرار الحكومات وكفاءة أدائها أكثر من

الرأسمال الطبيعي والبشري، فهو الذي يصنعهما وليس العكس، وذلك من خلال نسيج متماسك الروابط وقوي التواصل بين أفراده أو ما سمّاه **بوتنام** "التواصلية المدنية La connectivité civil" القائمة على ثلاثية: المشاركة، الثقة والتبادلية (Putnam, R. ,1999,14).

وبيّن **بوتنام** بالمقابل في تحليله للمجتمع الأمريكي تدهور الحياة المدنية والاجتماعية والسياسية منذ ستينيات القرن الماضي والنتائج الوخيمة لها على المجتمع، مقدّماً إحصائيات تعكس هذا التأخّر في المشاركة المجتمعية (Putnam, R. ,1999,15)، منها:

- ✓ انخفاض المشاركة في الانتخابات خلال العقود الثلاث الأخيرة من القرن الماضي إلى الربع.
- ✓ تراجع المشاركة في الاجتماعات العامة والمدرسية من 22% عام 1973 إلى 13%عام 1993.
- ✓ انخفاض المشاركة في التجمعات السياسية والتنظيمات المحلية والانضمام للأحزاب بالنسب نفسها تقريباً.
- ✓ ارتفاع عدم الثقة في الحكومة من 30% عام 1966 إلى 75%عام 1992.
- ✓ انخفاض معدلات ارتياد الكنائس من 48% عام 1950 إلى حوالي 41 %عام 1970.

- ✓ انخفاض نسب المشاركة النقابية (الانضمام) من 32.5% عام 1953 إلى 15.8% عام 1992.
- ✓ تدهور الثقة بين الأمريكيين من58%عام 1960 إلى 37% عام 1993.
- ✓ تناقص المتطوّعين في الصليب الأحمر وكذا الكشافة إلى النصف (50%).
- ✓ تدهور معرفة الجيران، والعشاء معهم أحياناً والحوارات الجماعية إلى النصف.
- ✓ إقبال الأمريكيين أكثر على لعبة البولينغ Bowling بين 1980 و1993 بنسبة 10%، إنّما بانخفض نسبة الذين يمارسونها جماعيا (كفريق) إلى 40%، وهي الملاحظة الإحصائية التي استوحى منها عنوان كتابه.

هكذا يتعرّض الرأسمال الاجتماعي الأمريكي للتآكل بانهيار جوانبه الأساسية: تزايد عدم الثقة في المؤسّسات، تراجع الالتزامات المجتمعية "Les engagements communautaires" (أشكال المشاركة في الحياة الجماعية)، وانخفاض التواصلية "La connectivité" الدالة على التضامن (Putnam, R. ,1999, 16-17) وبالتالي انهيار الرابط الاجتماعي، ويبقى المتّهم الأوّل في الموضوع هو وسائل الإعلام الحديثة بداية بالتلفاز وصولاً إلى الأنترنت التي

حوّلت الفرد من رأسمال المحيط (الجيران، الأقارب، الحيّ، الجمعيات، الاجتماعات المدرسية والجمعوية...) إلى رأسمال الوظيفة (أصدقاء العمل، المصلحة، الاهتمامات المهنية...) وأبعده عن التزاماته المجتمعية والتشاركية (Putnam, R. ,1999, 20).

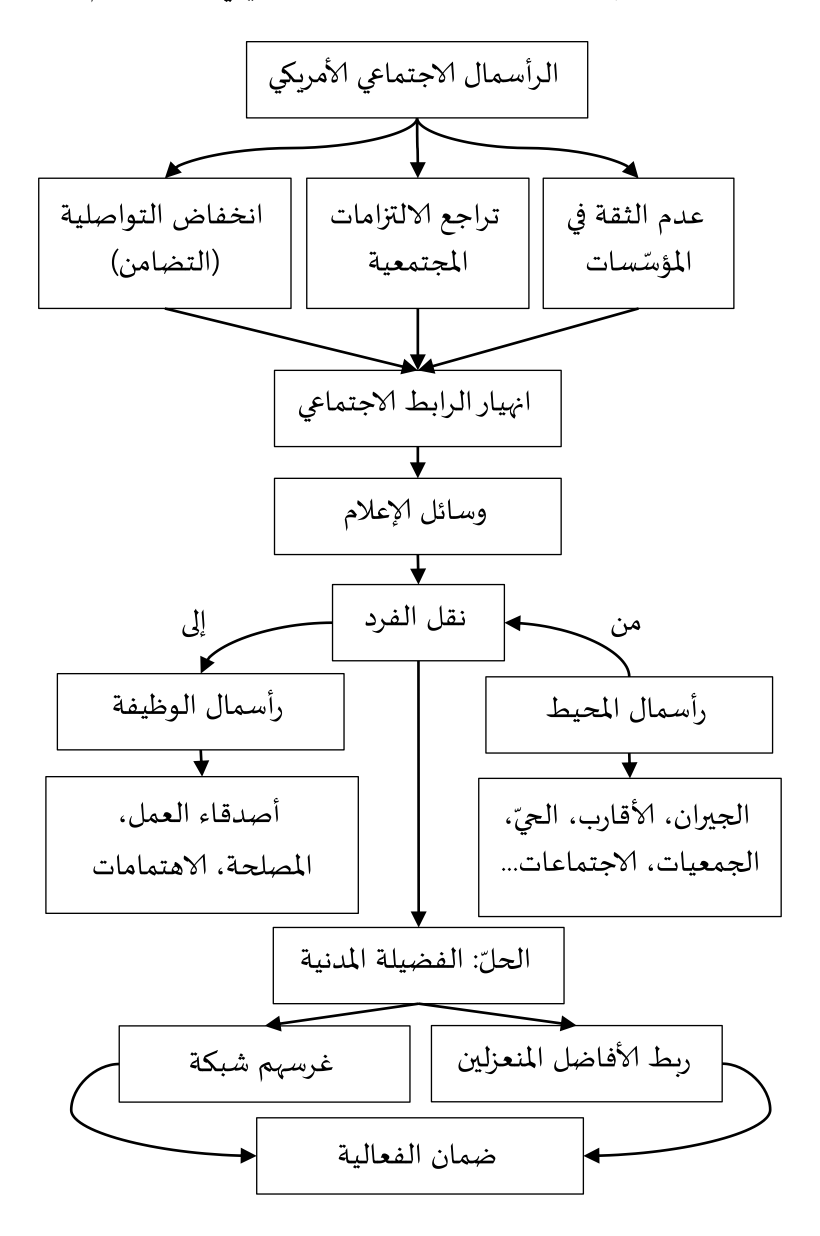
ويعتقد أنّ الحلّ يكمن في العودة إلى تفعيل المجتمع المدني عن طريق ما سمّاه "الفضيلة المدنية" بالربط بين الأفراد الأفاضل المنعزلين في المجتمع وغرس ذلك في شبكة العلاقات التبادلية لضمام الفعالية المؤسّساتية.

يقسّم في النهاية **بوتنام** الرأسمال الاجتماعي إلى نوعين:

1- الرأسمال الاجتماعي الترابطي (Bonding /Collage):

يربط الأفراد المتشابهين من الجماعة ذاتها، ويتجلّى أكثر وسط التنظيمات الدينية والإثنية، وظيفته ضمان التجانس بين أفراد الجماعة والحفاظ على هوّيتها، فهو موجّه إلى داخل الجماعة، ويعمل على خلق روابط شخصية وحميمية قويّة بين أفراد الأسرة والأقارب والأصدقاء المقرّبين. وتنجرّ عنه منافع للفرد تتمثّل بخاصة فيما يستفيد به من رعاية صحية خلال مراحل الطفولة والمراهقة ثمّ بعد ذلك في مرحلة الشيخوخة، وفي فترات المرض أيضاً.

الشكل رقم (26): يبيّن انهيار الرأسمال الأمريكي عند بوتنام

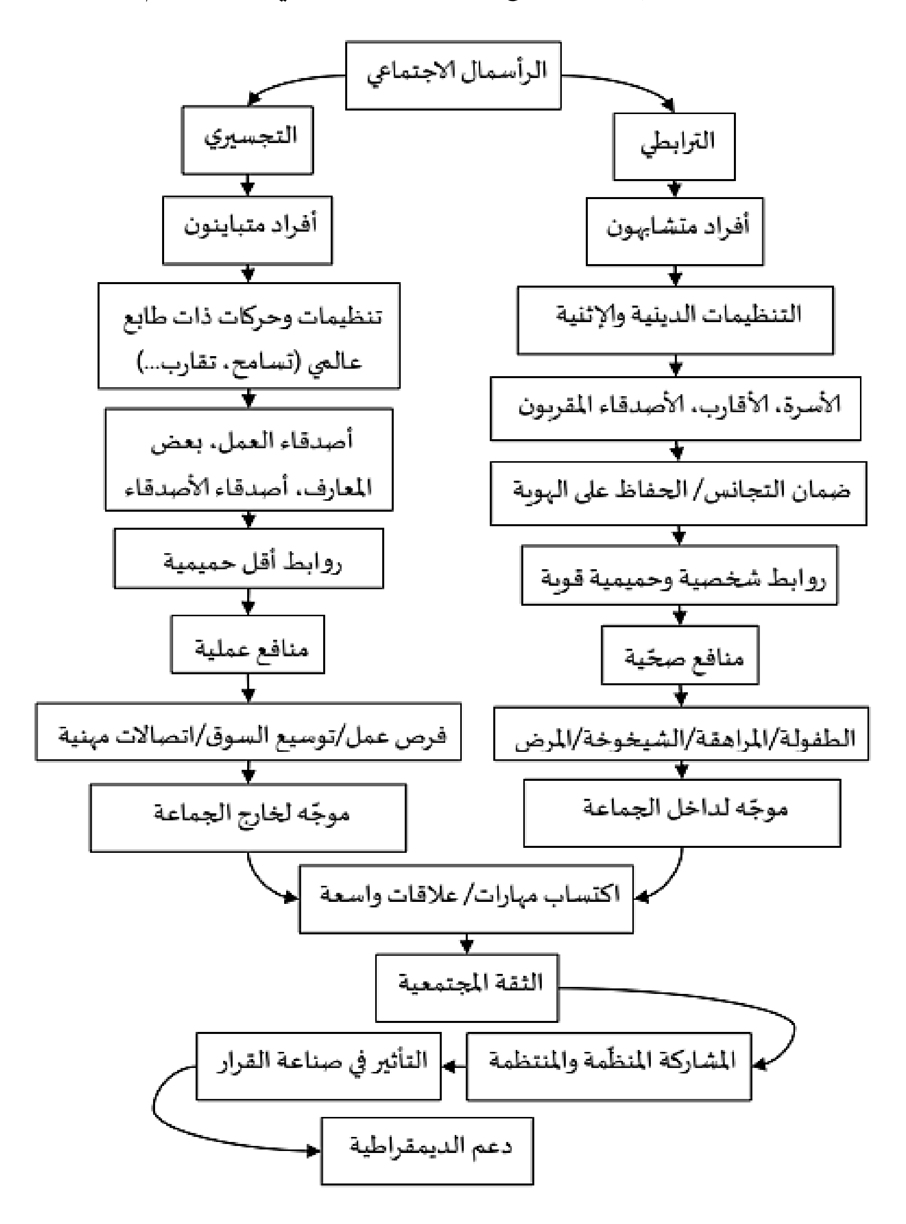


2- الرأسمال الاجتماعي التجسيري (Bridging/Pontage):

يربط أفراداً متباينين عن بعضهم ومن طبقات مختلفة، يظهر وسط الحركات المدنية والتنظيمات الدينية ذات الطابع العالمي والتي تدعو للتسامح والتقارب بين بني البشر... فهو موجّهة لخارج الجماعة، العلاقات السائدة فيه أقل حميمية من الأولى وتتمّ بين أصدقاء العمل وبعض المعارف وأصدقاء الأصدقاء، وتنجرّ عنها منافع عدّة للفرد كالحصول على فرص عمل، وتوسيع سوق العمل وشبكة الاتصالات المهنية...

ويرى **بوتنام** أنّ النوع الثاني هو الأكثر ايجابية في حال تفعيله، إذ يكتسب الفرد من خلاله مهارات وقدرات جديدة وعلاقات اجتماعية واسعة، ما يسهم في ترسيخ الثقة المجتمعية بين الأفراد وتمديدها، وهذا بدوره يدفع للمشاركة المنتظمة والمنظّمة في الحياة المدنية والتأثير في صناعة القرارات، وبالتالي دعم الديمقراطية. وفي كلّ الأحوال يعمل تفعيل هذين النوعين من الرأسمال الاجتماعي في تحسين وضعية الفرد على المستوى الصحّي والعمري والرفاهي من جهة وعلى مستوى الأداء التعليمي ومحاربة الجريمة وترقية الحسّ المدني من جهة أخرى، ما يوفّر الكثير من الجهد والمال على الدولة ويحمي الحياة الديمقراطية للكلّ ويسهم في تطويرها وتفعيلها أكثر محلّيا ووطنيّاً، مدنيّا وسياسياً(حسني إبراهيم عبد العظيم، 2013).

الشكل رقم (27): أنواع الرأسمال الاجتماعي عند بوتنام



☙ المراجع ❧

1- المراجع باللغة الأجنبية:

- Aron R., **Les Étapes de la pensée sociologique**, Paris, Gallimard, 1967.
- Ben Amor Ridha, Les formes élémentaires du lien social en Tunisie, Harmattan, Paris, 2011.
- Besnard Philipe, **Division du travail et lien social**, PUF, 1993.
- Bidart C., **L'Amitié. Un lien social**, Paris, La Découverte, 1997.
- Bigillon Daniel in: http://www.ac-grenoble.fr /webcurie /pedagogie /webses/auteurs /thonnies.htm
- Boilleau Jean-Luc, Conflit et lien social, La découverte, Paris, 1995.
- Bordet Joëlle, Les « **jeunes de la cité** », PUF, 1998
- Borlandi Besnard P. M. et Vogt P. (dir.) **Division du travail et lien social. Durkheim un siècle après**, Paris, Puf, coll. « Sociologies », 1993.
- Bouglé C., **Le Solidarisme**, Paris, V. Giard et E. Brière, 1907.
- Bouhouia Tahar, **Description et modélisation d'une démarche favorisant une politique par l'émancipation sociale**, Cedrea.net, février 2010.
- Bourdieu P. (dir.)**La Misère du monde**, Paris, Le Seuil, 1993.

- Bourgeois L., **Solidarité** (1re éd., 1896), Villeneuve-d'Ascq, Presses du Septentrion, 1998.
- Bouvier Pierre, **Le lien social**, Gallimard, 2005
- Bowlby J., **Attachement et Perte** vol. I,: **Attachement** vol. II,: **Angoisse et Colère** vol. III,: **Tristesse et Dépression** (1re éd., en anglais, vol. I, 1969 ; vol. II, 1973 ; vol. III, 1980), Paris,
- Breton Philippe, **Le culte de l'Internet, une menace pour le lien social ?**, La Découverte, 2000
- Castel R., **L'Insécurité sociale**. **Qu'est-ce qu'être protégé ?** , Paris, Le Seuil, coll. « La République des idées », 2003.
- Chauchat Héléne, **De l'identité du sujet au lien social**, PUF, Paris, 1999.
- Collectif, Médition, **familiale et lien social**, Toulouse, ERES, 2009.
- Corcuff Philippe, "**De la thématique du « lien social » à l'expérience de la compassion. Variété des liaisons et des déliaisons sociales"**, Pensée plurielle, 2005/1, n°9
- Cusset Pierre-Yves , « **Les évolutions du lien social, un état des lieux** », Horizons stratégiques, juillet 2006/2 (n° 2), p. 21-36.
- Cusset Pierre-Yves, **Individualisme et lien social, Problèmes politiques et sociaux**, n°911, la documentation française, avril 2005
- Dacheux Eric, **Vivre ensemble aujourd'hui: le lien social dans les démocraties pluriculturelles**, Paris, l'Harmattan 2010

- Dartiguenave Jean-Yves, Le Bot Jean-Michel, Garnier Jean-François, « **Repenser le lien sociale: de Georg Simmel à Jean Gagnepain et à la sociologie clinique** », Pensée plurielle, 1/2012 (n° 29), p. 51-60.
- Decreton Séveriene, **Service public et lien social**, L'Harmattan, Paris, 1999.
- Descola Philippe, **Par-delà nature et culture**, Gallimard, 2005, p. 423-458: "Les formes de l'attachement".
- Donzelot J., et al., **Faire société**. **La politique de la ville aux États-Unis et en France**, Paris, Le Seuil, 2003.
- Donzelot J., **L'Invention du social. Essai sur le déclin des passions politiques**, Paris, Fayard, 1984.
- Doray Bernard, **Toxicomanie et lien social en Afrique**, L'armatta, Paris, 1994.
- Dubet F., **Le Déclin de l'institution**, Paris, Le Seuil, 2002.
- Durkheim É., –, **Le Suicide. Étude de sociologie** (1re éd., 1897), Paris, Puf ; nouv. éd., coll. « Quadrige », 2007.
- Durkheim É., –, **Leçons de sociologie**. **Physique des moeurs et du droit** (1re éd., 1925), Paris, Puf, nouv. éd., coll. « Quadrige », 2012.
- Durkheim É., **De la division du travail social** (1re éd., 1893), Paris, Puf, 1930 ; nouv. éd., coll. « Quadrige », 2007.

- Durkheim Emile, «**Communauté et société selon Tönnies**», Sociologie [En ligne], N°2, vol. 4 | 2013, mis en ligne le 25 septembre 2013, consulté le 22 janvier 2017. URL: http://sociologie.revues.org/1820
- Elias N., –, **La Dynamique de l'Occident** (1re éd., en allemand, 1939), Paris, Calmann-Lévy, 1975.
- Elias N., –, **La Société des individus** (1re éd., en allemand, 1987), Paris, Fayard, 1991.
- Elias N., –, **Qu'est-ce que la sociologie ?** (1re éd., en allemand, 1970), La Tour d'Aigues, Éd. de l'Aube, 1991.
- Elias N., **La Civilisation des moeurs** (1re éd., en allemand, 1939), Paris, Calmann-Lévy, 1973.
- Elias Nobert, **La société des individus**, Paris, Fayard, 1991
- Encyclique Laudato si', n° 162
- Esping-Andersen G., **Les Trois Mondes de l'État providence** (1re éd., en anglais, 1990), Paris, Puf, coll. « Le Lien social », 1999.
- Ewald F., **L'État providence**, Paris, Grasset, 1986.
- Farrugia Francis, **Archéologie du pacte social: desfondements éthiques et sociopolitiques de la société moderne**, L'Harmattan, 1994
- Farrugia Francis, **La construction de l'homme social**. Essai sur la démocratie disciplinaire, Syllepse, 2005

- Farrugia Francis, **La crise du lien social: essai de sociologie critique**, l'Harmattan, 1993
- Farrugia Francis, **La crise du lien social**, L'armatta, Paris, 1993.
- Granovetter M. S., « **The Strength of Weak Ties** », American Journal of Sociology , 78, 1973, p. 1360-1380.
- Guy Bajoit, **Pour une sociologie relationnelle**, PUF, Paris, France, 1992.
- Honneth A., **La Lutte pour la reconnaissance** (1re éd., en allemand, 1992), Paris, Éd. du Cerf, 2002.
- http://**www.almaany**.com
- http://www.**larousse**.fr
- Jean Michel, Le Bot, **Aux fondements du lien social**, L'harmattan, Paris, 2001.
- Juffé Michel, **Les fondements du lien social**, PUF, 1995.
- Labdelaoui Hocine (Dir), **Le lien social en question**, Faculté des sciences sociales et humaines, Université d'alger,
- Lazarsfeld P., Jahoda M. et Zeisel H., **Les Chômeurs de Marienthal** (1re éd., en allemand, 1933), Paris, Éd. de Minuit, 1981.
- Le Goff Jacques, **Liberté, égalité, oui, mais fraternité ?**, Lethielleux, p.27
- Lebaron Frédéric, **La Sociologie de A a Z**, **250 mots pour comprendre,** Dunod, Paris, 2009
- Les aléas du lien social , M.C.C, Paris, 1997.

- Mead G. H., **L'Esprit, le Soi et la Société** (1re éd., en anglais, 1934), nouvelle traduction française et introduction par D. Cefaï et L. Quéré, Paris, Puf, coll. « **Le Lien social** », 2006.
- Métal jean, **Affaiblissement du lien social, enfermement dans parti-culturalisme et intégration dans cité, La documentation français**, Paris, 1997.
- Millet M. et Thin D., Ruptures scolaires. **L'école à l'épreuve de la question sociale** , Paris, Puf, coll. « Le Lien social », 2005.
- Oblet T., **Gouverner la ville. Les voies urbaines de la démocratie moderne**, Paris, Puf, coll. « Le Lien social », 2005.
- Paugam S., – (dir.) **Repenser la solidarité. L'apport des sciences sociales** Paris, Puf, coll. « Le Lien social », 2007 ; puis coll. « Quadrige », 2011. (avec une nouvelle préface)
- Paugam S., –, **Le Salarié de la précarité. Les nouvelles formes de l'intégration professionnelle** Paris, Puf, coll. « Le Lien social », 2000 ; nouv. éd., coll. « Quadrige », 2007.
- Paugam S., –, **Les Formes élémentaires de la pauvreté** (2005), Paris, Puf, coll. « Le Lien social », 2013, (3e éd.. revue et augmentée)
- Paugam S., **La Disqualification sociale. Essai sur la nouvelle pauvreté** (1991), Paris, Puf, coll. « Quadrige », 2009, (8e éd.. avec une préface inédite « La disqualification sociale, vingt ans après »)

- Paugam Serge, **Le lien social**, PUF, coll. « Que sais-je ? », , no 3780, 2008
- Pierre-Yves Cusset, **Le lien social**, Armand Colin, coll. « 128 », 2007
- Puf, coll. « **Le Fil rouge** », vol. I et II, 1978 ; vol. III., 1984.
- Putnam R. D., Bowling Alone. **The Collapse and Revival of American Community**, New York, Simon & Schuster, 2000.
- Putnam, R. (1999). Le déclin du capital social aux États-Unis. Revue Lien social et Politiques, (41), 13–22. doi:10.7202/005219ar, adapté par Isabelle Giraud.
- Robert Le, Seuil, **Dictionnaire de sociologie**, Sous direction de P. Ansart, A. Akoun, 1999
- Robin Marcel, **Connaître et dynamiser sa commune: Étudier la vie locale - Créer du lien social**, Chronique Sociale, 2001
- Rosanvallon P., **L'État en France de 1789 à nos jours**, Paris, Le Seuil, 1990.
- Salhi Brahim M., **Reconstruire et produire du lien social dans la société algérienne de 21eme siècle**, DGRSDT, CRASC, Alger, 2014.
- Savidan P., **Repenser l'égalité des chances**, Paris, Grasset, 2007.
- Schnapper D., –, (avec la coll. de C. Bachelier), **Qu'est-ce que la citoyenneté** ?, Paris, Gallimard, coll. « Folio », 2000.
- Schnapper D., –, **La Communauté des citoyens. Sur l'idée moderne de nation**, Paris, Gallimard, coll. « NRFEssais », 1994.

- Schnapper D., **L'Épreuve du chômage** Paris, Gallimard, 1981 ; rééd., coll. « Folio », 1994.
- Sen A**., Repenser l'inégalité** (1re éd., 1992), Paris, Le Seuil, 2000.
- Simmel G., **Sociologie. Études sur les formes de la socialisation** (1re éd., en allemand, 1908), Paris, Puf, coll. « Sociologies », 1999.
- Simmel G.,–, **La Tragédie de la culture** (1re éd., en allemand, 1909), Paris, Éd. Rivages, 1988.
- Simmel G.,–, **Sociologie et Épistémologie** (1re éd., en allemand, 1917), Paris, Puf, coll. « Sociologies », 1981.
- Singly F. –, **Les Uns avec les autres. Quand l'individualisme crée du lien**, Paris, Armand Colin, 2003.
- Singly F. deLe Soi, **le Couple et la Famille**, Paris, Nathan, 1996.
- Supiot Alain, Tisser le lien social, MSH , Nantes, 2004.
- Testart Alain, "**Les trois modes de transfert**", Gradhiva, n° 21 (1997), p. 39-49.
- Théry I., Couple, **filiation et parenté aujourd'hui. Le droit face aux mutations de la famille et de la vie privée**, Paris, Odile Jacob – La Documentation française, 1998.
- Tönnies F., **Communauté et société. Catégories fondamentales de la sociologie pure** (1re éd., en allemand, 1887), Paris, Puf, coll. « Le Lien social », 2010.

- Tönnies Ferdinand, **Communauté et société**, PUF, 1977 ; (1ère parution: 1887, sous le titre: **Gemeinschaft und Gesellschaft**).
- Van Zanten A., **L'École de la périphérie. Scolarité et ségrégation en banlieue**, Paris, Puf, coll. « Le Lien social », 2001.
- Weber F., « **Pour penser la parenté contemporaine** », in D. Debordeaux et P. Strobel (dir.) **Les Solidarités familiales en questions. Entraide et transmission**, Paris, LGDJ, coll. « Droit et Société », 2002, p. 73-106.__
- Weber M., **Économie et Société** t. I, Paris, Plon, 1971. (traduction de la 4e édition allemande).

2- المراجع باللغة العربية:

- توتنام د. روبرت، **كيف تنجح الديمقراطية: تقاليد المجتمع المدني في إيطاليا الحديثة**، تر: إيناس عفّت، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 2006.
- حسني إبراهيم عبد العظيم، **دور العمل التطوعي في تنمية رأس المال الاجتماعي للمرأة: دراسة ميدانية على عينة من المشاركات في العمل الاجتماعي بمحافظة بني سويف**، المؤتمر العلمي التاسع: تفعيل دور مؤسّسات العمل التطوعي، 9-2013/4/10، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة بني سويف، مصر، www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=393953
- حمدوش رشيد، **مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة امتدادية ام قطيعة**، دار هومة، الجزائر، 2009.

- فؤاد البهي السيد: **علم النفس الاجتماعي**، ط02، دار الفكر العربي، د.تا، مصر.



☙ فهرس الأشكال ❧



ما الذي يجعل المجتمع أو المجتمعات تستمرّ في تواجدها؟ لماذا يواصل الأفراد، رغم الاختلافات الموجودة بينهم، في العيش بجوار بعضهم بعضاً؟ ما الذي يجعل العيش داخل المجتمع ممكناً؟؟؟... تساؤلات واستفهامات راودت الإنسان الأوّل وما تزال تؤرّق الإنسان المعاصر.

كان هذا السؤال وراء الكثير من الطروحات القائمة وراء انبثاق السوسيولوجية الكلاسيكية، التي جعلت منه محور الجدال والحوار، وقاعدة لفتح أغلب ملفات المجتمع في علاقته بالفرد وفي ارتباطاته بذاته ومؤسّساته وثقافته وسيرورة وجوده، ووضعها على طاولة التفكيك والحفر الإبستيمي والتاريخي وحتّى الفلسفي...

كانت الإجابة الأوّلية والمقنعة سلفاً - أو مبدئياً - لهذا السؤال، وما وراءه من استفهامات، تكمن في تبريرية تدّعي وجود روابط اجتماعية بين الأفراد، وعلاقات تجمعهم وتبادلات توحّدهم منذ الأصل الأزلي لوجودهم الإنساني... وقصد الخروج من الطرح الفلسفي الغائي تمّ تجميع شحنة هذا السؤال في إجابة اختزالية تُخفي عمقاً بعيداً في التحليل، وتمّت بوتقته في مفهوم واحد ما يزال في طور التأسيس والتشكّل، إنّه الكلمة المفتاحية لكلّ ما سبق، إنه "الرابط الاجتماعي".

فما هو هذا الكائن المفاهيمي في بنيته؟ وما مساراته النظرية في علم الاجتماع بين الأمس والراهن؟...

المؤلف

باحث جزائري وأستاذ بجامعة غرداية، له عدّة مؤلّفات أهمّها:

- مبادئ في التنشئة الاجتماعية
- مدخل إلى علم النفس الاجتماعي للعمل
- أنماط العلاقات الاجتماعية في النصّ القرآني
- محاضرات في علم الاجتماع المعاصر
- أساسيات علم الاجتماع
- لطخات فكرية من الحبر الأزرق
- الضبط الاجتماعي ومعوّقاته في المجتمعات التقليدية
- قراءات في المجتمع الجزائري...

Khou72@gmail.com




الطباعة: داية للطباعة – DAYA PRINT / الجزائر



النشر والتوزيع الإلكتروني: نور للنشر – NOOR PUBLISHING / ألمانيا